الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2013

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commersiales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : ..... / D.S.E / 2013

الموضـــــــوع

أساليب إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في ظل مقررات لجنة بازل
دراسة حالة بنك الخليج الجزائر –وكالة بسكرة– AGB

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص : نقود ومالية

إعداد الطالبة :
- بن شيحة هناء

إشراف الأستاذة:
- شاوش أخوان سهام

السنة الجامعية: 2013 – 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

شـــــــكر وعـــــرفان

نقدم هذا العلم المتواضع كقطرة من بحور العلم المتلاطم إلى من أحب العلم وعلمه

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة التي لم تبخل علي بتقديم النصائح والتي اعتبرتها كأخت لي

"شاوش أخوان سهام "

وفي الأخير نشكر جميع من ساعدنا من قريب في هذا البحث المتواضع

.وصلى الله على سيدنا محمد وسلم تسليما كثيرا والحمد لله ربي العالمين .

إهـــداء

إلى الذي استلهمت منه دروس القوة والصلابة والصبر على المصائب .

إلى من أعانني للوصول إلى ما أنا عليه إلى الشخص الذي وهبني نعمة الحياة ..... إلى الغالي :أبي الحنون .

إلى التي رضاها من رضا الله إلى منبع الحياة ورمز العطاء وعنوان العطف إلى التي رافقتني دعواتها في ظهر الغيب وكانت لي سراجا على الطريق

ونورا إلى الدرب وسترا في الحياة إلى القلب الرحيم ..... والصدر الحنون إلى الغالية :أمي الحبيبة .

إلى أختي الغالية الكبرى أسماء والى زوجها محمد السعيد ولن أنسا حبيبتنا الصغرى آية .

إلى التي وقفت إلى جانبي طيلة مشواري الدراسي أختي الغالية نادية والى زوجها مراد .

إلى أخي العزيز والغالي عبد الباسط.

إلى توأم روحي أختي الصغرى أمينة .

ولن أنسى رفيقاتي دربي وتوائم روحي : مريم ، نور ، يسرى.

ولن أنسى كذلك كل من :صبرين ، مسعودة، ربيعة، صفوة، حدة، فراح، منال ، نهاد ، إشراق، نبيلة ،سارة .

إلى كل عائلة بن شيحة وميمش صغيرهم وكبيرهم .

لقد علمتني الحياة أني مهما تعلمت فأنا لا أزال جاهلة .

ومهما عاشرت فسوف أفارق.

ومهما عشت فسوف أموت .

.إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر نقود ومالية2014 .

الملخـــص:

تركز هذه الدراسة اهتمامها بكيفية إدارة مخاطر الائتمان البنكي والتحكم فيها لما لها انعكاس وتأثير كبير على العمل المصرفي كما نستعرض الدور الأساسي لإدارة المخاطر الائتمانية وأهميتها بالنسبة للبنوك ، ووضع إطار متكامل يساعد البنوك على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفقا للمعايير والإرشادات الرقابية البنكية الدولية " متطلبات لجنة بازل للرقابة البنكية" ، ونقوم كذلك بطرح المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر الائتمانية والتي تنطوي عليها الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل البنوك وخاصة بنك الخليج الجزائر ،ومن خلال المؤشرات يتضح لنا أن هناك تحسن في أداء البنك من سنة لأخرى وخاصة في جانب القروض والودائع .

الكلمات المفتاحية : الائتمان البنكي ، مخاطر الائتمان ، إدارة مخاطر الائتمان ، مقررات لجنة بازل

Résumé

Cette étude se base sur la façon de gérer le risque de crédit des banques et de contrôle, et expliquer le thème Les risques de crédit auxquels font face les banques. puis on passe en revue le rôle essentiel de la gestion du risque de crédit et son importance pour les banques, Et le développement d'un cadre intégré aide les banques à développer des systèmes de gestion des risques de crédit en conformité avec les normes et les lignes directrices de la réglementation bancaires internationales du Comité de Bâle sur le contrôle. et on a introduit les principes de base de la gestion des risques de crédit et qui impliqués dans les actions à entreprendre par les banques Surtout Gulf Bank Algérie. Et grâce à des indicateurs est clair pour nous qu'il y ait une amélioration de la performance de la banque d'année en année, surtout du côté des prêts et des dépôts.

Mots-clés : Le crédit bancaire **,** Le risque de crédit , Gestion des risques de crédit , Comité de Bâle .

فهرس المحتويات

الفهرس	الصفحة
شكر وعرفان	I
الإهداء	II
الملخص(اللغة العربية ، اللغة الفرنسية)	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة المختصرات	IX
قائمة الملاحق	X
المقدمة	**أ ــ ه**
تحديد إشكالية البحث	ا
فرضيات البحث	ب
تحديد إطار البحث	ب
أسباب اختيار الدراسة	ب
أهمية الدراسة	ب
أهداف الدراسة	ج
المنهج المستخدم في الدراسة	ج
موقع البحث من الدراسات السابقة	د
خطة و هيكل الدراسة	ه
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المخاطر الائتمانية	**02-22**
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية الائتمان البنكي	03
المطلب الأول: تعريف وأنواع الائتمان البنكي	03
المطلب الثاني: أهمية ومراحل الائتمان البنكي	06
المطلب الثالث: أدوات وأسواق الائتمان البنكي	09
المطلب الرابع: عناصر منح الائتمان البنكي	11

فهرس المحتويات

المبحث الثاني : المخاطر الائتمانية	14
المطلب الأول: تعريف وأنواع المخاطر الائتمانية	14
المطلب الثاني:خصائص وتحديد المخاطر الائتمانية	17
المطلب الثالث:تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية	19
خلاصة الفصل الأول	22
الفصل الثاني:مدخل نظري لإدارة المخاطر الائتمانية في ظل مقررات لجنة بازل	**60-24**
تمهيد	24
المبحث الأول:ماهية لجنة بازل	25
المطلب الأول: مقررات اتفاقية بازل الأولى	25
المطلب الثاني:مقررات لجنة بازل الثانية وتعديلاتها التنظيمية	31
المطلب الثالث:مقررات لجنة بازل الثالثة	35
المبحث الثاني:مبادئ إدارة مخاطر الائتمان حسب مقررات لجنة بازل	41
المطلب الأول: تعريف وأهداف وخطوات إدارة المخاطر	41
المطلب الثاني:معايير إدارة المخاطر الائتمانية	43
المطلب الثالث:السياسات والإجراءات المتبعة لإدارة المخاطر الائتمانية	45
المبحث الثالث:أساليب قياس المخاطر الائتمانية وفقا لاتفاقية بازل	47
المطلب الأول:مؤشرات تقييم المخاطر الائتمانية	47
المطلب الثاني:الأسلوب المعياري والداخلي	52
المطلب الثالث: معالجة المخاطر الائتمانية وفق اتفاقية بازل	57
خلاصة الفصل الثاني	60
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لبنك الخليج الجزائر –وكالة بسكرة– AGB	**92-62**
تمهيد	62
المبحث الأول: تقديم عام لبنك الخليج الجزائر	63
المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الخليج الجزائر	63
المطلب الثاني:تعريف بنك الخليج الجزائر والمساهمين فيه	64
المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر	65
المبحث الثاني: لمحة عن بنك الخليج الجزائر – وكالة بسكرة-	69

فهرس المحتويات

المطلب الأول: تقديم بنك الخليج الجزائر–وكالة بسكرة– وخصائصه	69
المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر–وكالة بسكرة–	69
المبحث الثالث:إدارة المخاطر الائتمان في بنك الخليج الجزائر –وكالة بسكرة–	73
المطلب الأول:إجراءات منح القرض	73
المطلب الثاني:طريقة استرجاع القرض والإجراءات المتبعة في حالة عدم السداد	73
المطلب الثالث:تحليل مؤشرات مخاطر الائتمان والأنشطة الوظيفية لبنك AGB خلال(2010–2013)	78
المطلب الرابع:معالجة المخاطر الائتمانية وفق اتفاقية بازل في بنك الخليج الجزائر	89
خلاصة الفصل الثالث	92
الخاتمة	**95–93**
نتائج اختبار فرضيات الدراسة	93
نتائج البحث	93
التوصيات المقترحة	94
أفاق البحث	95
قائمة المراجع	101–97
المراجع باللغة العربية	97
المراجع باللغة الفرنسية	101
المواقع الالكترونية	101
قائمة الملاحق	123–103
الملحق رقم (01) : نشأة بنك الخليج الجزائر	103
الملحق رقم (02) : ملف طلب الائتمان	104
الملحق رقم (03) : ملف القرض العقاري	105
الملحق رقم (04) : طلب قرض عقاري	106
الملحق رقم (05) : وثيقة طلب الائتمان	108
الملحق رقم (06): إذن من البنك المركزي الجزائري بمنح القرض	116
الملحق رقم (07): الميزانية العامة	117

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أوزان المخاطر المرجحة للأصول	29
02	معاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية	30
03	مراحل تنفيذ مقررات بازل 3	39
04	الضمانات والكفلاء المعترف بهم في الأسلوب البسيط	55
05	تطور إجمالي القروض من 2010 –2013	78
06	تطور إجمالي الودائع من2010–2013	80
07	نسبة الملاءة	83
08	نسبة القروض إلى الودائع	83
09	نسبة القروض إلى الأصول	85
10	نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول	86
11	نسبة حقوق المساهمين إلى القروض	87

رقـــم الشكــل	عنوان الشكــل	الصفحــة
(01)	الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر	68
(02)	الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر–وكالة بسكرة–	72
(03)	تطور إجمالي القروض لبنك AGB خلال الفترة (2010–2013)	79
(04)	تطور إجمالي الودائع لبنك AGB خلال الفترة (2010–2013)	82
(05)	نسبة ملاءة رأس المال	83
(06)	نسبة القروض إلى الودائع	84
(07)	نسبة القروض إلى الأصول	85
(08)	نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول	87
(09)	نسبة حقوق المساهمين إلى القروض	88

المختصر	المعنى بالغة العربية	المعنى باللغة الفرنسية
OCDE	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Organisation de coopération et de développement économiques
BMD	بنك التنمية متعدد الأطراف	Banques multilatérales de développement
BIDR	البنك الدولي للإنشاء والتعمير	Banque internationale pour la reconstruction et le développement
IFC	مؤسسة التمويل الدولية	institution financement international
ADB	البنك الآسيوي للتنمية	Banque asiatique de développement
AFDB	البنك الإفريقي للتنمية	Banque africaine de développement
IDB	البنك الإسلامي للتنمية	Banque islamique de développement
AGB	بنك الخليج الجزائر	Gulf Bank Algérie
KIPCO	المجموعة الكويتية للأعمال	Groupe koweïtien de travailler

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(01)	نشأة بنك الخليج الجزائر	ص 103
(02)	ملف طلب الائتمان	ص 104
(03)	ملف القرض العقاري	ص 105
(04)	طلب قرض عقاري	ص 106
(05)	وثيقة طلب الائتمان	ص 108
(06)	إذن من بنك الجزائر بمنح القرض	ص 116
(07)	الميزانية العامة	ص 117

تعد وظيفة منح الائتمان المصرفي من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية لتحقيق أهدافها فالائتمان يمثل معظم أصول هذه البنوك ويساهم في النصيب الأكبر من الدخل التشغيلي.

وعملية منح الائتمان هي عملية تسويقية للأموال المتوفرة للبنوك بما يؤدي إلى تحقيق الربحية والأمان ضمن ضوابط وقواعد سليمة مع توفر الضمانات التي تضمن تدفق الأموال وعودتها إلى البنك وحمايتها من المخاطر .

تعتبر المخاطر المصرفية هي مخاطر تعترض السوق المصرفية وذلك عن طريق احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين ، فالخاصية الأساسية في الخطر هي عدم تأكد السوقي لحدث محتمل يعرض البنك لخسارة.

فموضوع مخاطر الائتمان هو من أهم المواضيع التي يهتم بها مسؤولي البنك منذ نشأته لما تسبب من عواقب المالية للبنك . كما أن هذا الموضوع شد انتباه الكثير من الباحثين على مستوى العالم لأنه من المخاطر التي يصعب التحكم فيها وفي ظل هذه المعطيات بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة مخاطر الائتمان التي تتعرض لها مختلف البنوك التي تتعرض لها البنوك بسبب عدم السداد وذلك باستعمال مختلف الأساليب النوعية أو الكمية التي تعمل على الحد أو التقليل من هذه المخاطر.

تعتبر إدارة المخاطر الائتمانية الجزء الأساسي الذي تهتم به البنوك التجارية الجزائرية خاصة بعد الإصلاحات التي مست المؤسسات المالية والمتمثلة في قانون النقد والقرض ، حيث منها عملت البنوك التجارية الجزائرية الاهتمام بالمعاملات المالية داخل البنوك.

I. تحديد إشكالية البحث :

إن سير عمل أي نظام مصرفي يتطلب الكفاءة الذاتية لمسيرته مما يسمح بمواجهة وتحدي كل التغيرات الاقتصادية الطارئة والمفاجئة ومن هنا يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية للبحث تتمثل في :

كيف يتم إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق مقررات لجنة بازل للرقابة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن تجزئتها إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالائتمان البنكي؟ وما هي أنواعه ؟
- وما هي أنواع المخاطر الائتمانية ؟

- فيما تتمثل مختلف الإجراءات التي يطبقها بنك الخليج الجزائر لمواجهة المخاطر الائتمانية؟
- ما هي المؤشرات التي يعتمد عليها بنك الخليج الجزائر في قياس المخاطر الائتمانية ؟

II. فرضيات البحث :

- نعني بالائتمان المصرفي هو الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا ،أما عن أنواعه فقد تم تقسيمها من حيث تاريخ الاستحقاق ومن حيث الغرض من الائتمان ومن حيث الضمانات المقدمة.
- للمخاطر الائتمانية نوعان ويتمثلان في المخاطر الخاصة والتي ترتبط بالعميل والمخاطر العامة والتي ترتبط بسعر الفائدة والسوق والتضخم ...الخ.
- إن بنك الخليج الجزائر– وكالة بسكرة– بنك يتعرض للمخاطر الائتمانية مثله مثل البنوك الأخرى وأن البنك المركزي هو الهيئة الوحيدة التي تفرض عليه معدل ملاءة القواعد الاحترازية .
- بنك الخليج الجزائر يستعمل عدة مؤشرات لقياس المخاطر الائتمانية من بين هته المؤشرات نسبة القروض إلى الودائع ونسبة القروض إلى الأصول ونسبة حقوق المساهمين إلى القروض .

III. تحديد إطار البحث :

لقد قمنا في هذا البحث بدراسة حالة بنك الخليج الجزائر– وكالة بسكرة– حيث قمنا بمقابلة شخصية مع مدير البنك بالإضافة إلى دراسة بعض المؤشرات بالاعتماد على تقارير البنك،حيث حصرنا فترة الدراسة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2013 وذلك من خلال دراسة مؤشرات الودائع والقروض.

IV. أسباب اختيار الدراسة :

تعود أسباب اختيارنا للموضوع ما يلي:

– يدخل موضوع البحث في صميم التخصص: نقود ومالية .

– تتيح هذه الدراسة لكل من الباحث والممارس على حد سواء مصدر للمعلومات ولا تتضمن المفاهيم العلمية فقط .بل وتتضمن المفاهيم التطبيقية كذلك.

V. أهمية الدراسة :

يعتبر الائتمان البنكي الوظيفة الأساسية للبنوك إلا أنه يتعرض لمخاطر التي ترفق العمليات البنكية وتتسبب هذه المخاطر في اختلال ميزانيات كثيرة من البنوك ووقوعها في الإفلاس وبذلك تكمن أهمية البحث في تحليل إدارة الائتمان والمخاطر المتعلقة به والأسباب التي تؤدي إلى وقوعه .

VI. أهداف الدراسة :

- معرفة وفهم خطوات ووسائل إدارة المخاطر الائتمانية والأسس التي تقوم عليها وكذا مختلف القواعد التي تحكمها.

- التعرف على مدى التطبيق الفعلي لمختلف خطوات ومراحل إدارة المخاطر الائتمانية في شكلها العملي داخل البنوك.

- مراجعة التدابير والإجراءات التي تعدها البنوك التجارية ومنها بنك الخليج الجزائر لتطوير إدارة مخاطر الائتمان لديها وفقا لمتطلبات لجنة بازل .

VII. المنهج المستخدم في الدراسة:

حسب طبيعة الموضوع المختار وبغية الوصول إلى إجابة الإشكالية المطروحة واثبات أو نفي صحة الفرضيات المقترحة نتبع المناهج التالية:

1. المنهج الوصفي التحليلي فلقد استخدمنا المنهج الوصفي في الجانب النظري من تعريفات وأنواع وغيرها . أما المنهج التحليلي فلقد تم استخدامه في تحليل مؤشرات المخاطر الائتمانية في البنك محل الدراسة .
2. المنهج التاريخي وذلك في الفصل الثاني من خلال نشأة وتطور لجنة بازل وكذلك في الفصل الثالث من خلال نشأة بنك الخليج الجزائر.
3. منهج دراسة الحالة وهذا لإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي حيث اعتمدنا على بنك الخليج الجزائري- وكالة بسكرة- وذلك خلال الفترة 2010-2013.واعتمدنا كذلك على المقابلات الشخصية مع مسؤولين في بنك الخليج الجزائر .

VIII. صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا بعض الصعوبات أثناء قيامنا بعملية البحث والتي تمثلت في:

- صعوبة الحصول على المعلومات والوثائق من البنك.

IX. موقع البحث من الدراسات السابقة:

- لعراف فائزة، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص علوم تجارية إدارة أعمال ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة مسيلة 2009–2010 ، حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مضمون التعديلات التي تلاحقت على اتفاقية بازل وخاصة اتفاقية بازل الثانية ، حيث استخدم المنهج الوصفي والتحليلي في تحليل المشكلة و أبعاد البحث حيث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج من بينها:

- يتوافق عمل المنظومة المصرفية الجزائرية مع متطلبات لجنة بازل في عدد من العناصر ويختلف معها في أخرى.

- يلاحظ أنه بالنسبة لاتفاقية بازل الأولى فقد تأخر تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية إلى نهاية سنة 1991 بينما حددت لجنة بازل آخر أجل لتطبيقها بنهاية1992.

بالنسبة للإضافة التي أضفناها عن هذا البحث وهو دراسة لجنة بازل الثالثة والمعايير التي تقوم عليها.

- ميرفت علي أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل 2 " دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007–2008، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العاملة في فلسطين وفق الإدارة الحديثة للمخاطر الائتمانية، حيث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج من بينها:

- يوجد ضوابط رقابية فعالة على الائتمان ، حيث يتم متابعة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لإمكان تدارك مخاطر الائتمان في مراحل مبكرة، وإيجاد الحلول المناسبة لتخفيض مخاطر الائتمان وتحقيق أهداف البنك والعملاء.
- تلتزم الإدارة العليا بإدارة أنشطة الائتمان وفق إستراتيجية وأهداف وإدارة مخاطر الائتمان الموافق عليها من قبل مجلس إدارة البنك وتعمل على تطوير السياسات الائتمانية للبنك.

بالنسبة للإضافة التي أضفناها عن هذا البحث هو أننا تطرقنا لمعالجة المخاطر الائتمانية وفق مقررات لجنة بازل الثالثة .

- مفتاح صالح ، رحال فطيمة ، **تأثير مقررات لجنة بازل 3 على النظام المصرفي الإسلامي** ،مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي ، اسطنبول، تركيا، أيام من 09– 10 سبتمبر 2013 حيث تهدف هذه الدراسة إلى ضرورة تحديد وقياس والتخفيف من المخاط التي تتعرض لها البنوك الإسلامية ، حيث أن تطبيق البنوك الإسلامية لاتفاقية بازل لم يعد خيارا بل واقعا يفرضه عليها الانفتاح المالي العالمي حيث توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج من بينها :

– أن البنوك الإسلامية تتعرض غيرها من البنوك لمجموعة من المخاطر المصرفية وتتزايد حدة هذه المخاطر على البنوك الإسلامية نظرا لالتزامها بقواعد الشريعة الإسلامية.

– سعي البنوك الإسلامية للالتزام باتفاقيات لجنة بازل إلا أنها تواجه مشاكل عديدة في تطبيق نصوص هذه الاتفاقية نظرا لاختلاف طبيعة نشاطها عن البنوك التقليدية .

بالنسبة للإضافة التي أضفناها عن هذا البحث هو أننا عالجنا المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق مقررات لجنة بازل.

X. خطة و هيكل الدراسة :

لغرض الإحاطة بموضوع الدراسة والإجابة عن التساؤلات المطروحة فانه تم تقسيم الموضوع إلى ثلاث فصول فصلين نظريين وفصل تطبيقي حيث:

جاء الفصل الأول بعنوان مفاهيم عامة حول المخاطر الائتمانية حيث تطرقنا فيه إلى مبحثين فالمبحث الأول تناولنا فيه ماهية الائتمان البنكي أما المبحث الثاني فكان حول المخاطر الائتمانية ، أما الفصل الثاني فلقد كان مدخل نظري حول إدارة المخاطر الائتمانية في ظل مقررات لجنة بازل فلقد تناولنا فيه ثلاث مباحث فالمبحث الأول كان حول ماهية لجنة بازل أما المبحث الثاني حول مبادئ إدارة مخاطر الائتمان حسب مقررات لجنة بازل أما المبحث الأخير أساليب قياس المخاطر الائتمانية وفقا لاتفاقية بازل، أما الفصل التطبيقي فلقد كان بعنوان دراسة ميدانية لبنك الخليج الجزائر وكالة بسكرة فلقد تناولنا فيه ثلاث مباحث الأول كان حول تقديم عام لبنك الخليج الجزائر وفي المبحث الثاني لمحة عن وكالة بسكرة وفي المبحث الأخير حول إدارة مخاطر الائتمان في بنك الخليج الجزائر–وكالة بسكرة– .

تمهيد :

يعتبر الائتمان البنكي فعالية بنكية غاية في الأهمية سواء على مستوى البنوك التجارية والمؤسسات الوسيطة الأخرى أو على مستوى الاقتصاد ككل فعلى مستوى البنوك يعد الائتمان الاستثمار الأكبر من خلاله تستطيع البنوك تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد ومع تنامي العولمة وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض واحتدام المنافسة وتطور وسائل الاتصالات الالكترونية أدى إلى زيادة الخدمات البنكية المقدمة من البنوك وتنوعها وزيادة تعقيد العمليات البنكية ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري الاهتمام بالمخاطر البنكية بصفة عامة والمخاطر الائتمانية بصفة خاصة .

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين ففي المبحث الأول تناولنا ماهية الائتمان البنكي أما المبحث الثاني فكان حول المخاطر الائتمانية .

المبحث الأول : ماهية الائتمان البنكي

يعتبر الائتمان البنكي من أهم استثمارات البنك ،إذ يمثل الجانب الأكبر والأساسي من الأصول، وكذا العائد الأساسي للبنك من خلال منحه للأفراد والمؤسسات الاقتصادية وعليه قمنا بتقسيم هذا المبحث الى أربعة مطالب ففي المطلب الأول تناولنا تعريفه وأنواعه أما المطلب الثاني حول مراحله وأهميته والثالث كان حول أسواق وأدوات الائتمان البنكي والمطلب الأخير فكان حول عناصر منح الائتمان البنكي.

المطلب الأول: تعريف وأنواع الائتمان البنكي

سنتناول في هذا المطلب إلى تعريف الائتمان البنكي وأهم أنواعه

الفرع الأول: تعريف الائتمان البنكي

1. الائتمان في اللغة:

"هو الثقة والطمأنينة ، أي هو عد الشخص أمينا، والأمانة ضد الخيانة ، وائتمنه واستأمنه ، فهو من الأمانة حيث يأتمن أحد المتقاعدين صاحبه، ويعطي له ماله الآن على أن يستوفي بدله أجلا"[1]

2. الائتمان في القانون:

"يعني تسليم الغير مالا على سبيل الدين أو الوديعة أو الوكالة أو الإيجار ... وفي جميع تلك الأحوال يتعلق الأمر بتسليم مؤقت للمال ، أي مع نية استعادته "[2]

3. الائتمان البنكي عند الاقتصاديين:

التعريف الأول: "يتمثل الائتمان البنكي في القروض البنكية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها سنة واحدة وتكون على شكل تسهيلات الجاري مدين والقروض الموسمية "[3]

التعريف الثاني :"مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة ومثال ذلك المقرض الذي يقدم للمقترض مبلغا من المال، فهو يبادله قيمة حاضرة على أمل الحصول على قيمة آجلة عند سداد مبلغ القرض في الموعد المستقبلي المتفق عليه "[4]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن :

---

[1] عادل عبد الفضيل عيد، **الائتمان والمداينات في البنوك الإسلامية** ،دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ،مصر ، 2008 ، ص 7 .

[2] شاكر القزويني ،**محاضرات في اقتصاد البنوك** ،ديوان المطبوعات الجامعية، ط2،الجزائر ، 1992،ص 90 .

[3] farouk bouyakoub,l'entreprise et le financement bancaire, casbah, alger ,2000 , p 17

[4] سوزان سمير ذيب وآخرون ، **إدارة الائتمان** ، دار الفكر ،عمان ، الأردن ، 2012 ، ص 11 .

"الائتمان هو الثقة المتولدة بين البنك والعميل ، بحيث يقوم البنك بوضع مبلغا من المال تحت تصرف المقترض على أن يتم سدادها بعد انتهاء تلك المدة الزمنية المتفق عليها ومع حصول البنك على فوائد مقابل ذلك"[1]

الفرع الثاني: أنواع الائتمان البنكي

أولا: من حيث تاريخ الاستحقاق : حيث ينقسم إلى ثلاثة أنواع[2]:

1. ائتمان قصير الأجل : وهو ذلك الائتمان الذي تكون مدته عادة من ثلاثة إلى ستة أشهر، وينحصر هدفه الأساسي في تمويل العمليات الجارية ويمثل الائتمان قصير الأجل معظم أنواع التوظيف وأفضلها في البنوك التجارية، كما أنه يعتبر الفرع الرئيسي للتوظيف.
2. ائتمان متوسط الأجل : وهو ذلك الائتمان الذي تتراوح مدته بين عام وخمسة أعوام ويستخدم عادة لتمويل المشروعات في بعض العمليات الرأسمالية واحتياطات الأفراد الاستهلاكية .
3. ائتمان طويل الأجل : وهو ما تزيد مدته عن خمس سنوات بصفة عامة ومن أمثلته القروض التي تلجأ المشروعات إليها لتمويل احتياجاتها إلى رؤوس الأموال الثابتة أو منح قروض لتمويل المشروعات .

ثانيا: من حيث الغرض من الائتمان: وهو ينقسم إلى عدة أنواع :[3]

1. ائتمان استهلاكي: وهو ذلك الائتمان الذي يكون الغرض من استخدامه استهلاكي وتطلب البنوك التجارية عادة في هذا النوع من الائتمان سعر فائدة أعلى لأنه يتضمن درجة مخاطرة أعلى لأن هذا النوع من القروض غالبا ما يتم سدادها من راتب المقترض ومن ثم فان القدرة على الدفع تتوقف على استمرار المقترض في وظيفته.
2. ائتمان إنتاجي :وهو ذلك الائتمان الذي يكون الغرض من استخدامه زيادة الإنتاج أو زيادة المبيعات كشراء المواد الخام اللازمة للإنتاج أو شراء آلات لتدعيم الطاقة الإنتاجية للمشروع.
3. ائتمان استثماري[4]: وهو ذلك الائتمان الذي يمنح لبنوك الاستثمار وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في أوراق مالية جديدة، ويكون على شكل قروض استثمارية تمنح إلى سماسرة الأوراق

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني** ،عالم الكتب ، مصر ، ص 25 .

[2] زياد رمضان،محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان**،منشورات جامعة القدس المفتوحة ، القاهرة، مصر، 2008، ص 99 .

[3] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة ، **إدارة الائتمان**،دار وائل للنشر ، عمان، الأردن، 1999 ، ص106.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة**، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 2000،ص 114.

المالية تستحق عند الطلب أو لأجل ،كما تمنح لأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم عن الأوراق المالية ويمثل القرض الاستثماري جزء من قيمة الورقة المالية المشتراة، فإذا ما حدث وانخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية المرهونة في حالة امتناع المقترض تغطية قيمة ذلك الفرق.

4. ائتمان تجاري:وتلجأ إليه المشروعات بغرض تمويل جزء من رأسمالها العمال أو الجاري مثل تمويل مشتريات المواد الأولية وأجور العمال ومصاريف الصيانة والوقود، ويكون هذا الائتمان عادة قصير الأجل أي الأقل من سنة، وهو يمثل نسبة لا بأس بها من أنشطة البنك الاقراضية.

ثالثا: من حيث الضمان: [2]

يعتبر الضمان الوسيلة التي تعطي البنك تأمينا ضد خطر عدم السداد إذ أنه يساعد البنك على استلام حقوقه في القرض عندما يعجز العميل عن سداده وهي تقسم إلى نوعين هما :

1. القروض المكفولة بضمان: الأصل أن الأغلبية من القروض تكون مصحوبة بضمانات، ويطلق على هذه الضمانات اسم الضمانات التكميلية لأن دورها هو تعزيز عناصر الثقة الموجودة أصلا، وتأخذ هذه الضمانات بدورها شكلين هما :
   - قروض مكفولة بضمان شخصي:وفيه يتدخل شخص آخر يتمتع بالسمعة الجيدة والمركز المالي الجيد فيتعهد بالسداد في حالة عجز المقترض.
   - قروض مكفولة بضمان عيني : وفيه تكون القروض مضمونة بضمان حقيقي (بضائع،أوراق مالية...) ويكون الضمان عيني عادة في حالة الصفقات الكبيرة أو الصفقات ذات المخاطر المرتفعة وعموما فهو يقترن بالقروض متوسطة وطويلة الأجل.
2. قروض غير مكفولة بضمان: قد يمنح البنك قرضا لأحد عملائه الجيدين بدون أي نوع من الضمانات وذلك بعد التحقق من مركزه المالي وسمعته الجيدة وسلامة الأعمال التي يقوم بها، و قيامه بتسديد التزاماته في المواعيد المحددة باستمرار.

[1] زينب عوض الله، **اقتصاديات النقود والمال**، الدار الجامعية ، بيروت، لبنان ، 1994،ص79 .

[2] عبد المعطي رضا أرشيد ، محفوظ أحمد جودة ،مرجع سابق ، ص 108 .

المطلب الثاني: أهمية ومراحل الائتمان البنكي

في هذا المطلب سوف نتناول أهمية الائتمان البنكي ومراحله .

الفرع الأول: أهمية الائتمان البنكي [1]

تتجلى أهمية الائتمان فيما يلي :

1. المحافظة على قيمة رأس المال المقرض وذلك لأن الارتفاع المستمر في القرض يؤدي إلى الانخفاض المستمر في النقود .
2. تشجيع القطاع الخاص وتطويره ومواجهة احتياجات المجتمع.
3. تسهيل المعاملات التي أصبحت تقدم على أساس العقود والوعد بالوفاء .
4. المساهمة في النمو والازدهار الاقتصادي للبلاد.
5. وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لآخر أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.
6. تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة فيما يخص القروض الخارجية وهذا لتغطية الحاجة للعملات الأجنبية لعملية الاستيراد.

الفرع الثاني : مراحل الائتمان البنكي

يمر الائتمان البنكي بعدة مراحل لعل أهمها:

أولا: الاستعلام البنكي [2]

في ظل غياب المؤسسات المتخصصة في تقصي جميع المعلومات عن العملاء المقترضين في القطاع البنكي، برزت الحاجة إلى ضرورة الاستعلام البنكي للتحقق من المعلومات المقدمة، ولأهمية الدور الذي تقوم به البنوك في منح التسهيلات الائتمانية فانه يتم تخصيص دائرة أو وحدة مستقلة ضمن الهيكل التنظيمي للبنك ، وتسند إليها الأعمال الخاصة بتحليل الائتمان والأنشطة الأخرى الخاصة بتوفير المعلومات ومنح القروض.

[1] فلاح حسين الحسني ، **إدارة البنوك** ، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن ، 2000، ص57.

[2] شقيري نوري موسى، **إدارة المخاطر**،دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2012، ص 90.

وقد بدأت عملية الاستعلام البنكي من خلال تبادل الأحاديث والمعلومات بين كافة ممثلي البنوك وقد كان تداول المعلومات يتم من خلال سرد أحاديث أو معلومات عن أوضاع العملاء الرئيسين وذلك في بداية العمل البنكي .

ومع تطور العمل البنكي تطور دور الاستعلام وأصبحت دائرة الاستعلام في كل بنك تعتمد المركزية في جمع المعلومات وتبادل المعلومات مع دائرة الاستعلام التابعة للبنك المركزي وقد استمر التطور في نشاط الاستعلام البنكي حتى أصبح أحد ركائز القرار الائتماني .

وتعتبر عملية جمع المعلومات عن طالب القرض خطوة أولية تسبق عملية التحقق من المعلومات ومن ثم تبويبها وتحليلها وقد تتعدد مصادر المعلومات وتختلف ولكن يبقى دراسة طلب القرض وتقييم المخاطر والبحث عن الضمانات اللازمة أساسا لقرار منح القرض .

أما عن مصادر الحصول على المعلومات والتي تمثل ركنا أساسيا في عملية اتخاذ القرار الائتماني فيمكن إيجازها بما يلي:

1. المقابلة الشخصية للعميل : [1]

وهذه المقابلة تتيح معرفة طالب القرض عن قرب،ويجب أن يترك المجال في المقابلة للمقترض للحديث عن مشاريعه الحالية والمستقبلية إلى أن توجه الأسئلة الرئيسية حول المشاكل التي تعترضه في عمله وكيف يحلها ومواجهة المنافسة في السوق ونظرته إلى المستقبل ، ومن المرغوب في عدم تسجيل هذه البيانات أمام العميل حتى لا يشعر بالحرج أو بالتحفظ في حديثه، بل يجب القيام بالتسجيل عندما تنتهي المقابلة ويغادر العميل المكان، ومن الأصول الواجب مراعاتها عند طرح الأسئلة على العميل، الابتعاد عن الأسئلة المباشرة التي قد تحرج العميل وفي بداية المقابلة يجب التركيز على الحصول على بعض الإجابات حول :

- الغرض الذي يقوم العميل من أجله بالاقتراض .
- مبلغ القرض الذي يطلبه العميل .
- فترة السداد والسماح التي يطلبها العميل من البنك

2. مصادر البنك الداخلية : [1]

[1] سوزان سمير ذيب وآخرون، مرجع سابق، ص 18 .

يمكن الحصول على معلومات عن طالب القرض من المصادر الداخلية للبنك نفسه اذا كان العميل طال القرض أحد عملاء البنك الحاليين أو القدامى وبالتالي فانه يمكن معرفة :

- إحصائية عن الحسابات التي يتعامل فيها العميل مع البنك .
- إحصائية عن الشيكات المرفوضة والمعادة على حسابات العميل .
- إحصائية عن تعاملات العميل مع البنك في مجالات الاعتمادات والكفالات.

3. مصادر البنك الخارجية: [2]

يمكن للبنك الحصول على المعلومات من عدة مصادر خارجية عن طالب القرض ومن هذه المصادر :

- مركز الأخطار البنكية: من خلال مركز الأخطار البنكية الموجود في البنك المركزي يستطيع البنك معرفة حجم القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل من البنوك الأخرى وذلك لمقارنتها مع إمكانية وحجم عملياتها.
- السجل التجاري .
- السجل العقاري .
- بورصة الأوراق المالية: وذلك لمعرفة الأوراق المالية التي يتعامل بها العميل وحجم مبالغها والرهانات على هذه الأوراق.
- الموردون والمتعاملون مع العميل : وذلك لمعرفة مدى التزام العميل بتعهداته .
- المنافسون : وذلك من خلال دراسة وضع السوق والقطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه العميل طالب القرض وتحديد حجم المنافسة وقوتها.
- البنوك الأخرى: وذلك بعد أخذ موافقة العميل على ذلك لأن العمل البنكي تحكمه تقاليد وأعراف بنكية.

ثانيا : التحقيق المالي [3]

يعمل التحقيق المالي على الوقوف عند واقعية وصحة الأرقام الواردة في القوائم المالية لتحديد القيمة الاقتصادية والنقدية لصافي أصول الشركة ويتناول التحقيق المالي كل بند من بنود المركز المالي وقائمة

[1] شقري نوري موسى وآخرون ، مرجع سابق، ص 91.

[2] نفس المرجع السابق، ص 91.

[3] سوزان سمير ذيب، مرجع سابق ، ص 22.

الدخل . ومدى انطباق المبالغ الظاهرة في هذه القوائم مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وحتى يستطيع المحلل إجراء هذه الدراسة لابد أن تكون لديه معرفة كافية تتعلق بمكونات هذه القوائم .

المطلب الثالث : أدوات وأسواق الائتمان البنكي

تؤدي البنوك وهي تتولى تزويد المجتمع بالائتمان وظيفتين أساسيتين إحداهما نقدية والأخرى تمويلية،ويكاد يوجد في مقابل هاتين الوظيفتين سوقان للائتمان تعرف السوق الأولى بالسوق النقدية، بينما تسمى الثانية بالسوق المالية لكل منهما أدواتها الائتمانية الخاصة بها .

الفرع الأول : أدوات الائتمان البنكي

أولا: أدوات الائتمان قصيرة الأجل وتتمثل هذه الأدوات في :

1. الأوراق التجارية : [1]

- الشيك: وهو أمر يصدره الساحب (المدين) يطلب بموجبه من المسحوب عليه البنك الذي توجد لديه الوديعة الجارية أن يدفع مبلغا محددا من النقود مكتوب على الشيك إلى شخص آخر أي المستفيد في تاريخ محدد ،وهو تاريخ إصدار الشيك المثبت عليه ، ويمكن تداول الشيك عن طريق التظهير .
- الكمبيالة: وهي أمر يصدره الدائن إلى المدين أن يدفع لأمر الدائن أو لأمر شخص آخر هو المستفيد ، مبلغا محددا من المال ، مكتوب على الكمبيالة في تاريخ محددا وقابل لتجديد أو عند الإطلاع وغالبا ما تكون الكمبيالة ناتجة عن صفقة تجارية بين أطراف التعامل.
- السند الأذني :وهو تعهد يكتبه المدين على نفسه أن يدفع مبلغا من النقود مثبت على السند إلى الدائن أو إلى أي شخص آخر، يحدده الدائن في تاريخ معين أو عند الإطلاع ويوقع عليه المدين إقرارا بما ورد فيه .
- سندات الخزينة : وهي عبارة عن سندات قصيرة الأجل وتصدرها الحكومة لمدة ثلاث أشهر في الغالب وهي قابلة للخصم ويمكن استعمالها في التبادل وضمان القروض.

[1] أحمد زهير شامية، **النقود والمصارف**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 1992 ، ص ص 348 – 349 .

ثانيا :أدوات الائتمان طويلة الأجل:[1]

وهي التي يتم التعامل بها في السوق المالية وتسمى بالإصدارات المالية أهمها :

1. السهم : وهو ورقة تثبت ملكية صاحبها من رأس المال المؤسسة التي أصدرته مع الاستفادة من كل الحقوق وتحمل كل الخسائر التي تنتج عن امتلاك هذه الورقة ،أي أن صاحبها يحصل على دخل متغير.
2. السند : وهو ورقة مالية تثبت دائنية حاملها للمؤسسة التي أصدرتها فهو عبارة عن إثبات عملية القرض يحصل من خلالها حامل السند على دخل ثابت ومعروف مسبقا يتمثل في الفائدة طوال فترة عمر السند.
3. النقود الورقية: [2] وهي تعتبر من بين أدوات الائتمان وهي تسمى أحيانا بالنقود الائتمانية دلالة على قبول الأفراد بها وتداولها بينهم إنما يتوقف على درجة ثقتهم في الجهة المصدرة لها وهي الدولة، ولذلك من له الحق وحده في إصدار هذه النقود الائتمانية في الدولة هو البنك المركزي .

الفرع الثاني: أسواق الائتمان البنكي

أولا: السوق النقدي [3]

وهو سوق التعامل بالأدوات الائتمانية أو الأصول المالية قصيرة الأجل سواء عن طريق تجميع المدخرات بصورة (ودائع) أو حوالات خزينة أو الأوراق التجارية وغيرها من الأدوات الائتمانية قصيرة الأجل.

وغالبا ما يكون في هذه السوق مجالا مناسبا لنشاط البنوك التجارية المهتمة بتمويل القطاعات التي تصدر هذه الأدوات من خلال شرائها لها .

ثانيا : السوق المالي [4]

---

[1] كريمة حبيب ، **دراسة وتقييم الرقابة على الائتمان المصرفي** ،مذكرة(غير منشورة) تخصص نقود وتمويل ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007–2008 ،ص18.

[2] أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، **اقتصاديات النقود والتمويل**، دار الجامعة الجديدة ،دون ذكر بلد النشر، 2005، ص ص 131– 132.

[3] ناظم محمد نوري الشمري ، **النقود والمصارف النقدية**، دار زهران للنشر، عمان ، الأردن، 1999 ،ص ص 131–132.

[4] كريمة حبيب ، مرجع سابق ، ص 18.

هي سوق التعامل بأدوات الائتمان الطويلة والمتوسطة الأجل والتي هي عبارة عن الأسهم والسندات التي تصدر عن المشروعات بغية تغطية رأسمال المشروع أو توفير الأموال لتسييره. أهم الوسطاء العاملين بهذا السوق تجد البنوك الاستثمار ، بنوك الأعمال العقارية ، شركات التأمين والبورصات. وتنقسم السوق المالية إلى سوقين فرعيين وهما السوق الأولية وهي سوق الإصدار أو الاكتتاب والسوق الثانوية وهي سوق التداول.

المطلب الرابع: عناصر منح الائتمان البنكي

تستخدم البنوك التجارية عدة معايير أساسية عند تقرير منح الائتمان وهي:

الفرع الأول : شخصية العميل [1]

تعتبر السمعة الحسنة للعميل محصلة لعدد من السمات في مقدمتها الأمانة، الكمال، المثابرة ، الأخلاق. هذه السمات اذا توفرت لدى المقترض تشكل له الشعور بالمسؤولية اتجاه التزاماته وديونه، فالثقة في متانة أخلاق العميل وأمانة تعد أساسية في العمل التجاري بصفة عامة والعمل البنكي بصفة خاصة لأن مقدرة فرد أو منظمة أعمال أو وحدة حكومية في الحصول على الائتمان يعتمد على الثقة المرتقبة للدائن في مقدرة المدين ورغبة في الدفع .

الفرع الثاني: المقدرة على الدفع [2]

ويدور هذا الاعتبار بصفة رسمية حول قدرة المقترض على توظيف واستثمار وإدارة أمواله ونشاطه بطريقة فعالة وبكفاءة تنعكس في النهاية على التحقيق، بحيث يمكنه من الاستمرار في مجال نشاطه مع النمو المطرد لهذا النشاط، مع بيان لقدراته ومؤهلاته الفنية والإدارية التي تمكن من تدعيم نجاحه في إدارة عمله،ولابد للبنك هنا من التعرف على الخبرة التجارية للمقترض وتفاصيل مركزه المالي وموقف أصوله والتزاماته وفق آجال استحقاقاتها المختلفة، وتعاملاته البنكية سواء مع نفس البنك أو أية بنوك أخرى، حيث كلما كانت نتائج دراسة هذا الجانب ايجابية كلما زاد اطمئنان متخذ القرار إلى قدرة المقترض محل الدراسة على سداد القرض المطلوب .

[1] محمد كمال خليل الخمراوي ، **اقتصاديات الائتمان المصرفي** ، منشأة المعارف ،الإسكندرية ، مصر ، 2000، ص 159.

[2] سامر جلدة ، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر ، الأردن ، عمان ، 2000، ص 144.

الفرع الثالث: رأس المال والضمان

أولا: رأس المال [1]

من العناصر الأساسية لتحديد درجة مخاطر البنوك التجارية عند تقديمها للقرض وهو ما يملكه المقترض من ثروة أو ما يملكه من أسهم وأملاك وقروض طويلة الأجل قد منحها للغير ، ويقصد برأس المال جميع الموجودات المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها المقترض مطروحا منها المطلوبات التي بذمته ولهذا يسمى هذا الجزء من المخاطر بمخاطر الملكية وعادة ما تتأثر قدرة المقترض في سداد القرض على قيمة رأس المال الذي يملكه وكلما زاد رأس المال انخفضت مخاطرة البنك والعكس، اذ أن رأس المال يمثل قوة المقترض المالية ، وأيضا هو الضمان الإضافي في حالة المقترض في التسديد .

ثانيا: الضمان [2]

يؤخذ الضمان من العميل سواء عينيا أو شخصيا لمقابلة بعض القصور في المعايير فالهدف من الضمانات هو تجنب أوضاع القرض المقدم من طرف البنك وتوفير الحماية للبنك من المخاطر المحتملة فمثلا قد يطلب البنك ضمانات من المقترض لعدم توفر رأس المال الكافي لديه وهناك ينتج التبادل الذي يجب أن يكون بين القرض والضمان بمعنى أنه عند صرف القرض يتعين نقل الضمان إلى البنك وفي حالة السداد يعاد نقل الضمان إلى العميل ولهذا فان الضمان يمثل خط الدفاع الأخير للبنك يتعين فيه مراعاة قانونيته وكفايته للقرض وقابليته للصرف بسهولة.

الفرع الرابع: المناخ العام [3]

فهو يمثل الظروف الاقتصادية المحيطة بالعميل إلا أن بعض التحليلات تنظر إلى هذا من زاوية أخرى على أنع يشمل بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية البيئية المحيطة بالعميل. فمصطلح محيط البيئة هو مفهوم أوسع وأدق في التعبير عن المناخ العام فهو يشمل التغيرات التي يتعرض لها العميل في شكل المنافسة والطلب على السلع وظروف البيع والتوزيع ، وعليه لدراسة هذا العنصر يجب أن يتم على مستويين:

[1] محمد سعيد أنور سلطان، **ادارة البنوك** ،دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005 ، ص316.

[2] نفس المرجع السابق، ص 316.

[3] محمد مطر ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2003،ص 381.

1. المستوى الداخلي: في حالة ما إذا كان المقترض مؤسسة مثلا، ينبغي دراسة نظامها الداخلي وحصتها السوقية ولوائح التعيين وسياسات التمويل والخطط الحالية والمستقبلية...الخ .
2. المستوى الكلي : والذي يتطلب من محلل الائتمان أن يتجاوز في دراسة حدود المؤسسة إلى البيئة المحيطة بها : الاقتصادية العامة ، معدلات التضخم، القوانين والتشريعات التي تحكم الصناعة التي تعمل فيها الشركة ومعدلات النمو السكاني ...الخ.

المبحث الثاني : المخاطر الائتمانية

لقد حاولنا في المبحث الأول أن نظهر مدى أهمية الائتمان بالنسبة للبنك، ولكن على قدر أهميتها تكون خطورتها ، فهي الشريان بالنسبة للبنك وأي خلل بها يعرض البنك كله للخطر .ولهذا خصصنا هذا المبحث للوقوف على المخاطر الائتمانية فتحدثنا في المطلب الأول عن تعريفها وأنواعها أما المطلب الثاني فكان حول مصادر المخاطر الائتمانية وتحديدها والمطلب الأخير حول تقديرها وتقييمها.

المطلب الأول: تعريف وأنواع المخاطر الائتمانية

سنتناول في هذا المطلب إلى تعريف المخاطر الائتمانية وأنواعها .

الفرع الأول : تعريف المخاطر الائتمانية

التعريف الأول:

"تعرف المخاطر الائتمانية بأنها مخاطرة عجز المقترض عن رد أصل الدين وفوائده وفقا لتواريخ المحددة لذلك، أو عدم وجود نية السداد لديه رغم توفر القدرة المالية لذلك"[1]

التعريف الثاني:

" كما تعرف بأنها المخاطرة التي ترتبط بالطرف المقابل في العقد، أي عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته كاملة وفي موعدها كما هو منصوص عليه في العقد "[2]

التعريف الثالث:

"وهي المخاطر الناجمة من احتمال عدم استطاعة العميل تسديد مبلغ القرض واحتمال تحقيق الخسارة نتيجة ذلك، وتبعا لهذا فكل عملية اقتراض تتضمن درجة معينة من المخاطر الائتمانية"

الفرع الثاني: أنواع المخاطر الائتمانية

أولا: المخاطر الخاصة

---

[1] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)** ،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 71.

[2] طارق الله خان ، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر (تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية)** ورقة مناسبات رقم 5،جدة، السعودية،2000، ص 31.

ترتبط هذه المخاطر بالعميل أو النشاط الذي ينتمي إليه وتنقسم بدورها إلى :

1. مخاطر متعلقة بالعميل: [1]

وترتبط هذه المخاطر بالعناصر الرئيسية المتعلقة بالجدارة الائتمانية للعميل مثل أهليته وسمعته ونزاهته والتزامه بالوفاء بحقوق الآخرين المتعاملين معه في مجال نشاطه وسلوكياته الأخلاقية فقد يفقد العميل أهليته كما قد يهدر سمعته الشخصية نتيجة سلوكيات اجتماعية طرأت على سلوكه الشخصي بعد تحصله على القرض.

فمن العملاء من هم قادرين على سداد مديونياتهم ومع ذلك يتهربون من سدادها بل لا يمانعون من الدخول مع البنك في منازعات قضائية وهكذا تنشأ بعض التصرفات السيئة من بعض العملاء تضر بالبنك وتشكل له خطورة. [2]

2. مخاطر مرتبطة بالنشاط الذي يزاوله المقترض: [3]

ترتبط هذه المخاطر بالنشاط الذي ينتمي إليه العميل،وهي مخاطر مختلفة من نشاط إلى آخر ففي الإنتاج الزراعي هناك مخاطر الظروف المناخية القاسية وفي الإنتاج الصناعي بشكل عام هناك أخطار تتعلق بعدم توفر المواد الخام للإنتاج أو تغير أذواق المستهلكين أو دخول منافسين جدد.

ثانيا: المخاطر العامة [4]

ويقصد بها المخاطر التي تتعرض لها القروض بصرف النظر عن طبيعة وظروف المنشأة المقترضة ويمكن جمعها في :

1. مخاطر أسعار الفائدة: ويقصد بها احتمال تقلب أسعار الفائدة في المستقبل، فإذا ارتفعت أسعار الفائدة عن المعدل المتفق عليه ، أصبح عائد البنك التجاري أقل من عائد السوق على الاستثمار هذا ما إذا كانت قروض طويلة الأجل، أما إذا كانت قروض قصيرة الأجل فان درجة الخطر تكون أقل حيث إذا كان هناك ارتفاع معدلات الفائدة قد يمكن للبنك التجاري استثمار أمواله بمعدلات فائدة مرتفعة والعكس في حالة انخفاض معدلات الفائدة .

---

[1] أحمد غنيم، **صناعة القرار الائتماني والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك**، مطبعة المستقبل، ط2، مصر ،بدون ذكر سنة النشر، ص 73.

[2] فريد راغب النجار ، **إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة**، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2000، ص 27.

[3] أحمد غنيم، مرجع سابق، ص 73.

[4] محمد الصالح الحناوي ،**المؤسسات المالية** ، الدار الجامعية ، مصر ، بدون ذكر سنة النشر ، ص 275.

2. مخاطر التضخم:

إن تعرض البلاد للتضخم بعد أن تم الاتفاق بين البنك والعميل على القرض سوف يترتب عن ذلك انخفاض القوة الشرائية لأصل القرض والفوائد وهذا ينعكس سلبا على البنك نتيجة لتزعزع المركز المالي للعميل.

3. مخاطر الدورات التجارية:

وهي المخاطر الناشئة عن تعرض الاقتصاد إلى هزات وأزمات تؤثر سلبا على نشاط المؤسسة المقترضة وعلى مقدرتها على الوفاء بما عليها من التزامات .

4. مخاطر السوق:

إن التغيرات الجوهرية الحاصلة في النظام الاقتصادي والسياسي أو وقوع أحداث على المستوى المحلي أو العالمي ، له الأثر الكبير على العلاقات الائتمانية القائمة بين البنك وعملائه فمتى كانت تلك التغيرات آثار ايجابية على نتائج نشاط مؤسسة الأعمال أمكن استرجاع ما قدمه البنك من قيم ، أما إذا كانت سلبية فقد يؤثر على مقدرتها على الوفاء بالدين ،الشيء الذي يجعل البنك عرضة لخطر عدم التسديد من طرف هؤلاء نتيجة عجزهم.

ثالثا: المخاطر الناتجة عن البنك نفسه[1]

إن البنك أثناء قيامه بعمليات منح الائتمان يكون عرضة للأخطاء المرتكبة أثناء تحليله للبيانات المقدمة من طرف القرض أو من تلقيه للضمانات المقدمة ، ومن بين الأسباب التي تعرض البنك لمثل هذه الأخطار:

1. قلة خبرة الموظفين في الاستفسار عن العميل وإجراء التحليلات اللازمة للقوائم المالية .
2. ضعف نظم العمل الداخلية والإجراءات الرقابية وعدم توافر قنوات اتصال جيدة بين المصالح المختلفة داخل البنك وتداخلها، مما يؤثر سلبا على اتخاذ القرار الائتماني ومتابعته.

[1] منير إبراهيم الهندي ، **إدارة البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث ، ط3، مصر ، 1996 ، ص228.

المطلب الثاني : خصائص وتحديد المخاطر الائتمانية

سنتناول في هذا المطلب خصائص المخاطر الائتمانية وخطوات تحديدها .

الفرع الأول: خصائص المخاطر الائتمانية

للمخاطر الائتمانية مجموعة من الخصائص المتمثلة فيما يلي :

1. المخاطر الائتمانية نوع من أنواع المخاطر والتي تركز على ركني الخسارة والمستقبل.
2. لا تتعلق المخاطر الائتمانية بعملية تقديم القروض فحسب تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.
3. يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد انجاز عقدها ،سواء كان في المبلغ الائتماني (القرض + الفوائد) أو في توقيت السداد .
4. المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقترض ، ويعتبر المقترض هو المسبب لها بسبب عدم استطاعته أو التزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض أو فوائده .

الفرع الثاني : خطوات تحديد المخاطر الائتمانية

يمكن إيجاز خطوات تحديد المخاطر الائتمانية فيما يلي :

أولا : قبل منح الائتمان [1]

1. يجب قبل منح الائتمان التأكد من كفاية المقومات الائتمانية للعملاء للتأكد من جدارتهم الائتمانية والتي تقاس ب 5 c s وهي شخصية العميل ، المقدرة على السداد ، ملاءته المالية ، الضمانات ، الظروف المحيطة والتي أشرنا إليها سابقا بالتفصيل .
2. دراسة نشاط العميل وسلامة الجدوى وإمكانية السداد واستكمال أوراق التسهيل الائتماني.
3. التعرف على المركز الائتماني البنكي للعميل منه ، من البنك المركزي ومن البنك التجاري.
4. تحديد مدى المخاطرة ونوعها وكيفية تجنبها.

[1] منصور منال ، **إدارة المخاطر الائتمانية وظيفة المصارف المركزية ،القطرية، الإقليمية** ، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية، سطيف، أيام 20،21 أكتوبر 2009 ،ص 4.

5. ضرورة إقناع العميل بحجم التسهيلات وعدم تجاوزها.
6. ربط المبالغ المقررة كأقساط للسداد والعوائد المقررة الحقيقة للعميل والدراسة المعدة.
7. استكمال الإجراءات والدراسات للحالة بواسطة المتخصصين وعرضها على اللجنة الجماعية المختصة موضحا كافة جوانب الحالة والمخاطر المحتملة والبدائل المقابلة لها.

ثانيا : بعد قرار منح الائتمان [1]

حيث يقوم البنك بتحديد المخاطر المحتملة بعد قرار منحه للتسهيل للعميل عن طريق :

1. استيفاء توقيعات العملاء على كافة العقود والضمانات والتعهدات المطلوبة للتسهيل وفق قرار السلطة المختصة ونظام البنك وتسجيلها قبل استخدام التسهيل.
2. المتابعة والتحليل الدوري من استعلامات وتحليلات مالية وزيادات ميدانية ومتابعة كاملة للنشاط وأرقامه وتنفيذ بنود وخطوات الدراسة الأصلية وتحقيق التدفقات النقدية ومدى سداد ديونهم تجاه البنك المركزي والبنوك الأخرى.
3. قياس وتحليل المخاطر السابق احتمالها مع التنفيذ ،ولحل المشاكل وتخطي هذه المخاطر للاحتمالات السابق تقريرها لعلاجها مع العميل نفسه.
4. المتابعة للتأكد من سلامة هذه التسهيلات، مما يضمن القدرة على السداد .
5. متابعة أصول المشروع وضماناته واستمرارها وخطوات التنفيذ وفق البرامج المحددة ماليا وواقعيا.
6. متابعة المراكز المالية والنقدية للعميل، بجانب ما سبق عن تنفيذ مراحل المشروع وأعماله ، مع توضيح كفاية موارده لسداد العوائد والأقساط في آجالها المحددة وتحديد الوقت الملائم للتدخل في حالة حدوث مؤشرات اختلاف.

وتعتمد البنوك في متابعة العملاء على حسابات تقارير محاسبية ومالية ومتابعة للاستثمارات أثناء التنفيذ من مراقبي الشركة أو خارجها، تقارير هندسية وفنية من جهات متخصصة يتم الاتفاق عليها سلفا بجانب أجهزة البنك وزيادات المتخصصين .

ثالثا: التحليلات الدورية لمتابعة حالة العملاء ومراكزهم المالية[2]

[1] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر في البنوك** ، منشأة المعارف، الإسكندرية ، مصر ، 2005، ص 146.

[2] نفس المرجع السابق، ص 149.

وتتم هذه الإجراءات على طول فترة التعامل، عن طريق تحليل المراكز المالية وإعداد تقارير دورية عن متابعة المحفظة الائتمانية لكافة العملاء وزيارات المتخصصين لتحديد مدى قدرة العميل على السداد لالتزاماته من قبل البنك والجهات الأخرى.

المطلب الثالث: تقدير وتقييم المخاطر الائتمانية

إن البنك عند ممارسته لنشاطه في تقديم القروض، يتوقع دائما الحصول على مداخيل مستقبلية كبيرة مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين عن الدفع ، لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا، وذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة ونحاول توضيح أهم الطرق المستعملة بكثرة من طرف البنوك .

الفرع الأول : طريقة النسب المالية [1]

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض، إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي وربحيتها، ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير محلياتها وأداء التزاماتها،وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها والتي تساعد على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أم لا.

وأول الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية ، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية .

ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل، تحليل مالي عام ويهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمؤسسة وتحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض ، ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية .

أولا: النسب الخاصة بقروض الاستغلال

[1] كمال رزيق ، فريد كوتل ، **تسيير المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة ، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة اليرموك ، الأردن ، يومي 16– 17 أفريل 2007 ، ص 5 .

عندما يواجه البنك طلب لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبرا على دراسة الوضع المالي لهذه المؤسسة الطالبة للقرض، ومن أجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في الميدان، ومن بين هذه النسب ما يلي:

1. نسب التوازن المالي: ويتم حساب رأس المال العامل واحتياجات رأسمال العامل والخزينة.
2. نسبة الدوران: تتكون من ثلاثة نسب وهي: دوران المخزون، سرعة دوران الزبائن وسرعة دوران المورد.
3. نسبة السيولة العامة.

ثانيا: النسب الخاصة بقروض الاستثمار

عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمارات، فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة ، وبالتالي فهو يتعرض إلى مخاطر أخرى تختلف عما هو عليه في قروض الاستغلال، لذلك فهو يقوم بحساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض ، ومن أهم هذه النسب هي :

1. التمويل الذاتي.
2. التمويل الذاتي / ديون الاستثمار لأجل
3. نسبة المديونية.
4. التقييم المالي للمشروع الاستثماري، وهذا من خلال الطرق التالية:
   - طريقة صافي القيمة الحالية VAN
   - طريقة معدل العائد الداخلي TRI
   - طريقة فترة الاسترداد PR
   - طريقة مؤشر الربحية IP

الفرع الثاني : طريقة القرض التنقيطي [1]

هي آلية للتنقيط ، تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك والدي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ

[1] Michel Mathieu , léxploitation bancaire et le risque de crédit , ed la revue banque, paris , 1995, p165.

المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المؤسسات التي يتعامل معها، وظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات من القرن الماضي، وتطورت تدريجيا في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي ، وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية للمؤسسات محليلين ، منظمات، قرض وخبراء محاسبين.

أولا: حالة القروض الموجهة للأفراد [1]

يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التميزي ، والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار ثم وضعه سابقا، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها، وبالتالي يجب في هذه المرحلة :

- تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة.
- استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

ثانيا: حالة القروض الموجهة للمؤسسات [2]

مجموعة تحتوي على المؤسسات التي لها ملاءة مالية جيدة، مجموعة أخرى تحتوي على المؤسسات التي لها ملاءة غير جيدة ، وفقا للمعايير التالية:

1. تاريخ تأسيس المؤسسة.
2. أقدمية وكفاءة مسيري المؤسسة.
3. مردودية المؤسسة خلال سنوات متتالية.
4. رقم أعمالها المحقق .
5. نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها.
6. رأسمالها العامل.
7. طبيعة نشاطها.

[1] كمال رزيق ، فريد كورتل، مرجع سابق، ص 7.

[2] نفس المرجع السابق، ص 7.

خلاصة الفصل الأول :

- الائتمان هو الثقة التي يوليها البنك لشخص ما بأن يمنحه مبلغ من المال لاستخدامه في غرض محدد .
- من أنواع الائتمان حسب تاريخ الاستحقاق والغرض منه ومن حيث الضمان. بالإضافة إلى مراحله وهي الاستعلام البنكي والتحقيق المالي،ومن أدواته ائتمان قصير الأجل و طويل الأجل.
- هناك عناصر لمنح الائتمان من بينها شخصية العميل والمقدرة على الدفع...الخ .
- تتعرض البنوك التجارية لمخاطر عديدة خاصة المخاطر الائتمانية حيث تعتبر أكثر خطورة للبنك وذلك لمنحها الائتمان وعدم سداده، ومن أنواعها هناك المخاطر العامة وأخرى خاصة.
- أما عن خطوات تحديد المخاطر الائتمانية فهناك التي تكون قبل منح الائتمان وبعد قرار المنح ، وعن تقييم المخاطر الائتمانية هناك طريقتين فالأولى هي طريقة النسب المالية أما الثانية فهي طريقة القرض التنقيطي.

تمهيد:

برز في الفترة الأخيرة العديد من التحديات التي واجهت القطاع البنكي كتزايد الأخطار البنكية الناتجة عن عمليات تبييض الأموال والتوسع في تقديم الخدمات البنكية لتلبية احتياجات العملاء إضافة إلى الثورة التكنولوجية وتحديث وسائل الاتصال التي اختصرت زمن إعداد الدراسات الائتمانية، وزيادة الرقابة الدولية على أعمال البنوك، لهذا كان من الضروري تطوير مفهوم الرقابة المصرفية لتتمكن إلى أقصى حد ممكن من ضبط المخاطر المتنوعة الناتجة عن تطور الأنشطة البنكية بشكل عام، فلقد اهتمت لجنة بازل كنظام رقابي بالمخاطر البنكية وخاصة المخاطر الائتمانية فوظيفة إدارة المخاطر الائتمانية على مستوى البنك ي وظيفة أساسية تهتم بالتنسيق بين كافة الإدارات البنكية وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث فالمبحث الأول كان حول ماهية لجنة بازل والذي تحدثنا فيه عن بازل1 ،2 ،3 أما عن المبحث الثاني فكان حول مبادئ إدارة مخاطر الائتمان حسب مقررات لجنة بازل أما المبحث الثالث حول أساليب قياس المخاطر الائتمانية وفقا لاتفاقية بازل.

المبحث الأول: ماهية لجنة بازل

تشكلت لجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية وعملت لعدة سنوات قبل نشر تقريرها النهائي في 1988وفي سنة 1995 تم تعديل اتفاقية بازل 1 لتظهر اتفاقية بازل 2 والتي قامت بمعالجة مخاطر السوق ونتيجة لسلبيات التي ظهرت في هته الأخيرة أتت بازل3 في 2010 وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في هذا المبحث حيث قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب فالمطلب الأول يتحدث عن مقررات لجنة بازل1 والثاني عن لجنة بازل2 والثالث عن لجنة بازل3.

المطلب الأول: مقررات اتفاقية بازل الأولى

بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية، وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها والتي منحتها البنوك العالمية مما سبب أزمات لهذه البنوك إضافة إلى المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية قامت السلطات الإشرافية لمجموعة الدول الصناعية العشرة الكبرى بتشكيل لجنة للرقابة المصرفية لذلك نشأت لجنة بازل وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: نشأة وتطور لجنة بازل الأولى[1]

يعتقد البعض أن الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال يعود إلى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينات من القرن الماضي، حيث يعتبره السبب الحقيقي والوحيد لصدور مقررات بازل المعروفة باسم "بازل1 " والواقع أن الاهتمام بكفاية رأس المال يعود إلى فترة طويلة قبل ذلك ، ففي منتصف القرن التاسع عشر صدر قانون البنوك الولايات المتحدة الأمريكية يحدد الحد الأدنى لرأس مال كل بنك وفقا لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها و في منتصف القرن العشرين زاد اهتمام السلطات الرقابية عن طريق وضع نسب مالية تقليدية مثل حجم الودائع إلى رأس المال وحجم رأس المال إلى إجمالي الأصول ،ولكن هذه الطرق فشلت في إثبات جدواها خاصة في ظل اتجاه البنك نحو زيادة عملياتها الخارجية، وعلى وجه التحديد البنوك الأمريكية واليابانية، وهو ما دفع بجمعيات المصرفيين في ولايتي نيويورك والينويز بصفة خاصة سنة1952 إلى البحث عن أسلوب مناسب لتقدير كفاية رأس المال عن طريق قياسحجم الأصول الخطرة ونسبتها إلى رأس المال. وتعتبر فترة من 1974 إلى غاية 1980 فترة مخاض حقيقي للتفكير العلمي في إيجاد صيغة عالمية

[1] عبد الرزاق خليل ، أحلام بوعبدلي،**الصناعة المعرفية العربية وتحديات اتفاقية بازل 2** ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إشكالية البروز في ظل ضغوط العولمة المالية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر ، أيام 23و24 نوفمبر 2004 ،ص 6.

لكفاية رأس المال ،فما حدث من انهيار لبعض البنوك خلال هذه السنوات ، أظهر مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق، وهو ما أثبت بأن البنوك الأمريكية الكبيرة ليست بمأمن عن خطر الإفلاس والانهيار ففي جويلية 1974 أعلنت السلطات الألمانية " هيرث ستات بنك " والذي كانت له معاملات ضخمة في سوق الصرف الأجنبي وسوق مابين البنوك مما تسبب في خسائر بالغة للبنوك الأمريكية والأوروبية المتعاملة معه وفي نفس السنة أفلس " فرانكيل ناشيونال بنك " وهو من البنوك الأمريكية الكبيرة ثم تبعه بعد عدة سنوات " فرست بنسلفانيا بنك " بأصوله التي بلغت حوالي8 ملايين دولار مما دفع بالسلطات للتدخل لإنقاذه بعد أن بلغت مشكلة عدم توافق آجال الاستحقاق بين أصوله وخصومه وثبات سعر الفائدة على قروضه، خاصة مع الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة على الدولار عام 1980 والتي بلغت20 %وفي ظل هذه المعطيات بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التسبيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

الفرع الثاني : تعريف وأهداف لجنة بازل الأولى

أولا: التعريف[1]

يمكن القول أن لجنة بازل للرقابة المصرفية هي اللجنة التي تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة وهي بلجيكا، كندا، هولندا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان ، السويد ، سويسرا، المملكة المتحدة، و م أ، إضافة إلى لوكسمبورغ وذلك مع نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وقد حدث ذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية وتعثر بعض البنوك، ويضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك ، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه في ظل العولمة فان تلك البنوك الأمريكية والأوروبية يزداد انتشار فروعها في أنحاء العالم خارج الدولة الأم. وقد تشكلت لجنة بازل تحت مسمى " لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية " .

وتجدر الإشارة أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، ولذلك فان قرارات أو توصيات هذه اللجنة

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر ، 2001 ، ص 79 .

لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة " فعلية" كبيرة وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك.[1]

ثانيا: أهداف لجنة بازل الأولى

تهدف لجنة بازل إلى :[2]

1. المساعدة في تقوية استقرار النظام البنكي الدولي، وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية لدول العالم الثالث فقد توسعت البنوك وبخاصة الدولية منها خلال السبعينات كثيرا في تقديم قروضها لدول العالم الثالث، مما أضعف مراكزها المالية إلى حد كبير . ونظرا لتدني قدرة العالم الثالث على السداد ، فقد اضطرت البنوك الدائنة إلى اتخاذ عدة إجراءات منها :
   - شطب الديون .
   - استبدال جزء منها بمساهمات جزئية في المشروعات المقترضة أو غيرها من المشروعات في دول العالم الثالث .
2. إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين البنوك والناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال البنكي .
3. العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات البنكية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية .
4. تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة .[3]

الفرع الثالث : الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الأولى

انطوت اتفاقية بازل على العديد من الجوانب أهمها:[4]

أولا: التركيز على المخاطر الائتمانية

---

[1] الملامح الأساسية لاتفاقية بازل 2 ، دراسة مقدمة إلى الاجتماع السنوي الثامن والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، القاهرة ،مصر، سبتمبر 2004 ، ص 12 – 13.

[2] طارق عبد العال حماد ، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك** ، الدار الجامعية ، مصر، 2003 ، ص ص 126 – 127.

[3] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق، ص 81.

[4] نفس المرجع السابق ، ص 83 .

حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال آخذا في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساسا بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول .

ثانيا : تعميق الاهتمام بنوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها

حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، وذلك لأنه لا يمكن تصور أن يفوق معيار رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية في نفس الوقت من الضروري كفاية المخصصات أولا ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار لكفاية رأس المال.

ثالثا: تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية[1]

قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين، الأولى متدنية المخاطر، والثانية مرتفعة المخاطر وهي كما يلي:

1. المجموعة الأولى وتضم:

– الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE يضاف إلى ذلك دولتان هما : سويسرا والمملكة العربية السعودية.

– الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الافتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي : استراليا، النرويج،النمسا ، البرتغال، نيوزيلندا، فلندا ،أيسلندا ، الدانمارك ، اليونان، تركيا.

2. المجموعة الثانية: فهي الدول ذات المخاطر المرتفعة وتشمل كل دول العالم عدا التي أشير إليها في المجموعة الأولى.

رابعا: وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول[2]

إن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة وكذلك اختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، ومن هنا نجد أن الأصول تندرج عند حساب معيار كفاية رأس المدين من خلال خمسة أوزان هي : 0 %، 10%، 50% ، 100%. إن إعطاء وزن مخاطر لأصل ما لا يعني أنه أصل مشكوك في تحصيله

[1] طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص 129.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 85.

بذات الدرجة ،وإنما هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل وآخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة.والجدول التالي يبين أوزان المخاطر المرجحة للأصول.

الجدول رقم (1): أوزان المخاطر المرجحة للأصول

درجة المخاطرة	نوعية الأصول
%0	النقدية + المطلوبات من الحكومات المركزية والبنوك المركزية والمطلوبات بضمانات نقدية وبضمان أوراق مالية صادرة من الحكومات + الممنوحة من حكومات وبنوك مركزية في بلدان OCDE
%10	المطلوب من هيئات القطاع المحلي
%20	قروض مضمونة من بنوك التنمية الدولية وبنوك دول منظمة OCDE + النقدية رهن التحصيل
%50	قروض مضمونة برهونات عقارية ويشغلها ملاكها
%100	جميع الأصول الأخرى بما فيها القروض التجارية + القروض الممنوحة للقطاع الخاص + القروض الممنوحة خارج دول منظمة OCDE ويتبقى على استحقاقها ما يزيد عن عام+ القروض الممنوحة لشركات قطاع عام اقتصادية + مساهمات في شركات أخرى + جميع الموجودات الأخرى.

المصدر: سليمان ناصر، النظام المعرفي الجزائري واتفاقية بازل ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، أيام 14 –15 ديسمبر 2004 ، ص 290

وتحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات العرضية بضرب معامل ترجيح الخطر للتعهد خارج الميزانية في معامل الترجيح للالتزام الأصلي المقابل له في أصول الميزانية، ومعاملا الترجيح للتعهدات خارج الميزانية هي كالآتي:

الجدول رقم(2): معاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية

أوزان المخاطرة	البنود
%20	بنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية (الاعتمادات المستندية)
%50	بنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء (خطابات الضمان ، تنفيذ عمليات مقولات)
%100	بنود مثيلة للقروض (الضمانات العامة للقروض)

المصدر: طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص 136.

خامسا: مكونات رأس المال البنكي (حسب متطلبات توصيات لجنة بازل الأولى) يتم تحديد كفاية رأس المال وفقا لما يلي : [1]

1. ربط احتياطات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطة المختلفة بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك أو خارج ميزانيته .
2. تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين:

– رأس المال الأساسي: ويتكون من حقوق المساهمين + الاحتياطات المعلنة والاحتياطات العامة والقانونية + الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة .

عند حساب رأس المال تستعبد الشهرة و الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية التابعة والاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك .

–رأس المال المساند أو التكميلي: حيث يشمل احتياطات غير معلنة + احتياطات إعادة التقييم + احتياطات مواجهة ديون متعثرة + الإقراض متوسط الأجل من المساهمين + الأوراق المالية.

كما تجدر الإشارة أنه تفرض قيود على رأس المال المساند:

– أن لا يتعدى رأس المال المساند 100% من عناصر رأس المال الأساسي.

– إخضاع احتياطات إعادة التقييم إلى خصم نسبة55 % من قيمتها.

[1] رابيس مبروك، **العولمة المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري** ،دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر ، 2004–2005 ، ص 89.

- أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة 1.25 % من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان.
- أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50 % من رأس المال الأساسي بهد عدم تركيز الاعتماد على هذه القروض.

وبهذا أصبح معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل كما يلي :

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال(الشريحة الأولى + الشريحة الثاني)}}{\text{مجموع التعهدات والالتزامات بطريقة مرجحة الخطر}} \geq 8\ \%$$

المطلب الثاني : مقررات لجنة بازل الثانية وتعديلاتها التنظيمية

على الرغم من أن إطار بازل الثانية يحدد ما يلزم لانتهاج الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للبنوك ذات الأنشطة الدولية ، إلا أن قواعده ومعاييره تعتبر قابلة للتطبيق في البنوك التي تختلف فيما بينها من حيث مستوى تعدد الأعمال والتعقيد .

الفرع الأول: تعديلات اتفاقية بازل (1995 – 1998) [1]

في أفريل 1995 أصدرت لجنة بازل للإشراف البنكي مجموعة من الاقتراحات الإشرافية لتطبيق معايير رأس المال بإدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك وقد تم عرض هذه المقترحات على البنوك للحصول على ملاحظات البنوك والأطراف المشاركة في السوق المالية عليها، وقد كانت الورقة الرئيسية في هذه المجموعة عبارة عن ملف تخطيطي لاتفاقية بازل لكفاية رأس المال في جويلية1988.

وقد وضعت اللجنة خطة للسماح للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم والتي قد تختلف من بنك لآخر، كما تم إصدار ورقة مصاحبة تبين الطرقة التي تخطط لها الجهات الإشرافية لاستخدام المقارنات بين النتائج النموذجية والأداء الفعلي فيما يتصل بأنظمة قياس المخاطرة الداخلية لدى البنوك كأساس لتطبيق كفاية رأس المال.

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 155.

اقترحت اللجنة بعض المعايير الكمية والنوعية لتستخدم مع البنوك التي ترغب في استخدام نماذج ملكية داخلية ومن بين هذه المعايير :

1. ضرورة حساب المخاطرة يوميا.
2. استخدام معامل ثقة ≥ 99 %.
3. أن يستخدم حزمة سعريه دنيا تعادل عشرة أيام من التداول.
4. أن يشمل النموذج فترة مراقبة داخلية مدتها عام على الأقل.

الفرع الثاني : الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل الثانية [1]

في 16 جانفي 2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا حول الإطار الجديد السابق لمعدل الملاءة البنكية، وطلبت إرسال التعليقات عليها من المعنيين والمختصين والهيئات قبل نهاية شهر ماي2001 وكان من المتوقع أن تصدر اللجنة النسخة النهائية من هذه الاتفاق قبل نهاية عام2001 لكن لكثرة الردود والملاحظات ثم تمديد مهلة التطبيق حتى عام 2005.

يقوم الاتفاق الجديد على ثلاثة أسس هي:

1. طريقة مستحدثة لحساب رأس المال المرجح بالمخاطر واللازم لمواجهة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان.
2. ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والمراقبة، أي أن يكون البنك أو غيره من المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف الجهات الرقابية الآلية للتقييم الداخلي لتحديد رأس المال الاقتصادي وذلك من خلال تقييم المخاطر المرتبطة بذلك.
3. نظام فاعل لانضباط السوق والسعي إلى استقراره ، وهذا يتطلب من أي بنك أو مؤسسة مالية أن تقوم بالإفصاح عن رأس مالها ومدى تعرضها للأخطار والطرق المتبعة لتحديد حجم الخطر حتى يكون عملاء هذه المؤسسات و دائنوها على علم بها. وليتمكنوا من تقدير الخطر التي يواجهونها نتيجة تعاملهم مع هذه المؤسسات ، ومع أن الاتفاق الجديد أبقى على معدل الملاءة الإجمالية8 % كما ورد في بازل الأولى لعام 1988 إلا أنه ادخل بعض التعديل على مكونات النسبة كما يلي :

[1] سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 291.

- سمح للبنوك بإصدار دين متأخر الرتبة قصير الأجل ليدخل ضمن الشريحة الثالثة لرأس المال، وذلك لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية، وبهذا يصبح رأس المال الاجمالي يتكون من الشريحة الأولى (رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة) + الشريحة الثانية (رأس المال المساند) وهذا كما هو محدد في بازل الأولى + الشريحة الثالثة (الدين متأخر الرتبة قصير الأجل) وهذا الأخير أي رأس المال من الطبقة الثالثة يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:
- أن يكون على شكل قروض مساندة لها فترة استحقاق أصلية لا تقل عن سنتين وأن تكون في حدود 250 % من رأس مال البنك من الطبقة الأولى المخصصة لدعم المخاطر .
- يجوز استبدال عناصر الطبقة الثانية بالطبقة الثالثة من رأس المال وذلك حتى تضمن الحد هو 250 %.
- أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال أكبر من أو يساوي الشريحة الثاني+ الشريحة الثالثة وقد قررت اللجنة أن يكون هذا القيد رهنا بالإرادة الوطنية عند حساب نسبة رأس المال الإجمالي للبنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطر السوقية في 12.5 ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة لأوزان المخاطرة، وبما أن المخاطر السوقية قد تختلف من بنك لآخر فقد تضمنت مقترحات اللجنة طرق إحصائية لقياس هذه المخاطرة وبالتالي تصبح نسبة الملاءة البنكية الجديدة:[1]

معدل كفاية رأس المال: $\frac{\text{إجمالي رأس المال (شريحة 1 + شريحة2 + شريحة3)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة+(مقياس المخاطرة السوقية} \times 12.5} \geq 8\ \%$

ومعنى ذلك الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة+ (مقياس المخاطرة السوقية × 12.5) يجب أن تكون أكبر من إجمالي رأس المال ب 12.5 مرة على الأكثر.

الفرع الثالث : ايجابيات وسلبيات بازل الثانية

[1] نفس المرجع السابق، ص 291.

أولا: ايجابيات معيار كفاية رأس المال [1]

1. الإسهام في دعم استقرار النظام البنكي العالمي وإزالة التفاوت في قدرة البنوك على المنافسة.
2. المساعدة في تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في البنوك وجعلها أكثر واقعية.
3. أصبح في المتاح للمساهم العادي أو لرجل الشارع على تكوين فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية وذلك من خلال أسلوب متفق على مكونات وعناصره دوليا وبذات الصورة بين دول وأخرى أو بين بنك و آخر.
4. أدى وجوب زيادة رأس المال البنك بزيادة حجم أصول الخطرة إلى مضاعفة مسؤولية المساهمين من خلال الجمعيات العمومية في الرقابة على أعمال البنك .[2]

ثانيا: سلبيات معيار كفاية رأس المال

على الرغم من المزايا والايجابيات السابقة التي يحققها تطبيق معيار كفاية رأس المال، إلا أنه توجد بعض الانتقادات الموجهة إليه والتي يتمثل أهمها فيما يلي :

1. على الرغم من أن المقررات الأصلية كانت بمثابة خطوة نحو قيام البنوك بالاحتفاظ برؤوس أموال وفقا لحجم المخاطر التي قد تتعرض لها، فان تعريف المخاطر التي تضمنت تلك المقررات قد انطوى على تبسيط شديد للمخاطر الفعلية المحيطة بالأصول البنكية.[3]
2. قد يحاول أحد البنوك التهرب من الالتزام بالاتجاه إلى بدائل الائتمان التي تدرج خارج الميزانية مع إغفال تضمينها لمقام النسبة، الأمر الذي ينبغي متابعته من جانب سلطات الرقابة.[4]
3. تشجيع البنوك على امتلاك الأصول السائلة ذات درجة المخاطر المنخفضة وأحجامها عن الاستثمار في المشروعات الضخمة ذات درجة عالية من المخاطر، مما يتعارض مع تحقيق التنمية في الدول النامية بصفة خاصة ، حيث تعد البنوك أحد الدعامات الأساسية لتمويل قيام هذه المشروعات .[5]

---

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 146.

[2] لعراف فائزة، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة** ، دار الجامعة الجديدة، مسيلة ، الجزائر، 2008، ص 93

[3] بنك الإسكندرية، **المقررات الجديدة للجنة بازل نظرة تحليلية**، النشرة الاقتصادية، المجلد الثالث والثلاثون، 2001، ص 44.

[4] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 148.

[5] أمل سلطان، **مقررات بازل2**،أوراق عمل، المعهد المصرفي المصري، البنك المركزي المصري، لا يوجد سنة للنشر، ص 25.

4. افترضت لجنة بازل أن انخفاض معيار كفاية رأس المال عن نسبة8 % لأي بنك يعد دلالة على معاناته من ضعف متطلبات رأس المال كما أن ارتفاعه عن تلك النسبة يعني تمتع البنك بفائض من رؤوس الأموال. غير أنه ومع التطورات السريعة والمتلاحقة التي شهدتها الصناعة الخدمات المالية على مستوى العالم. لم تعد المتانة المالية للبنوك يسهل الحكم عليها بتلك النظرة المبسطة ، فمع استخدام المشتقات يمكن لأي بنك التخلص من مخاطر الائتمان لديه وهكذا يصبح من منظور مقررات بازل متمتعا بفائض من احتياطات رؤوس الأموال قد يدفعه لتحمل المزيد من المخاطر الائتمانية من خلال منحه لمزيد من الائتمان، كما أدى ظهور عمليات توريق القروض إلى تمكين البنوك من تخفيض حجم القروض التي تظهر في سجلاتها سعيا للتخلص من مخاطر الائتمان لديها ونقلها للمستثمرين ، وهكذا يتضح أن المقررات الحالية لمعيار كفاية رأس المال في ظل التوسع في المشتقات وعمليات التوريق قد أدت إلى نتائج عكسية دفعت بالبنوك إلى تحمل المزيد من المخاطر الائتمانية. [1]

المطلب الثالث: مقررات لجنة بازل الثالثة

بعد فشل مقررات لجنة بازل الثانية في حماية البنوك من الضغوط الائتمانية التي تعرضت لها بسبب الأزمة المالية العالمية 2008 الأمر الذي جعل بعض الاقتصاديين يشككون في الافتراضات التي يقوم عليها إطار بازل 2 ومن خلال سلبيات بازل الثانية أتت بازل الثالثة والتي سوف نتطرق إليها بالتفصيل في هدا المطلب.

الفرع الأول: الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل الثالثة [2]

1. إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال يعرف باسم (رأس مال أساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5 % على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن نسبة 2 %وفق اتفاقية بازل 2.
2. تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل2.5 % من الأصول أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7 % وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن7 % يمكن للسلطات المالية أن تفرض

[1] بنك الإسكندرية،مرجع سابق، ص 45.

[2] معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعوية، السلسلة الخامسة، العدد 5 ، الكويت، ديسمبر 2012 ، ص 3.

قيودا على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لوظيفتهم ، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام 2019 جعلت البنوك تتنفس الصعداء.

3. وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0 % و 25 % . من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر حد الأدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنبا إلى جنب، مع توافر نسبة محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.
4. رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4 % إلى 6 % وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ويتم العمل تدريجيا بهذه الإجراءات اعتبارا من جانفي عام 2013 وصولا إلى بداية العمل بها في عام2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام2019.
5. متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال : إن التغطية المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8 % حاليا إلى 10.5 % وتركز الإصلاحات المقترحة أيضا على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدرا أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك.
6. تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضا اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لازالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين حيث يتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات.
7. وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتين في الوفاء بمتطلبات السيولة:[1]

- الأولى للمدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة وتحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوما من التدفقات النقدية لديه ويجب أن لا تقل عن 100 % وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتيا .
- الثانية وتعرف نسبة صافي التمويل المستقر لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك وتحسب نسبة مصادر التمويل لدى

[1] محمد بورنان وآخرون ، **البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة** ، واقع وآفاق مقررات بازل 3، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي ، الدوحة، قطر، ديسمبر 2011 .

البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول) ويجب أن لا تقل عن 100 %.

8. وقد أضاف بازل 3 معيار جديد وهو الرافعة المالية وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%.[1]

وخلاصة القول أن بازل 3 أدخلت مفاهيم جديدة على معيار بازل 2 يمكن تلخيصها في النقاط التالية :[2]

1. تعديل مكونات رأس المال التنظيمي لتشمل أدوات أكثر استقرارا وتقسم إلى ما يلي :
- الشريحة الأولى للأسهم العادية : وتتكون بشكل رئيسي من رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المدورة.
- الشريحة الأولى الإضافية.
- الشريحة الثانية.
- قامت اتفاقية بازل 3 بإلغاء الشريحة الثالثة من رأس المال.
2. قامت اتفاقية بازل 3 بتعديل حدود نسبة كفاية رأس المال ابتداء من عام2013 إلى غاية 2019 وذلك وفقا لما يلي :

_ رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى للأسهم العادية من 2 % إلى 4.5 % وهذا سيؤدي إلى رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر من 4.5% إلى 6 %.

- إضافة رأس مال لغايات التحوط إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة2.5 % وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بالإضافة إلى رأس المال لغايات التحوط10.5 % وسوف يستخدم لغايات الحد من تنويع الأرباح.
- رأس المال الإضافي المعاكس لتغطية مخاطر الدورات الاقتصادية من 0 % إلى 2.5 %.

رأس المال الإضافي لمواجهة المخاطر النظامية.

3. إضافة معايير جديدة لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في البنوك : حيث أدخلت معيار خاص بالسيولة للتأكد من أن البنوك تملك موجودات يمكن أن تسيلها لتغطية احتياجاتها وودائع أكثر استقرار.

---

[1] فلاح كوكش، **اتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية**، مهد الدراسات المصرفية، جانفي 2012.، ص 2 .

[2] نفس المرجع السابق ، ص 2.

4. أضافت بازل 3 معيار جديد وهو الرافعة المالية.

الفرع الثاني : محاور اتفاقية بازل الثالثة

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور هامة وهي :[1]

1. ينص المحور الأول لمشروع الاتفاقية الجديدة على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق ، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها ، أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على البنك . و أسقطت لجنة بازل3 كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عمدا بالاتفاقات السابقة.
2. تشدد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل السندات الدين وعمليات الربا من خلال فرض متطلبات رأس مال إضافة للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.
3. تدخل لجنة بازل في المحور الثالث بنسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي وهي تهدف وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام البنكي.
4. يهدف المحور الرابع إلى دون إتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.
5. يعود المحور الخامس لمسألة السيولة ، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة وتقترح اعتماد نسبتين الأولى هي نسبة تغطية السيولة والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى30 يوما ، أما النسبة الثانية فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد ، منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

[1] معهد الدراسات المصرفية ، مرجع سابق، ص ص 3 – 4 .

الفرع الثالث: مراحل تنفيذ مقررات بازل الثالثة [1]

لكي تستطيع البنوك مواكبة هذه الزيادة الكبيرة، فعليها إما رفع رؤوس أموالها عبر طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل ، أو التقليل من حجم قروضها ، وفي الحالتين فان الأمر يحتاج لبعض الوقت، لذا فقد منحت اتفاقية " بازل " الجديدة البنوك حتى عام2019 فرصة لتطبيق هذه القواعد كلية، على أن يبدأ التطبيق تدريجيا مع بداية عام2013 وبحلول عام 2015 يجب على البنوك أن تكون قد رفعت أموال الاحتياط إلى نسبة 4.5 % ثم ترفعها ثم ترفعها بنسبة إضافية تبلغ 2.5 % بحلول عام 2019 كما أن بعض الدول مارست ضغوطا من أجل إقرار نسبة حماية إضافية بمعدل 2.5 % ليصل الإجمالي إلى 9.5 %، بحيث يفرض هذا المطلب في أوقات الرخاء ، غير أن مجموعة بازل أخفقت في الاتفاق على هذا الإجراء وتركت أمره للدول الفردية والجدول يبين بالتفصيل مراحل تنفيذ مقررات بازل3.

الجدول رقم(3): مراحل تنفيذ مقررات بازل3

Phase in arrangement (shading indiçâtes transition transition periods)(all dates are as 1 january)									
	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	Asof 1 january 2019
الحد الأدنى لنسبة رأس المال من حقوق المساهمين			3.5%	4.0%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%
رأس المال التحوط						0.625%	1.25%	1.875%	2.50%
الحد الأدنى لحقوق المساهمين زائد			3.5%	4.0%	4.5%	5.125%	5.75%	6.375%	7.0%

قوانين بازل 3 هل تمنع أزمة مالية جديدة ، الجزء الأول على الموقع http://www.boursa.info/index.php?optio.com

نشرت يوم 17 سبتمبر 2010 على الساعة 00:45 أطلع عليه يوم 5 مارس 2014 على الساعة 17:11 .

رأس المال التحوط									
الحد الأدنى لرأس المال الفئة 1			4.5%	5.5%	6.0%	6.0%	6.0%	6.0%	6.0%
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال			8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%	8.0%
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال + رأس مال التحوط			8.0%	8.0%	8.0%	8.625%	9.25%	9.875%	10.5%

source ; rustom barua , Fabio Battaglia, ravindran Jagannath, jivantha, mendis and Mario onarato ,**Basel 3 what's now** ?business and tecknological challenges, algorithmics , an IBM company ;2010 , p 32.

المبحث الثاني: مبادئ إدارة مخاطر الائتمان حسب مقررات لجنة بازل

ما تزال تعرضات مخاطر الائتمان هي المصدر الأساسي للأزمات المالية التي تواجه البنوك على المستوى العالمي، والتي تعود إلى تدني معايير الائتمان للمقترضين ، وسوء إدارة مخاطر المحفظة ، وعدم إعطاء الاهتمام الكافي للمتغيرات الاقتصادية، والأوضاع الأخرى التي تؤدي إلى تدهور الأوضاع الائتمانية لدى الأطراف المتعاملة مع البنك، ولقد قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب فالمطلب الأول كان حول تعريف وأهداف وخطوات إدارة مخاطر الائتمان والمطلب الثاني حول معايير إدارة مخاطر الائتمان والثالث حول السياسات والإجراءات المتبعة لإدارة المخاطر الائتمانية .

المطلب الأول: تعريف وأهداف وخطوات إدارة المخاطر الائتمانية

الفرع الأول : تعريف إدارة المخاطر الائتمانية

تعددت تعار يف إدارة المخاطر الائتمانية ومنها:

التعريف الأول: "هي المنهج أو المدخل العلمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى"[1].

التعريف الثاني: "بأنها تغطية كل من عملية صنع القرار قبل اتخاذ القرار الائتماني ومتابعة الالتزامات الائتمانية وكل عمليات المراقبة ورفع التقارير[2].

التعريف الثالث: يمكن تعريف إدارة المخاطر الائتمانية من خلال النقاط التالية[3]:

1. هي كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للحد من الآثار السلبية للمخاطر للمحافظة عليها في أدنى حد ممكن؛
2. هي استخدام الإدارة سياسات وإجراءات للتعرف والتحليل والتقييم والمراقبة بهدف التقليل من آثار المخاطر على البنك.

---

[1] بوهزة محمد، **إدارة المخاطر الائتمانية في ظل الأزمات ومستقبل النظام المصرفي العالمي**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة العالمية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر، 2009، ص 6.

[2] http://www.omanlegal.net consulte le ,28/03/2014,12:00 .

[3] نفس المرجع السابق، ص 95.

من التعاريف السابقة يمكن تعريف إدارة المخاطر الائتمانية بأنها " نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة التي تمكن من التوقع ودراسة المخاطر المحتملة حتى يتم قياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال البنك وأصوله وإدارته، ووضع الخطط المناسبة لما يلزم القيام به لتجنب هذه المخاطر والسيطرة عليها للتخفيف من آثارها إن لم يمكن القضاء على مصادرها " .

الفرع الثاني : أهداف إدارة المخاطر الائتمانية

تهدف إدارة المخاطر الائتمانية بشكل رئيسي للتأكد من[1]:

1. استيفاء كافة المتطلبات القانونية في كل الأوقات.
2. تحديد تركز المخاطر وإتلافها.
3. إدارة الفجوات بغرض إدارة السيولة وتعظيم الربحية.
4. تحديد المخاطر الائتمانية مراقبتها وإلغائها.
5. كسب الفائدة لتحوط من المخاطر الائتمانية.

الفرع الثالث : خطوات إدارة المخاطر الائتمانية

تقوم إدارة المخاطر الائتمانية بعمل فحص وتحليل شامل ومفصل لكل أنواع المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك، ويتم ذلك بالتقيد بالمبادئ التالية[2]:

1. يتعين على البنك تحديد مخاطر الائتمان، حيث تتميز سياسة المخاطر في البنك بنزعة تحفظية وبالحكمة والحذر اللازم، فالثقة الائتمانية والالتزام والملاءة هي محور العلاقة بين المقرض والمقترض.
2. يتعين أن يؤكد دليل الائتمان على حسن تنفيذ السياسة الائتمانية للبنك في العمليات اليومية في هذا المجال، ويتعين مراجعة هذا الدليل بصفة دورية لضمان تقيدها بسياسة البنك الائتمانية.
3. منع حدوث خسائر من مخاطر الائتمان، وينبغي أن تكون من الجوانب التي تحظى باهتمام كبير من مسئولي البنك.
4. يتأكد البنك دائما لإدارة المخاطر الائتمانية من توفر المصادر الفنية والبشرية المناسبة لتحقيق الهدف

[1] آلان ورانج إيان جليندون، **إدارة المخاطر**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2008، ص 46.

[2] سمير الخطيب ، مرجع سابق ، ص-ص 130-131.

5. التأكد من إجراءات الموافقات الائتمانية والدفعات والمستندات ومراجعتها ومراقبتها بشكل مستمر.
6. تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان يجب أن تكون بطرق تتناسب وحجم المخاطر والأنشطة المتعلقة بها وحجم المخاطر للبنك.
7. يتعين أن تتم معالجة القروض الصعبة على أساس اعتبارات خاصة وبالتنسيق بين إدارات متابعة الائتمان المختلفة في هذا المجال.

المطلب الثاني : معايير إدارة المخاطر الائتمانية

يقوم كل بنك بوضع سياسته الائتمانية والتي تمثل الإطار المتضمن لمجموعة من المعايير والشروط الإرشادية التي تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ .

الفرع الأول: توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية

توافر المناخ الملائم لإدارة المخاطر الائتمانية يعني موافقة مجلس إدارة البنك على الإستراتيجية والسياسات الهامة لمنح الائتمان وتتضمن الإستراتيجية والسياسات الهامة لمنح الائتمان في :[1]

1. مدى استعداد البنك لتحمل المخاطر ومستوى الربحية المطلوب ونتيجة ذلك على جودة محفظته الائتمانية وعلى تنوع المخاطر الائتمانية وعلى حدود المخاطر الائتمانية.
2. تحديد أنواع الائتمان الممكن منحه للعملاء وتحديد القطاعات والمناطق الجغرافية الممكن منحها.
3. وضع حدود قصوى لآجال منح الائتمان وأسس لتسعير الائتمان.
4. تحديد نوعية الضمانات وكيفية تقيمها والجهة التي تقييمها والعلاقة بين حجم الائتمان وقيمة الضمانات .
5. وضع قواعد منح الائتمان لكبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعاملين بالبنك وأقاربهم ووضع قواعد الموافقة على منح الائتمان وقواعد الحصول على المعلومات والمستندات الواجب توافرها لمنح الائتمان وصلاحيات منح الائتمان ووضع قواعد المراجعة المستقلة للائتمان وقواعد تصنيف الائتمان وتكوين المخصصات .

[1] خليل الشماع ، **تحليل وتقييم أداء المصرف**،الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن ، 2002 ، ص 90 .

الفرع الثاني: توافر إجراءات سليمة لمنح الائتمان

توافر الإجراءات السليمة لمنح الائتمان وتتضمن الآتي:[1]

أولا: المعايير الملائمة لمنح الائتمان وتتكون هذه المعايير من الآتي:

1. المعلومات الكافية لإجراء تقييم شامل لنوعية المخاطر المرتبطة بطالب الائتمان وإمكانية تصنيفه ائتمانيا وفقا لنظام تصنيف داخلي بالبنك.
2. الأهلية القانونية لطالب الائتمان في تحمل الالتزام .
3. معرفة سمعة طالب الائتمان وخبرته ومركزه في الصناعة والغرض من الائتمان .
4. طبيعة المخاطر الحالية والمستقبلية لطالب الائتمان وللصناعة ومدى الحساسية للتطورات الاقتصادية والعلاقة بين المخاطر والربحية.
5. مصادر السداد ومدى التزام العميل بسداد الالتزامات السابقة ونوعية الضمانات المقبولة.
6. التقدير لحدود الائتمان ويتم تقدير حدود الائتمان من خلال:

- وضع حدود لكافة بنود داخل وخارج الميزانية ووضع حدود للصناعات والمناطق الجغرافية والدول ووضع حدود للائتمان الممكن منحه بالاستناد على درجة التصنيف الائتماني للعميل.
- وضع حدود للائتمان الممكن منحه إلى حقوق الملكية على مستوى العميل الواحد وإجمالي العملاء وذوي العلاقة وذوي المصالح المتداخلة مع البنك.

الفرع الثالث: توافر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته

يتضمن توافر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته بالآتي:[2]

1. توافر نظام للتعامل مع ملفات الائتمان وتحديث بياناتها ومستنداتها .
2. متابعة التنفيذ للائتمان لمعرفة مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين والتعليمات الرقابية.
3. التصنيف الداخلي للائتمان والذي يساعد على منح الائتمان ومتابعة مدى جودته.

[1] صلاح إبراهيم شحاتة، **ضوابط منح الائتمان المصرفي من منظور قانوني ومصرفي**، دار النهضة العربية ، القاهرة، مصر ، 2008،ص 139.

[2] نفس المرجع السابق ، ص 140.

الفرع الثالث : توافر إجراءات كافية للرقابة على مخاطر الائتمان

تتضمن الإجراءات الكافية للرقابة على مخاطر الائتمان في وجود ما يلي :[1]

1. نظام مستقل لمراجعة الائتمان بهدف التعرف على مدى كفاءة المسؤولين عن منح الائتمان ومتابعته و مدى سلامة إجراءات التعامل مع الائتمان و مدى جودة المحفظة الائتمانية و مدى سلامة نظام التصنيف الائتماني.
2. رقابة داخلية للتأكد من الإبلاغ عن الاستثناءات في السياسات الائتمانية وفي الإجراءات الائتمانية وفي الحدود الائتمانية.
3. وحدة خاصة لاكتشاف التسهيلات الائتمانية المتعثرة في وقت مبكر.

المطلب الثالث: السياسات والإجراءات المتبعة لإدارة المخاطر الائتمانية [2]

هناك مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لإدارة المخاطر الائتمانية وهي :

1. تطبيق وتنفيذ قرارات مجلس النقد والتسليف بإدارة المخاطر.
2. استعمال تكنولوجيا متطورة لإدارة مخاطر الائتمان وتطبيق أنظمة لتقييم وقياس هذه المخاطر .
3. العمل على إيجاد المؤهل والمدرب للقيام بالمهام الموكلة إلى مديرية إدارة المخاطر والعمل بشكل دائم على المشاركة بالدورات والبرامج ذات العلاقة بالموضوع.
4. تفحص تصنيف مخاطر الديون وتقييمها وتقرير المؤونات اللازمة لها وذلك حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597 / م ن / ب 4 لعام 2009 وتعديلاتها بالقرار رقم 650/ م ن / ب 4 لعام 2010.
5. الالتزام بالسياسات الائتمانية الموضوعة والتي تأخذ بعين الاعتبار تجنب العمليات التي تحمل مخاطرة كبيرة من خلال دراستها وتحليلها والتأكد من عدم تجاوزها للقرارات والنسب المعمول بها.
6. متابعة صلاحيات ومسؤوليات مسؤولي الائتمان في الإدارة العليا وفي الفروع ومراقبة الالتزام بهذه الصلاحيات.

[1] Basel committee on banking supervision, credit risk transfer, bank, for international settlements , press end communication- ch- 4002- Basel, 2008 , p 15.

[2] دليل إدارة المخاطر المصرفية ص 7 ,28/03/2014,14:00 http://www.reb.sy/reb/Portals/0/RisksAdmin.pdf

7. المتابعة والرقابة الائتمانية لإجراءات مراحل منح الائتمان حسب التعليمات التطبيقية لنظام عمليا البنك.
8. دراسة محفظة الائتمان بشكل مستمر لضبط ومتابعة المنتجات الائتمانية من حيث البنك والأجل وحجم التسليف ونوعه.
9. الإسهام في وضع معايير إقراض مناسبة تتوافق مع القوانين والأنظمة وإجراء الاختبارات الدورية لمحفظة الائتمان من خلال توثيق سليم للضمانات والتأكيد على إجراء تقييم دوري للضمانات العينية.
10. الإسهام بعملية تسعير القروض على أسس سليمة متضمنة تكلفة هذه القروض (تكلفة الودائع + نفقات عامة) بالإضافة إلى هامش ربح مطلوب تحقيقه حسب خطط واستراتيجيات البنك.
11. تعيين موظف في كل فرع من الفروع يتبع للمخاطر من مهامه ضمان وجود تسليف خاص وموثق جيدا لكل عميل (وفقا لتعليمات مجلس النقد والتسليف القرار رقم95) بحيث يضم الملف الوثائق الضرورية والمطلوبة رسميا وموافاة مديرية إدارة المخاطر بالتقارير والمعلومات المطلوبة.
12. إعداد التقارير التي تحدد المخاطر الموجودة من خلال تحليل تركز المخاطر وطرائق الحد منها وذلك حسب القطاعات والعملاء الرئيسين وموظفي الإقراض وتقديم المقترحات اللازمة للتخفيف من هذه المخاطر.
13. التأكد من الحصول على الضمانات الكافية.
14. تنويع المخاطر والتعرض لها من خلال نشاطات متنوعة.
15. مراقبة الإقراض للمجموعات المترابطة ذات العلاقة.
16. تدار مخاطر الائتمان على مستوى المحفظة عن طريق فهم التقارير الناتجة من تصنيف الديون وتركز الائتمان.
17. إجراء اختبارات الضغط على محفظة الائتمان .
18. مراقبة المخاطر القطرية ومخاطر التمويل بين الدول.
19. مراقبة عمليات التحصيل والإجراءات القضائية لاسترداد أموال البنك.
20. تزويد مديرية التخطيط والإحصاء بكل الافصاحات المتعلقة بمخاطر الائتمان .

المبحث الثالث: أساليب قياس المخاطر الائتمانية وفقا لاتفاقية بازل

تمر إدارة المخاطر بمجموعة من المراحل والإجراءات أهمها تحديد طبيعة الخطر ومصدره ولكن الجزء الأهم في إدارة المخاطر هو عملية تقييم أو قياس المخاطر المحتملة وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث ففي المطلب الأول سوف نتطرق إلى مؤشرات تقييم المخاطر الائتمانية وفي المطلب الثاني أساليب قياسها وفي الثالث مقررات لجنة بازل لمواجهة المخاطر الائتمانية.

المطلب الأول: مؤشرات تقييم المخاطر الائتمانية

ينقسم قياس مؤشرات تقييم المخاطر إلى فرعين فالفرع الأول على مستوى العميل والفرع الثاني على مستوى البنك.

الفرع الأول: مؤشرات تقييم المخاطر الائتمانية على مستوى العميل[1]

عند استقبال البنوك لطلبات الإقراض من العملاء ، فان التحليل المالي لميزانيات العملاء يعتبر الأمر المهم الواجب القيام به والضروري وذلك للتعرف على وضعية العميل المالية، حيث يطلب البنك من العميل تقديم الميزانية الحالية له والميزانيات السابقة حيث من خلالها يمكن للبنك أو تقدير احتمال سداد العميل في المستقبل وبذلك يستطيع اتخاذ قرار مبني على وقائع مالية وفيما يلي سنتطرق إلى مستويين للتحليل المالي:

أولا: مستويات التحليل المالي

لدينا مستويين للتحليل المالي: مستوى أفقي، مستوى عمودي .

1. التحليل الأفقي: يطلق على هذا التحليل أيضا مصطلح تحليل الاتجاهات حيث يهتم هذا التحليل بدراسة حركة كل عنصر من عناصر القوائم المالية أو دراسة حركة نسبة مالية على مدار قدرات مالية للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في حركة العنصر أو النسبة على مدار الفترة الزمنية بمجال المقارنة، أي يكون التحليل المالي أفقيا متى تمت المقارنة بين قيم البند نفسه ولكن على مدار عامين متتالين أو أكثر.

[1] نعيمة خضراوي ، إدارة المخاطر البنكية (دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية)، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، 2008 – 2009 ، ص 19.

2. التحليل الرأسي: ويقوم على أساس العلاقة بين البنود المالية عن فترة زمنية محددة أو في تاريخ إعداد القائمة بهدف تحديد الوزن النسبي لكل بند من القائمة بالقياس إلى مجموعة هذه القائمة وكذا قياس باقي البند أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة واحدة وبعد تحديد النسبة المئوية للبنوك الواردة في القوائم المالية، حيث تحل النسب بدلا من الأرقام الفعلية، ويكون مجموع النسب الواردة في بنود القائمة مساويا 100 % بغض النظر عن حجم البنك.

ثانيا: النسب المالية

1. نسبة السيولة : [1]

تقيس نسبة السيولة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل تجاه دائنيها، عندما يعين أجل استحقاق هذه الالتزامات ، وترتبط هذه النسبة بوجود الأصول السائلة التي يمكن تداولها في الأسواق وتحويلها إلى نقدية بسهولة وسرعة عند سعر السوق ومن أهم المؤشرات نذكر:

- رأس المال العامل: هو هامش الأمان لمواجهة الديون قصيرة الأجل حيث يحسب كما يلي :

رأس مال العامل = الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

- نسبة التداول: تشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، حيث يتم حسابها من خلال قسمة مجموع الأصول المتداولة على مجموع الخصوم المتداولة وذلك باستخدام المعاملة التالية:

$$\frac{\text{مجموع الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}} \times 100$$

- نسبة التداول السريع:[2] تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها باستخدام الأصول المتداولة والتي تكون سهلة التحول إلى نقدية خلال فترة قصيرة نسبيا ، وعلى اعتبارات نسبة 100 % تكون مرضية وملائمة بشكل عام ، أي أن كل دين من الخصوم المتداولة يقابله أو يغطيه دينار من الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها الى نقدية في فترة

[1] أيمن الشطي، عامر شقر، **مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**، دار البلدية للنشر، دمشق، 2007 ، ص 90.

[2] عاطف وليم اندراوس ، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، مصر ، 2008 ، ص 88.

قصيرة نسبيا لسداد ما يستحق من التزامات مع مراعاة ظروف كل مؤسسة وطبيعة عملها ويتم حساب هذه النسبة باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{نسبة التداول السريعة} = \frac{\text{مجموع الأصول المتداولة- المخزون}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}} \times 100$$

2. نسبة النشاط: من أهم مؤشرات نسب النشاط نذكر منها:[1]

- دوران الذمم المدينة: المبيعات / الذمم المالية
- معدل فترة التحصيل: الذمم الدينة / المبيعات ×360
- دوران المخزون: المبيعات / المخزون
- دوران مجموع الأصول: المبيعات / مجموع الأصول

3. نسبة الربحية:[2] وهي تعتبر إحدى المؤشرات الرئيسية باعتبار الربحية هي أكثر النسب مصداقية في تحديد قابلية المؤسسة على تحقيق الأرباح من الأنشطة العادية وتتمثل نسب الربحية في:
   - معدل العائد على الاستثمار= صافي الربح / جملة الموجودات
   - معدل العائد على حقوق الملكية= صافي الربح / حقوق الملكية
   - هامش الربح قبل الضريبة= صافي الربح قبل الضريبة / صافي المبيعات
4. نسب المديونية: [1] تقيس نسب المديونية إلى أي مدى تستخدم المؤسسة عن طريق الديون أي موازنة الأموال المقدمة من أصحاب المؤسسة بالأموال المقدمة من الآخرين. ومن أهم هذه النسب ما يلي : [2]

[1] منير شاكر، **التحليل المالي (مدخل صناعة القرار)** ، دار وائل لنشر، عمان ، الأردن، 2008، ص 88.

[2] إيمان أنجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)،كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، دمشق، سوريا، 2006 – 2007، ص 81.

_ معدل التمويل بالقروض= إجمالي الديون/ إجمالي الأصول

– معدل العائد على حقوق الملكية= إجمالي الديون / إجمالي الأموال المملوكة

الفرع الثاني:مؤشرات قياس المخاطر على مستوى البنك [3]

حيث يمكن للبنك استخدام بعض المؤشرات لتقييم وضعية المخاطرة لبنك ما وفيما يلي سنقدم مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالمخاطر المختلفة، وكذلك مجموعة المؤشرات التي تقيم بالمخاطر الائتمانية في بنك.

أولا: مؤشرات تقييم المخاطر الائتمانية

فيما يلي سوف نقدم مجموعة مؤشرات التي يمكن للبنك الاعتماد عليها من أجل تحديد حجم مخاطرته ، حيث نشير إلى أن هذه النسب تقوم بتقدير مخاطرة البنك أي الخطر الذي يواجه البنك وليس العميل المقترض وفيما يلي هذه المؤشرات :

1. المخاطر الائتمانية: المؤشرات المستخدمة في قياس هذا النوع من المخاطر يتمثل في :
   – صافي أعباء القروض / إجمالي القروض.
   – مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض .
   – مخصص الديون المشكوك في تحصيلها / القروض التي استحقت ولم تسدد.
2. مخاطر السيولة: [4] المؤشرات المستخدمة في قياس مخاطر السيولة تتمثل في :
   – الودائع الأساسية / إجمالي الأصول .
   – الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول.
   – سلم الاستحقاقات النقدية.
3. مخاطر سعر الفائدة: المؤشرات المستخدمة في قياس مخاطر سعر الفائدة تتمثل في :
   – الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول.
   – الخصوم الحساسة اتجاه سعر الفائدة / إجمالي الخصوم.

---

[3] حسن سمير عشيش، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك** ، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2000،ص 65.

[2] إيمان أنجرو ، مرجع سابق، ص 82.

[1]نفس المرجع السابق، ص 82.

[4]طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر (أفراد، شركات، بنوك)** الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 239.

- الأصول الحساسة – الخصوم الحساسة.

4. مخاطر أسعار الصرف: المؤشران الأساسيان لقياس أسعار الفائدة يتمثلان في:
   - المركز المفتوح في كل عملة/ القاعدة الرأسمالية.
   - إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية.
5. مخاطر التشغيل: تقاس مخاطر التشغيل بالاعتماد على مؤشران يتمثلان في:
   - إجمالي الأصول/ عدد العاملين.
   - مصروفات العمالة/ عدد العاملين.
6. مخاطر رأس المال: المؤشرات المستخدمة في قياس مخاطر رأس المال:
   - حقوق المساهمين / إجمالي الأصول.
   - القاعدة الرأسمالية/ الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة.

ثانيا: مؤشرات تقييم المخاطر الائتمانية في البنوك

من بين أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية نذكر:[1]

1. بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية.
2. بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم بصورة ربع سنوية وتسهيلات بدون ضمان عيني.
3. مؤشرات جودة الأصول المعتمدة داخل البنك والتي يتم احتسابها بصفة شهرية على النحو التالي:
   - نسبة المحفظة الائتمانية إلى إجمالي الودائع.
   - توزيع المحفظة على قطاعات النشاط الاقتصادي.
   - نسبة القروض الغير مضمونة من إجمالي المحفظة.
   - بيان عن التركيزات التي تصل إلى2.5 % فأكثر من قاعدة رأسمال البنك سواء كانت في صورة توظيفات البنك لدى العميل على شكل أسهم رأسمال وتسهيلات ائتمانية أو في صورة تمويل مختلفة.
   - بيانات إجمالية عن التركيزات التي تزيد10 % من القاعدة الرأسمالية للبنك .

[1] صالح مفتاح، فريد معارفي، **المخاطر الائتمانية تحليلها، قياسها ، إدارتها ، الحد منها** ، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة ، جامعة الزيتون ، عمان، الأردن ، 16 – 18 أفريل، 2007 ، ص 45.

- نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي المحفظة الائتمانية .
- نسبة المخصصات إلى إجمالي التسهيلات الغير المنتظمة المتمثلة في القروض والتسهيلات المستحقة.
- نسبة التسهيلات الغير منتظمة / إجمالي المحفظة الائتمانية.
- نسبة العائد المتوقع عن إجمالي القروض.
- إجمالي صافي العائد / إجمالي القروض .

المطلب الثاني : الأسلوب المعياري والداخلي

يتناول هذا المطلب عددا من أساليب القياس المختلفة لاحتساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للمخاطر الائتمانية.

الفرع الأول: الأسلوب المعياري

تعتبر الطريقة المعيارية لقياس المخاطر الائتمانية المنهجية الأبسط لاحتساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان، وتستخدمه البنوك التي تمارس أنشطة غير معقدة ، ويتضمن هذا الأسلوب تصنيفا أدق للمخاطر كما يتضمن توسيع إطار استخدام الرهانات لتغطية المخاطر الائتمانية[1]:

أولا: فئات الأصول [2]

يتعين على البنوك تصنيف المراكز الائتمانية التي لديها، بعد استبعاد مخصصات التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة، إلى عدد من الفئات وفقا لوزن المخاطر المناسب لكل منها، ويمكن أن تستخدم البنوك التصنيفات الائتمانية الصادرة عن مؤسسات التصنيف الخارجية عند تحديد أوزان تلك المخاطر، ويتم تصنيف الفئات كما يلي :

[1] ميرفت علي أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية " بازل 2 "** دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007– 2008 ، ص 99.

[2] البنك المركزي المصري ،**متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطر الائتمان (ورقة للمناقشات)** ، قطاع للرقابة والإشراف، وحدة تطبيق مقررات بازل 2 ، ص 4.

1. المطالبات على الجهات السيادية والبنوك المركزية: تعطى المطالبات على الجهات السيادية والبنوك المركزية أوزان المخاطر التالية وذلك وفقا للتصنيفات الائتمانية الصادرة عن مؤسسات التصنيف الخارجية:

التصنيف الائتماني	AAA to AA-	A^+ to A^-	BBB^+ to BBB^-	BB^+ to B^-	أقل من B^-	غير مصنف
وزن المخاطر	% 0	%20	%50	%100	%150	%100

2. المطالبات على المؤسسات الدولية: يمكن للبنوك إعطاء وزن مخاطر 0 % للمطالبات على المؤسسات الدولية التالية:
   - بنك التسويات الدولية.
   - البنك المركزي الأوروبي.
3. المطالبات على بنوك التنمية متعددة الأطراف: بنك التنمية متعددة الأطراف MDB هو مؤسسة أنشأتها مجموعة من الدول التي توفر كلا من التمويل والمشورة المهنية لأغراض التنمية. وتضم بنوك التنمية متعددة الأطراف ضمن عضويتها كل من الدول المانحة والمقترضة. وتعتبر بنوك التنمية متعددة الأطراف المؤهلة حاليا لوزن مخاطر 0 % هي:

- مجموعة البنك الدولي وتضم البنك الدولي للإنشاء والتعمير(IBRD) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) .
- البنك الأسيوي للتنمية (ADB) .
- البنك الإفريقي للتنمية (AFDB).
- البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير.
- بنك الاستثمار الأوروبي (EIB).
- البنك الإسلامي للتنمية (IDB).

4. المطالبات على الهيئات العامة الاقتصادية: تعطى المطالبات على الهيئات العامة الاقتصادية المحلية وزن مخاطر 20% إذا كانت بالعملة المحلية أما إذا كانت بالعملة الأجنبية فتعامل ذات معاملة المطالبات على الجهات السيادية بتلك العملة.
5. المطالبات مرتفعة المخاطر : يتم إعطاء وزن مخاطر أعلى لكل من المطالبات التالية نظرا لأنها عادة تكون مصحوبة بمخاطر مرتفعة وفقا لما يلي : [1]
   - 150 % وزن مخاطر للتسهيلات الائتمانية لتمويل عمليات الاستحواذ التي تتم من خلال شركات أو صناديق الاستثمار المباشر أو شركات المؤسسة بغرض إتمام الاستحواذ أو الشركات العاملة في مجال رأس مال المخاطر.
6. الأصول الأخرى:
   - تعطى النقدية وزن مخاطر 0 %.
   - تعطى الشيكات والحوالات و كوبونات الأوراق المالية، المشتراة والنقدية بالطريق وزن مخاطر 20 %.
   - تعطى عمليات التوريق للبنك المستثمر وزن مخاطر 100 %.
   - يتم إعطاء الأصول الثابتة وزن مخاطر 100 %.
   - ويتم إعطاء وزن مخاطر 100 % للأرصدة الأخرى التي لا تندرج تحت أي من البنود السابق ذكرها.

ثانيا: أساليب تخفيف مخاطر الائتمان[2]

1. الأسلوب البسيط: عند استخدام الأسلوب البسيط يتم الاستعاضة عن وزن مخاطر البنك المقابل بوزن المخاطر الخاص بالضمان سواء كانت التغطية جزئية أو كلية، حيث يتم الاعتراف بالقيمة السوقية للضمانة باستخدام وزن المخاطر الخاص بها بدلا من وزن المخاطر الخاص بالمقترض، أما الجزء غير المغطى والمتبقي بعد ذلك فيعطى وزن المخاطر الخاص بالمقترض، ويعامل الجزء المغطى بالضمانة على أساس وزن مخاطر حد الأدنى 20 % باستثناء الآتي:

[1] قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري رقم (105) لسنة 2009 بشأن ضوابط وقواعد التمويل المصرفي للاستحواذ على الشركات.
[2] البنك المركزي المصري ، مرجع سابق ، ص 10.

- يمكن إعطاء وزن مخاطر 0 % إذا كان كل من الائتمان الممنوح والضمانة بذات العملة وبشرط أن تكون الضمانة إما : وديعة نقدية أو سندات صادرة عن الحكومة وتتمتع بوزن مخاطر 0 % وبشرط أن يتم خصم القيمة السوقية لهذه السندات بنسبة20 %.

الجدول رقم(04): الضمانات والكفلاء المعترف بهم في الأسلوب البسيط

الضمانات المالية المعترف بها	شروط الاعتراف بالضمانات
النقديـــــــــــــــــــــة	الودائع النقدية المودعة لدى البنك المقرض
سندات الدين المصنفة من قبل مؤسسات تقييم الائتمان الخارجي المعترف بها، والمصدرة من قبل: - الجهات السيادية - المؤسسات الدولية - الهيئات العامة الاقتصادية - البنوك	تلك السندات لا يجب أن يقل تصنيفها عن : - BB^- إذا أصدرت من قبل الجهات السيادية، المؤسسات الدولية، الهيئات العامة الاقتصادية وبنوك التنمية متعددة الأطراف المؤهلة لوزن مخاطر 0 %. - BBB^- إذا أصدرت من قبل البنوك .
سندات الدين غير المصنفة من قبل المؤسسات تقييم الائتمان الخارجي المعترف بها، والمصدرة من قبل البنوك.	يجب التحقق من الشروط التالية: - أن تكون مصدرة من قبل البنك. - أن تكون مدرجة في سوق مالي معترف به. - أن تكون مصنفة كدين له أولوية في السداد - أن تتوافر فيها السيولة السوقية.

الفرع الثاني: أسلوب التصنيف الداخلي [1]

يعد أسلوب التصنيف الداخلي بمثابة نظام مصمم خصيصا للبنك، ويعكس منهجية وممارسات البنك في إدارة أنواع المخاطر المختلفة التي يتعرض لها، ويمكن للبنوك التي تحصل على موافقة السلطة الرقابية لتطبيق أسلوب التصنيف الداخلي والتي تستوفي الحد الأدنى من الشروط والمتطلبات أن تصبح مؤهلة للاعتماد على

[1] نفس المرجع السابق، ص 14.

تقديراتها الذاتية في قياس مكونات المخاطر الائتمانية لاحتساب متطلبات رأس المال اللازم لمواجهة تلك المخاطر.

ويعتمد أسلوب التصنيف الداخلي على قياس الخسائر غير المتوقعة والخسائر المتوقعة وتستخدم أوزان ترجيحية لاحتساب متطلبات رأس المال اللازمة للجزء غير المتوقع من الخسائر حيث أن:

1. احتمالات التعثر: هو احتمال تعثر المقترض عن سداد القرض خلال فترة زمنية معينة .
2. قيمة المديونية عند التعثر: هو المبلغ الذي قد يخسره البنك في حالة تعثر العميل عن السداد وليس بالضرورة أن يكون هو القيمة الاسمية للقرض أو مبلغ القرض الأساسي.
3. الخسارة عند التعثر: هي نسبة التقديرية للجزء المستخدم من التسهيل والتي لا يمكن استردادها.

وينقسم أسلوب التصنيف الداخلي إلى:

1. الأسلوب الأساسي : حيث تقوم البنوك بالاعتماد على تقديراتها الذاتية لقياس احتمالات التعثر ، بينما تعتمد على تقديرات السلطة الرقابية الخاصة بمكونات المخاطر الأخرى مثل قيمة المديونية عند التعثر ، الخسائر عند التعثر وأجل الاستحقاق.
2. الأسلوب المتقدم حيث تقوم البنوك في هذه الحالة باستخدام تقديراتها الذاتية في قياس جميع مكونات المخاطر وذلك في قياس جميع مكونات المخاطر وذلك وفقا لمعايير محددة وهناك ثلاث عناصر رئيسية يجب أخذها في الاعتبار لدى تحديد كل فئة من فئات الأصول ضمن الإطار العام لأسلوب التصنيف الداخلي بالنسبة لما يلي :

- أوزان المخاطر الترجيحية: إن احتساب متطلبات رأس المال هو نتيجة للطريقة التي يتم من خلالها تحويل مكونات المخاطر إلى أصول مرجحة بأوزان المخاطر.
- مكونات المخاطر : أن بعض مكونات وخصائص وتقديرات المخاطر التي تستخدمها البنوك قد تحدد من السلطة الرقابية.
- الحد الأدنى لمتطلبات التطبيق: هو الحد الأدنى من المعايير التي يجب على البنك استيفاؤها لتطبيق أسلوب التصنيف الداخلي على فئات معينة من الأصول.

ويعكس نظام التصنيف الداخلي للبنك قدرته على إدارة المخاطر ولتحديد تصنيف أي من أنواع التسهيلات يقوم البنك باستخدام بيانات تاريخية لتقييم درجتهم وعلى البنك لدى تطبيق نظام التصنيف الداخلي القيام بما يلي كحد أدنى:

- تعريف مكونات مخاطر الائتمان .
- تصميم التسهيلات إلى فئات ذات صفات مشتركة .
- تحديد نطاق ومستويات التصنيف لكل نوع من التسهيلات.
- تصميم صيغة لتكرار أنماط الخسارة وتوزيعها.
- تحديد الخسارة المتوقعة وكيفية التحوط بها.
- حساب رأس المال اللازم للتحوط للخسائر غير المتوقعة.

وفضلا عما تقدم فهناك ثلاث عناصر رئيسية فيما يتعلق بنظام التصنيف الداخلي :

1. البيانات التاريخية وما يتعلق بها من حيث الكمية ، الجودة والتوافر .
2. عند الاستخدام الجزئي يمكن للبنوك التغلب على الصعوبات التي قد تواجهها باستخدام نظام داخلي موحد لجميع التسهيلات نتيجة لعدم توافر البيانات الكافية سواء من حيث الجودة أو الإتاحة.

المطلب الثالث : معالجة المخاطر الائتمانية وفق اتفاقية بازل

في الواقع إن عملية المعالجة تبدأ مع ظهور أول حادث "عدم التسديد" وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون، حيث يبدأ البنك بالتفكير في تنظيم قدراته للكشف عن كل الاحتمالات الممكنة والتحضير لرد الفعل المناسب لها وذلك لاسترجاع مستحقاته. وتبدأ عملية معالجة الخطر في المرحلة الأولى بعملية التحصيل.فإن تعثرت هذه العملية تبدأ عملية معالجة المخاطر.

الفرع الأول : تحصيل القروض[1]

تعتمد وظيفة التحصيل على أربعة ركائز والتي تتمثل في:

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 ،ص 171 .

1. رد الفعل: يعتبر العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة رد الفعل للبنك على حالات حدوث الخطر. لذلك فيجب على البنوك أن تتم بعامل الزمن، لان النتيجة بحدوث خلل لدى الزبون من البداية يؤدي إلى رد فعل مناسب يساهم في التحصيل. لذلك يجب على البنوك أن تجهز نفسها بواسطة الأدوات التي تسمح لها بالكشف والتنبيه عن حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية وتنظم بدقة تسييرها.
2. الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع: إذ يجب على البنك أن يتجنب الانقطاع في عملية التحصيل، و يتفادى الثغرات في عملية الضغط المطبقة على الزبون المتأخر وهذا لاسترجاع أمواله.
3. التصاعد: يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية وأساليب الإكراه القانوني للزبون، وهذا من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك إن اقتضى الأمر.
4. تسيير الحسابات: يقوم البنك بعملية تسيير الحسابات من اجل اجتناب زيادة المخاطر المرتبطة سواء بتجاوز الرخصة المقدمة مسبقا لجعل الحساب مدين، أو جعل الحساب مدين ولكن بدون ترخيص مسبق.

فنظام المعلومات للبنك يقوم في هذه الحالة بالتنبيه على هذه الوضعية غير العادية لسير الحساب، ومن جهة أخرى يقوم بتنظيم رد الفعل المتصاعد للبنك وأخذ الاحتياطات اللازمة للإحاطة بهذا الخطر الجديد.

الفرع الثاني : معالجة القرض[1]

يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية، و يتم بصفة يومية مراقبة الحساب، بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما توفر في حساب الزبون، بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها.

إن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض بدون ضمانات أولا، ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حسب قيمة هذه الضمانات.

[1]Denis Desilos, Analyse risque crédit des PME, ed économia, Paris 1999, P87.

كما هو الوضع بالنسبة لمتابعة الحسابات فإن مسير التحصيل عن طريق هذا النظام يبحث عن مختلف الرسائل بالأشعار وطلب تسوية الوضعية وغيرها، وهذا حسب ما يراه مناسبا من متابعة عدم الدفع من طرف الزبون حتى تسوى الوضعية الجديدة.

هذا طبعا لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمع إلى الزبون الذي يطلب مهلة معينة أو يقترح مهلة للتسوية، وهذا إما إراديا أو كرد فعل له بعد استلامه لرسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير، حيث يقوم المسير بتحليل الآجال أو المهلة المطلوبة وكذلك المخططات ويقوم باقتراح القرار المناسب.

وتبدأ عملية التحصيل من خلال وحدات البنك التالية:

- وحدة التحصيل الودي (مصلحة المخاطر).
- وحدة التحصيل القانوني(مصلحة المنازعات).

تتدخل هاتين الوحدتين في تسيير الخطر في البنك وعملية تحصيل القرض.

خلاصة الفصل الثاني:

- يعتقد البعض أن الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال يعود إلى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينات من القرن الماضي حيث يعتبر السبب الحقيقي والوحيد لصدور مقررات لجنة بازل الأولى ولكن هته اللجنة أدخلت عليها بعض التعديلات والتي من خلالها تشكلت لجنة بازل الثانية ونتيجة لسلبيات هته الأخيرة برزت لجنة بازل الثالثة.
- أما عن مبادئ إدارة مخاطر الائتمان حسب مقررات لجنة بازل فهناك مجموعة من المعايير لإدارتها من بينها توافر المناخ الملائم لإدارتها بالإضافة إلى السياسات والإجراءات المتبعة لإدارة المخاطر الائتمانية .
- هناك أساليب لقياس المخاطر الائتمانية وكذلك مؤشرات لتقييم هته المخاطر التي تكون على مستوى العميل وأخرى على مستوى البنك بالإضافة إلى معالجة هته المخاطر وذلك وفقا لاتفاقية بازل.

تمهيد :

تعتبر البنوك من بين الهيئات الفعالة في إنعاش الاقتصاد الوطني حيث تزخر الجزائر بالعديد من المؤسسات المصرفية والمالية بمختلف أنواعها من عامة وخاصة. وكذلك متخصصة في مجال معين مثل الزراعة والعقار ... الخ، وبما أن بنك الخليج الجزائر من بين هذه البنوك الحديثة في الجزائر ، لذلك قمنا باختياره من أجل دراسة حالة حول الدور الذي يلعبه في إدارة مخاطر الائتمان والإجراءات التي يقم بها في حالة عدم السداد ، وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ففي المبحث الأول تناولنا تقديم عام لبنك الخليج الجزائر وفي المبحث الثاني لمحة عن وكالة بسكرة وفي المبحث الأخير كان حول إدارة مخاطر الائتمان في بنك الخليج الجزائر (وكالة بسكرة) ودراسة بعض مؤشرات مخاطر الائتمان وذلك خلال الفترة 2010 الى 2013.

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الخليج الجزائر

يعتبر بنك الخليج الجزائر من البنوك البارزة في الجزائر وهذا لقيام البنك بديناميكية ونشاطا في جميع مجالات الحياة الاقتصادية . وترتبط قوة ونجاح البنك في الاستثمار على حد سواء في تدريب موظفيه في أكثر التكنولوجيات تقدما.

المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الخليج الجزائر

بنك خليج الجزائر هو بنك تابع لمجموعة الأعمال الكويتية KIPCOوالتي هي من أبرز مجموعات المال والأعمال في الشرق الأوسط يطلق عليها اسم " المجموعة الكويتية للأعمال" .

أنشئت مجموعة الأعمال الكويتية في عام 1975 ، ومشروع شركة الكويت (القابضة) أو شركة مشاريع الكويت هي مجموعة كويتية خاصة و التي تعتبر واحدة من أكبر الشركات القابضة المتنوعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، وتملك المجموعة حصص في أكثر من 50 شركة تعمل في 21 بلدا

(وخصوصا في العالم العربي) ، ويعمل فيها أكثر من 7000 شخص في أنحاء العالم .

تهتم المجموعة خاصة بالصناعات الرئيسية في الخدمات المالية والإعلام، كما تملك شركة مشاريع الكويت

أيضا مصالح مباشرة وغير مباشرة في قطاعات الصحة والسياحة والصناعة، ومجلس العقار.

وبنك الخليج الجزائر هو بنك أجنبي مستثمر بالجزائر برأسمال قدره6.500.000.000 دج، موزع على ثلاث بنوك ذات سمعة عالية في المجال البنكي وهي:

- 60 % من طرف البرقان بنك BURGAN BANK .
- 30% البنك التونسي الدولي Tunis International Bank.
- 10 % البنك الأردني الكويتي Jordan Kuwait Bank.

وبنك الخليج الجزائر هو بنك تجاري بدأ مزاولة نشاطاته البنكية منذ مارس 2004. وهو يمارس اليوم اقتصاديا ومصرفيا ذا كفاءة عالية وجودة كبيرة.**(أنظر الملحق رقم (01))**

منذ تأسيسه وبنك الخليج الجزائر يلتزم بتقديم المساعدات المختلفة في مجالات التمويل البنكي والضمانات وغيرها، لمختلف الشركات والأفراد من خلال تقديم العديد من المنتجات والخدمات .

بالإضافة لتلبية توقعات كل زبون، ويقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية تقليدية وهي تلك المنتجات المتعارف عليها في البنوك الأخرى ولكن بطرق أكثر حداثة وعصرنه، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يقدم البنك منتجات تتوافق مع مقتضيات الشريعة الإسلامية وهي ميزة للبنك جعلت منه يدخل السوق البنكية الجزائرية من بابها الواسع باعتبار عامل الدين في الدولة .

المطلب الثاني : تعريف بنك الخليج الجزائر والمساهمين فيه.

الفرع الأول: تعريف بنك الخليج الجزائر

هو بنك تجاري من حق جزائري، وهو عضو من ابرز مجموعات الأعمال المختصة بشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتعرف هذه المجموعة ب "شركة مشاريع الكويت KIPCO Kuwait Projects Company).

تأسس بنك الخليج الجزائر في مارس 2004 براس مال يقدر ب 10 مليار دينار جزائري ولكن النشاط الفعلي لم ينطلق إلا سنة 2005 بفرع وحيد في الجزائر العاصمة وهو على هذه الحالة حتى سنة 2008 أين تقرر توسيع عدد فروعه، وتتمثل المهمة الأساسية للبنك في المساهمة في التنمية الاقتصادية والمالية في الجزائر، من خلال تقديم تشكيلة ذات مدى واسع للمؤسسات والمهنيين والأفراد وهذا بشكل مستمر ومتطور للمنتجات والخدمات المالية. ولتلبية توقعات العملاء، فان بنك الخليج الجزائر يقدم خليط من المنتجات المصرفية التقليدية وأخرى تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية. يتوفر بنك الخليج الجزائر على شبكة من 33 فرعا، وهم اليوم يخططون لتوسيعها أكثر لتصل إلى عتبة 60 فرعا سنة 2014 لتكون بذلك اقرب إلى عملائها في جميع أنحاء البلاد، وتحقق الانتشار الجغرافي الذي تصبو إليه .[1]

الفرع الثاني : المساهمون في بنك الخليج الجزائر

1. بنك برقان **Burgan Bank:** هو فرع من مجموعة kipco وهو بنك تجاري كويتي لديه عدة مستثمرة خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وتأسس هذا البنك عام 1977 وقد اكتسب البنك دورا

[1] AGB: rapport annuel 2012, p:05

بالغ الأهمية في القطاع الخاص وقطاع الأعمال من خلاله طرحه منتجات مبتكرة وتكنولوجيا متقدمة . كذلك شبكة توزيع واسعة وتشمل فروعها بنك الخليج الجزائر وبنك بغداد (العراق) والبنك الأردني الكويتي (الأردن) . نتائج البنك المستمرة في نمو الكبير لرأس المال واستثمارات كبيرة ومتنوعة شبكتها تضم 21 وكالة من 120 جهاز صراف آليا.

2. بنك تونس العالمي **Tunis International Bank:** تأسس هذا البنك في 1982 وهو أول بنك خاص في الخارج أنشئ في تونس ، وهو يوفر مجموعة كاملة من الخدمات المالية الدولية للشركات الدولية والمؤسسات المالية والحكومية والأفراد بما في ذلك عمليات الصرف الأجنبي والسوق النقدية في كل العملات القابلة للتحويل، وتمويل التجارة الدولية والخدمات الشخصية ، العمليات المصرفية والتجارية والاستثمارية وبطاقات الدفع . وهذا البنك لديه مكتب تمثيلي في طرابلس وتمتلك حصة 30 % في بنك الخليج الجزائر والمساهم الرئيسي في بنك TIB هو الخليج المتحد بحصة 88 % من رأس المال.
3. البنك الأردني الكويتي: تأسس في عام 1976 والبنك الأردني الكويتي يعمل بنجاح في النظام البنكي الأردني هو بنك تجاري يوفر لعملائه مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات البنكية موزعة عبر شبكة 48 ولاية وكالة في الأردن واثنين آخرين في فلسطين وقبرص ويشارك في حصة قدرها 10 % من رأس المال بنك الخليج الجزائر في ماي 2008 . البنك الأردني الكويتي أصبح فرع من بنك برقان بقيمة 51.10 % تتوفر السيولة اللازمة للنشاط الاقتصادي في البلدان الإسلامية في القطاعات المختلفة مما يساعد على دوران عجلة التنمية الاقتصادية وإتباع سياسة نقدية رشيدة لتنظيم كمية النقود المعروضة ولتنظيم العلاقات التجارية وحركة رؤوس الأموال بين الداخل والخارج .

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر [1]

أولا: مجلس الإدارة

1. الرئيس.
2. نائب الرئيس.
3. العضو الأول .

[1] AGB: rapport annuel 2012, p : 07.

4. العضو الثاني .
5. العضو الثالث.

ثانيا: اللجنة التنفيذية

1. المدير العام.
2. نائب المدير العام المكلف بالإدارة المالية والعمليات .
3. نائب المدير العام المكلف بالقروض ، الشبكة، التسويق والتنمية.

ثالثا: الإدارة

1. مساعد المدير العام المكلف بالقروض.
2. مساعد المدير العام المكلف بالتنظيم ، نظام المعلومات ، العمليات والمحاسبة.
3. مدير العمليات.
4. رئيس قسم التنمية .
5. رئيس قسم النقدية.
6. رئيس قسم إدارة القروض.
7. رئيس قسم دعم المبيعات.
8. مسؤول خلية المراجعة.
9. رئيس قسم النظام ، الشبكة وامن الإعلام الآلي.
10. رئيس قسم التحصيل .
11. رئيس قسم الشؤون القانونية.
12. رئيس قسم المحاسبة.
13. رئيس قسم القروض للأفراد.
14. مسؤول الموارد البشرية والإدارة العامة.
15. رئسي قسم المراقبة الداخلية.

حيث يتكون بنك الخليج الجزائر من:

- مجلس الإدارة: الذي يضم الرئيس التنفيذي وهو الرجل الأول في البنك وصاحب القرار النهائي لمجموعة الأعمال الكويتية KIPCO ، يليه نائب الرئيس ثلاث أعضاء ، ومنه فان مجلس إدارة البنك يتكون من خمسة أعضاء .
- اللجنة التنفيذية : وهي الجهة الممثلة للمجموعة في الجزائر حيث تتكون من المدير العام وهو صاحب السلطة العليا للبنك داخل البلاد الجزائر ، يأتي بعده نائبان اثنان ، الأول المكلف بالإدارة المالية والعمليات ، والثاني مكلف بالتنظيم ، نظام المعلومات ، العمليات والمحاسبة ، إذا اللجنة التنفيذية للبنك تتكون من ثلاثة أعضاء .
- الإدارة: هذه الأخيرة تمثل المصالح والأجهزة التي تقوم بتسيير البنك حيث تتكون من عدة أقسام يأتي على رأس هذه الأقسام مساعدان اثنان للمدير العام، الأول مكلف بالقروض ، والثاني مكلف بالتنظيم، نظام المعلومات ، العمليات والمحاسبة ، يليهما رؤساء الأقسام التالية:

مدير العمليات، رئيس قسم التنمية، رئيس قسم النقدية، رئيس قسم إدارة القروض ، رئيس قسم دعم المبيعات ، مسؤول الخلية المراجعة، رئيس قسم التحصيل ، رئيس قسم الشؤون القانونية، رئيس قسم المحاسبة، رئيس قسم القروض للأفراد، مسؤول الموارد البشرية والإدارة العامة ،رئيس قسم المراقبة الداخلية. حيث كل رئيس قسم مكلف بالمهام المخولة له حسب تسمية كل مصلحة.

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الالكتروني للبنك .

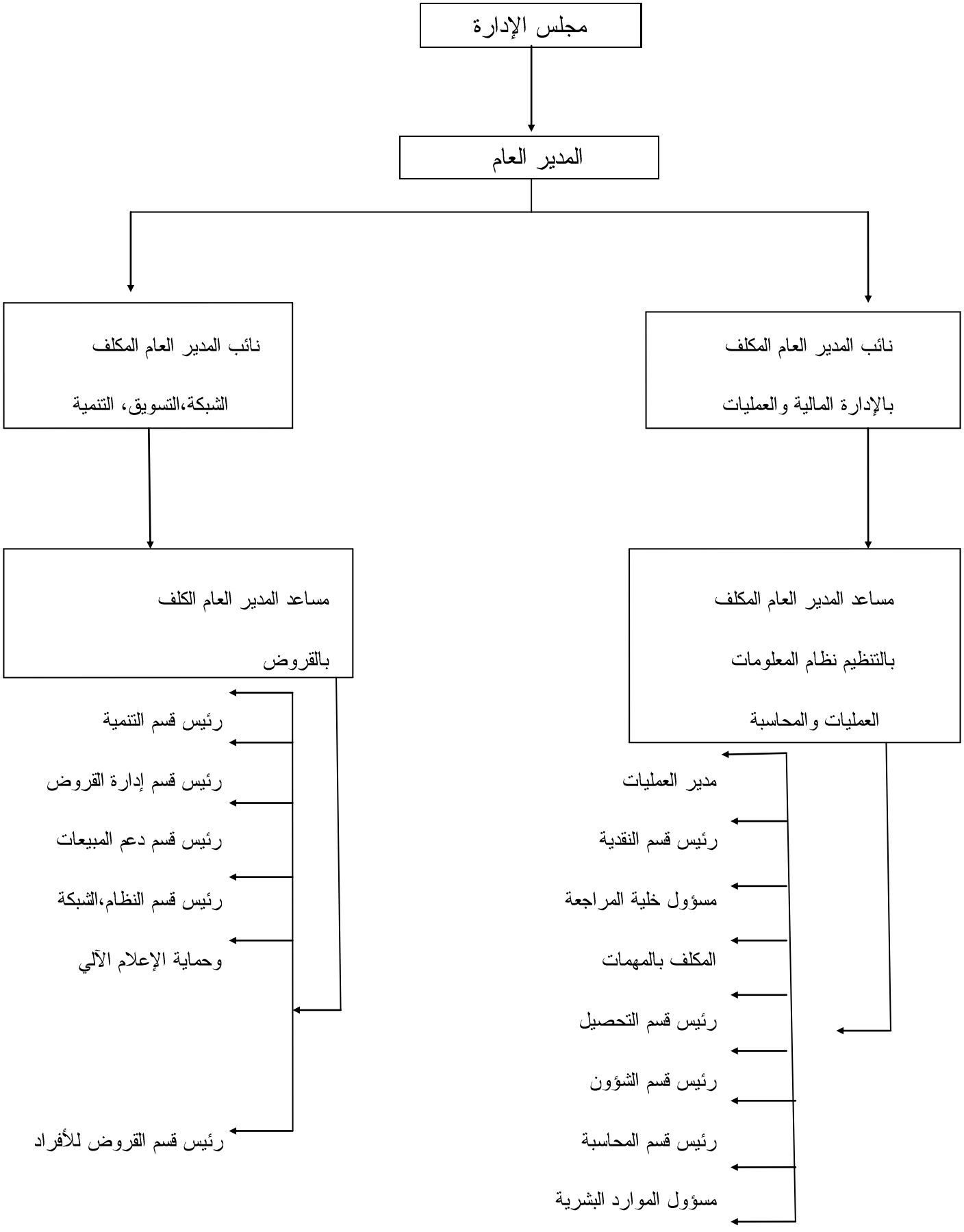
مجلس الإدارة
المدير العام
نائب المدير العام المكلف
بالإدارة المالية والعمليات
نائب المدير العام المكلف
الشبكة،التسويق، التنمية
مساعد المدير العام المكلف
بالتنظيم نظام المعلومات
العمليات والمحاسبة
مساعد المدير العام الكلف
بالقروض
مدير العمليات
رئيس قسم النقدية
مسؤول خلية المراجعة
المكلف بالمهمات
رئيس قسم التحصيل
رئيس قسم الشؤون
رئيس قسم المحاسبة
مسؤول الموارد البشرية
رئيس قسم التنمية
رئيس قسم إدارة القروض
رئيس قسم دعم المبيعات
رئيس قسم النظام،الشبكة
وحماية الإعلام الآلي
رئيس قسم القروض للأفراد

المبحث الثاني: لمحة عن بنك الخليج الجزائر – وكالة بسكرة– AGB

سوف نحاول في هذا المبحث التعرف عن بنك الخليج الجزائر –وكالة بسكرة– وذلك من خلال تقديم لمحة عنه وعن أهم خصائصه بالإضافة إلى هيكله التنظيمي.

المطلب الأول: تقديم بنك الخليج الجزائر –وكالة بسكرة– وخصائصه

الفرع الأول :تقديم بنك الخليج الجزائر – وكالة بسكرة–

أنشئت وكالة بنك الخليج بسكرة في 03 جوان 2010 وتقع في حي السايحي طريق تقرت بسكرة،تبلغ مساحتها 350 م 2 ومجهزة بكل الوسائل الحديثة ، ويبلغ عدد موظفي الوكالة 9 موظفين كلهم إطارات .

الفرع الثاني : خصائص بنك الخليج الجزائر– وكالة بسكرة–

يتمتع بنك الخليج الجزائر بجملة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

1. بنك الخليج الجزائر بنك تجاري للمؤسسات: وضع المصرف التجاري يعطي كامل الحق لبنك الخليج الجزائر في إجراء جميع العمليات المصرفية على الصعيدين الوطني والدولي، وهذه العمليات تتمثل في تقديم منح ومساعدات لشركات الإقراض المتنوعة المباشرة وغير المباشرة.
2. بنك الخليج الجزائر بنك للأفراد: بنك الخليج الجزائر يفتح أبوابه للأفراد لتقديم المنتجات والخدمات بطرق ومناهج مختلفة حسب التطلعات المرادة.
3. بنك الخليج الجزائر بنك الخدمات: يوفر بنك لعملائه من الشركات والأفراد الحلول الأكثر حداثة من حيث السرعة والأمان. منذ تأسيسه في السوق الجزائرية ، والبنك رائد في مجالات علوم الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والآلات .
4. بنك الخليج الجزائر بنك ذو شبكة بنكية واسعة: التوسع المستمر لبنك الخليج الجزائر جعله يتربع على شبكة واسعة في التراب الجزائري رغم عدم قدمه في الساحة المالية للجزائر.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر – وكالة بسكرة–

الهيكل التنظيمي لوكالة بسكرة فهو كالتالي:

أولا: مدير الوكالة **Directeur du réseau D'agence**

ويعتبر الممثل الرئيسي للبنك على مستوى الوكالة وهو المسؤول عن التنظيم الإداري والتشغيلي للوكالة، مع الاهتمام المستمر بإدارتها ، كذلك تحقيق الأهداف الإستراتيجية والمالية التي حددتها إدارة البنك ، وضمان الشفافية الاقتصادية للبنك وإدارة ميزانية الوكالة ، وكذلك من مهامه السهر على مراقبة نظامية الحسابات داخل الوكالة والتأكد من سير العمليات الإدارية والتشغيلية وإجرائها في إطار قانون مع مهمة إدارة الوكالة والإشراف عليها.

ثانيا: المسؤول التجاري **Responsable Commercial**

من المهام الرئيسية للمسؤول التجاري الإشراف على فريق المبيعات وتحريكهم وتنشيطهم من أجل مساعدة في تحقيق أهداف العمل التي تتعلق بالوكالة ، بالإضافة إلى ذلك أنه يشرف على تسيير محافظ العملاء وضمان إدارتها ، مع تزويد العملاء بجميع المنتجات التي يقدمها البنك، مع احترام تطبيق القرارات الائتمانية ، والإشراف على العمليات ذات الطبيعة الإدارية والإشراف أيضا على تحليل الملفات والقروض للمؤسسات والأفراد. ومراقبة فتح حسابات للعملاء، وكذلك التنسيق مع المشرف الإداري لضمان صيرورة العمل بشكل يتوافق مع قوانين العمل واللوائح التنظيمات بالإضافة إلى وضع ضمانات لجميع المنتجات من طرف الوكالة لعملائها ، بالإضافة إلى كثير من المهام الأخرى التي يقوم بها في إطار تحقيق الرغبات .

ثالثا: المراقب **Contrôleur**

تتمثل مهمة المراقب الأساسية في ضمان وحسن الرقابة على جميع المعاملات التي تقوم بها الوكالة أيضا التحقق مكن العمل اليومي، وكذلك مراقبة العليات ذات الطابع الإداري والتدقيق في الحسابات الإدارية والقانونية، كما يقوم بالمراجعة الداخلية ومراقبة الحسابات وصحة المعلومات وانسجامها مع القوانين.

رابعا: المشرف الإداري **Superviseur Administratif**

وهو المشرف على أمين الصندوق وعامل الشباك والأعوان من أجل تحقيق أهداف الوكالة التي بنيت من أجلها، ومن مهمته الأساسية تقديم الخدمة للعملاء في إطار تحقيق الجودة والتأكد من تنفيذ العمليات البنكية الجارية في شباك للزبائن من الأفراد والمؤسسات ، كما يقوم بتشغيل وإيقاف نظام الحاسوب ، وضمان إدارة الأرشيف والتحقق من صحة العمليات التي يقوم بها مستشاري مبيعات العملاء وضمان حسن مسك الدفاتر وسجلات الوكالة.

خامسا: مستشار مبيعات العملاء "المؤسسات"**Conseiller Clientèle Commerciale**

من مهامه تجهيز العمل من مجموعة المنتجات التي يقدمها البنك ، وكذلك إدارة الحسابات العملاء وفقا للقرارات التنظيمية ، وتنفيذ كل العمليات الجارية اليومية لزبائن المؤسسات برعاية خاصة، وتسيير الكفالات والضمان الاحتياطي ، وإدارة قروض الاستثمار ، بالإضافة إلى عمليات التجارة الخارجية ومعالجة العمليات مع الدول الأجنبية.

سادسا: مستشار مبيعات العملاء " الأفراد" **Conseiller Clientèle Commerciale**

يقوم بنفس عمليات مستشار العملاء للمؤسسات ، لكن لصالح الأفراد وليس للمؤسسات ، كتسيير حسابات العملاء من الأفراد وتسيير القروض الموجهة للأفراد، وتجميع وتحليل سجلات القرض.

سابعا: مندوب إداري

من مهام المندوب الإداري توفير ضمان إجراء عمليات مع احترام القوانين المعمول بها في البنك ، كذلك يقوم بإدارة الحسابات والحفاظ على ملفات العملاء ، كذلك تسيير دفاتر الصكوك والتصريح بالشيكات غير المدفوعة ، كما يقوم بتجهيز المعاملات على توفير الفواتير و الشيكات والتحويلات وجميع الأوراق التجارية.

ثامنا: أمين الصندوق **Caissier**

وهو المسؤول عن الصندوق وعن ضمانه بشكل مستمر وعمليات الصندوق مع العملاء ، وحسن سيره للممارسات و الإجراءات السارية المفعول بها في البنك ، كما أنه يسهر على ضمان تسوية الحسابات.

تاسعا: عامل الشباك

يعمل على ضمان السير الحسن بشكل مستمر لمختلف العمليات البنكية مع احترام الإجراءات المعمول بها في البنك ، كما أنه يعمل على ضمان تسوية الحسابات والمحافظ على سجل الصندوق وضمان السرية التامة للمعاملات ، كما يجري نيابة عن العملاء جميع العمليات الإدارية بالإضافة إلى تنفيذ عدة مهام أخر ضرورية لحسن سير العمل ووضع استعراض دوري للأنشطة وتقديم الاقتراحات .

الشكل رقم (02) : الهيكل التنظيمي لبنك الخليج الجزائر –وكالة بسكرة–

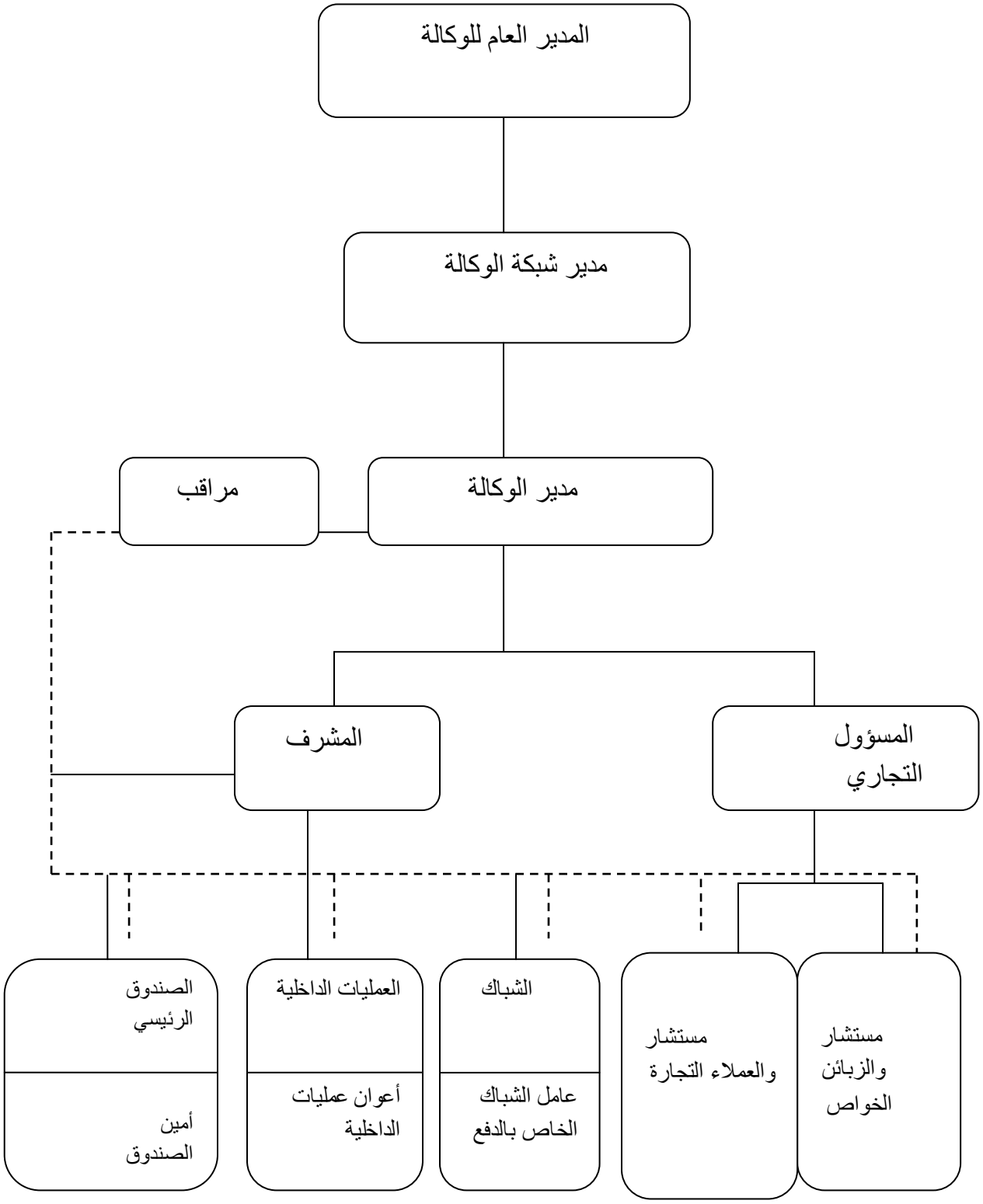

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك.

المبحث الثالث: إدارة مخاطر الائتمان في بنك الخليج الجزائر– وكالة بسكرة–

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى إدارة المخاطر الائتمانية في بنك الخليج الجزائر– وكالة بسكرة– حيث سوف نتطرق في المطلب الأول إلى إجراءات منح القرض أما في المطلب الثاني إلى طريقة استرجاع القرض بالإضافة إلى الإجراءات المتبعة في حالة عدم سداد القرض أما المطلب الأخير فسوف نتطرق إلى تطور الودائع والقروض خلال2010–2013 .

المطلب الأول: إجراءات منح القرض

يقوم بنك الخليج الجزائر– وكالة بسكرة– بمنح القروض بمختلف أنواعها مثله مثل البنوك الخاصة الأخرى لكن قبل تقديم القرض للمستثمر (طالب القرض) يقوم البنك بالقيام بالعديد من الإجراءات وتتمثل هذه الإجراءات في العديد من الوثائق المطلوبة من طالب القرض وهي كالآتي:

الفرع الأول: الوثائق المشتركة لكافة القروض

- طلب القرض (نموذج البنك)
- شهادة الميلاد رقم 12 + شهادة عائلية+ شهادة إقامة.
- نسخة للبطاقة الوطنية.
- شهادة عمل.
- كشوف رواتب الشهور الثلاثة الأخيرة + كشف الراتب السنوي.
- كشف الحساب البنكي (6 أشهر الأخيرة) .
- نسخة لبطاقة الضمان الاجتماعي cnasأو casnos.

1. بالنسبة للمتقاعدين:

- نسخة من شهادة التقاعد.

2. بالنسبة للتجار وذوي المهن الحرة:

- الإنذارات الجبائية و/أو ميزانية السنوات الثلاث الماضية مصادق عليها من قبل إدارة الضرائب.
- نسخة مصادق عليها من السجل التجاري.
- نسخة مصادق عليها من الاعتماد(بالنسبة للمهن الحرة) .
- شهادة أداء الاستحقاقات لصندوق الضمان الغير الأجراء.

– المستخرج الضريبي من مصلحة الضرائب.

الفرع الثاني: ملف قرض الاستغلال

في هذا الملف هناك وثائق إدارية ووثائق مالية وهي كالآتي:

1. الوثائق الإدارية (الملزمة) : تتمثل في:

– طلب قرض بالأرقام بالإشارة إلى الضمانات المقدمة من طرف العميل(مرفقة بنسخة من عقد الملكية، عقود ملكية العقارات المقامة عليها النشاط بالإضافة إلى شهادة عدم الخضوع للضريبة المتعلقة بذلك العقار) .

– القانون الأساسي للشركة(بما في ذلك التعديلات إن وجدت) .

– نسخة مصادق عليها من السجل التجاري.

– رقم التعرف الإحصائي.

– البطاقة الضريبية وشهادة الإعفاء من الضريبة لا تتجاوز مدتها 3 أشهر وجداول الزمن للدفع إن وجدت.

– شهادة الضمان الاجتماعي إن وجدت.

– ترخيص مراجع أي (معاد النظر فيه) للأخطار المركزية لبنك الجزائر مملوء وممضي من قبل الشخص المخول له(مرفق بصورة مطبوعة) .

2. الوثائق المالية (الإجبارية) : تتمثل فيما يلي:

– خطة المصاريف (العمل) و/ أو الواردات و/أو خطة المتوقعة النقدية.

– ميزانية وجدول حسابات النتائج(جبائية) الخاصة بثلاث السنوات المالية الأخيرة والمركز (المحاسبي) ويجب أن تكون موقعة مؤخرا (النشاط التجاري للمؤسسة) .

– ثلاث تقارير الأخيرة لمحافظ الحسابات (من أجل شركة المساهمة، شركة فردية، وذات المسؤولية المحدودة ، وكذلك ذات رقم الأعمال الأقصى 10 مليون دج(النشاط التجاري للمؤسسة) .

– الميزانية وجدول حسابات النتائج التقديرين .

وهناك بعض الوثائق المكملة الأخرى والملحقة أي (عند الحاجة إليها) وهي كالآتي:

– عقد الإيجار(المقر الاجتماعي)

- ترخيص أو الموافقة (اعتماد) من السلطات العامة المختصة والمسؤولة عن الأنشطة التي تتطلب مثل هذه الوثيقة(مثل بيع السيارات ، منتجي المنتجات الصيدلية ، العيادات.... الخ) .
- عقود و / أو اتفاقية التمثيل (المقدمة) و/أو للمنتجات الحصرية و/أو العلامة التجاري.
- نسخ من شهادات حسن تنفيذ الأعمال في إطار عقود الأعمال والخدمات . **(أنظر الملحق رقم (02))**

الفرع الثالث: ملف قرض الاستثمار

بالإضافة إلى الوثائق المطلوبة سابقا ترفق دراسة نقدية و اقتصادية التي تغطي النقاط التالية:

- عرض تقديمي (للشركة ، المساهمين، المسيرين) الموقع والمحيط الاقتصادي وغيرها.
- دراسة نقدية للأعمال المراد تحقيقها والحالة القابلة لتحقيق الأعمال المنجزة بدقة وفقا للمهلة لانجاز المشروع.
- دراسة السوق، المنتوج و/ أو الخدمة ، المبيعات، العملاء، السياسة التجارية، الآفاق التطويرية وغيرها.
- دراسة مالية للمشروع وتحديد هيكل الاستثمار وهيكل التمويل وخطة العمل(التنفيذ) الاقتراض الأساسي، طرق حساب رقم الأعمال المقدر، الربحية، آجال الاستحقاق القرض.
- ميزانية وحسابات الاستغلال التقديرية وغيرها.

ومن أجل المشاريع الاستثمارية في طور الانجاز ترفق الوثائق التالية:

- حالة الاستغلال المنجز فعلا والرهن في طورا لانجاز ومرفقة ب :
- وثائق تدعم عقود المشتريات التجهيزات المستوردة .
- تقدير الأعمال المنجزة وغير المنجزة. **(أنظر الملحق رقم (02))**

الفرع الرابع: ملف القرض العقاري

1. لاقتناء مسكن جديد (مؤسسة التطوير العقاري):
   - شهادة حجز مسكن أو وعد بالبيع موثق.
   - نسخة من شهادة منح المفاتيح.
   - نسخة من شهادة المساعدة على اقتناء ملكية مسلمة من الصندوق الوطني للسكن.

2. لاقتناء مسكن جديد في طور الانجاز (بيع على مخطط) :

– نسخة من العقد العقاري للبيع على مخطط .نسخة من شهادة ضمانة مسلمة من طرف صندوق الضمان والكفالة المتبادلة للترقية العقارية FGCMPI إلى المرقي العقاري.

3. لاقتناء مسكن بين الخواص:

– وعد بالبيع أو وثيقة الصفقة التجارية موقع عليها (نموذج البنك).

– نسخة من عقد ملكية البائع.

4. لتأهيل مسكن فردي:

– نسخة عقد الملكية لطالب القرض.

– مقاييس كمية وتقديرية لتهيئة المسكن.

– شهادة سلبية للعقار.

يمكن للبنك طلب إكمال الملف بوثائق إضافية بعد الدراسة الأولية . **(أنظر الملحق رقم (03) والملحق رقم ((04))**

المطلب الثاني: طريقة استرجاع القرض والإجراءات المتبعة في حالة عدم سداده

سنتناول في هذا المطلب طريقة استرجاع القرض في بنك الخليج الجزائر وما هي الإجراءات المتبعة في حالة عدم سداد العميل للقرض .

الفرع الأول: طريقة استرجاع القرض

بنك الخليج الجزائر – وكالة بسكرة– كغيره من البنوك الأخرى يقرض أموال لجميع الهيئات ، يعني أنه يقدم قروض للأشخاص العاديين (الطبيعيين) والمؤسسات والشركات وغيرها وبالتالي فهو يسترجع أمواله من المقترضين ولكل بنك طريقته الخاصة في استرجاع الأموال ويمكن تلخيص هذه الطرق في النقطتين التاليتين:

1. بالنسبة للأشخاص العاديين: إن الأشخاص العاديين يقومون بإعادة الأموال للبنك عن طريق أقساط (دفعات) تسدد كل شهر.
2. بالنسبة للتجاريين: يقوم التجاريون بتسديد دفعات القرض في كل ثلاث أشهر.

الفرع الثاني: إجراءات المتبعة في حالة عدم سداد القرض

إن بنك الخليج الجزائر – وكالة بسكرة– بنك يتعرض لجميع المخاطر الائتمانية مثله مثل البنوك الأخرى ولكن لديه طريقته الخاصة في حل حالات عدم سداد العميل لدينه (إرجاع القرض) وتتمثل في ثلاث مراحل التالية:

المرحلة الأولى: في هذه المرحلة يقوم البنك بتقديم إنذار أول للعميل وينبهه بأجل التسديد.

المرحلة الثانية: يقوم البنك في هذه الحالة بتقديم إنذار ثاني للعميل دون أن يقوم بأي إجراءات أخرى قد تضر بمصلحة الزبون .

المرحلة الثالثة: وفي هذه المرحلة يقوم البنك بتقديم الوثائق التي تثبت بأن العميل قد اقترض الأموال من البنك وذلك للقيام بالإجراءات اللازمة التي يحددها القانون. [1]

[1] مقابلة شخصية مع مدير البنك .

المطلب الثالث: تحليل مؤشرات مخاطر الائتمان والأنشطة الوظيفية لبنك AGB خلال (2010–2013)

ستناول في هذا المطلب تطور القروض والودائع في بنك الخليج الجزائر بالإضافة إلى دراسة مؤشرات المخاطر الائتمانية وذلك خلال الفترة (2010–2013) .

الفرع الأول: تحليل الأنشطة الوظيفية لبنك AGB خلال الفترة(2010–2013)

أولا: تطور القروض خلال (2010–2013)

لدينا مجموع القروض = القروض المقدمة للمؤسسات المالية + القروض المقدمة للعملاء

وعليه سوف نقوم بدراسة حول تطور القروض خلال السنوات الأربعة الأخيرة وذلك من خلال الجدول التالي : جدول رقم (05) : تطور إجمالي القروض من 2010 إلى 2013

الوحدة:مليون دج

السنوات / القروض	2010	2011	2012	2013
قروض مقدمة للمؤسسات المالية	% 0.39 102882	% 0.047 21163	% 0.028 18351	% 0.029 24376
قروض مقدمة للعملاء	% 99.61 26412155	% 99.95 44622412	% 99.97 64949392	% 99.97 81240932
إجمالي القروض	26515037	44643575	64967743	81265308

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك

نلاحظ من خلال الجدول:

في سنة 2010:

نلاحظ أن القروض المقدمة للمؤسسات المالية أقل نسبة من القروض المقدمة للعملاء حيث قدرت نسبة القروض المقدمة للمؤسسات المالية ب 0.39 % بينما القروض المقدمة للعملاء ب 99.61 % وقدر الفرق بينهما ب 99.22 %.

في سنة 2011:

نلاحظ أن نسبة القروض المقدمة للمؤسسات المالية قد انخفضت قيمتها بنسبة 0.34 % بينما القروض المقدمة للعملاء قد زادت نسبتها 0.34 %.

في سنة 2012 :

نلاحظ أن نسبة القروض المقدمة للمؤسسات المالية قد انخفضت قيمتها بنسبة 0.019 % بالمقابل ارتفعت قيمة القروض المقدمة للعملاء بنسبة 0.02 %.

في سنة 2013 :

نلاحظ أن نسبة القروض المقدمة للمؤسسات المالية قد ارتفعت قيمتها ولكن بنسب قليلة قدرت ب0.001 % بينما القروض المقدمة للعملاء لم يطرأ عليها أي تغيير.

نستنتج مما سبق أن الانخفاض في القروض المقدمة للمؤسسات المالية كان بسبب أصولنا بين المراسيل الأجانب وذلك لتغطية المعاملات التجارية الأجنبية بينما الارتفاع في القروض المقدمة للعملاء كان بسبب زيادة نشاط البنك وتطوير شبكة التشغيل وهذا ما سوف نلخصه في الشكل التالي :

الشكل رقم(03): تطور إجمالي القروض لبنك AGB خلال الفترة (2010–2013)

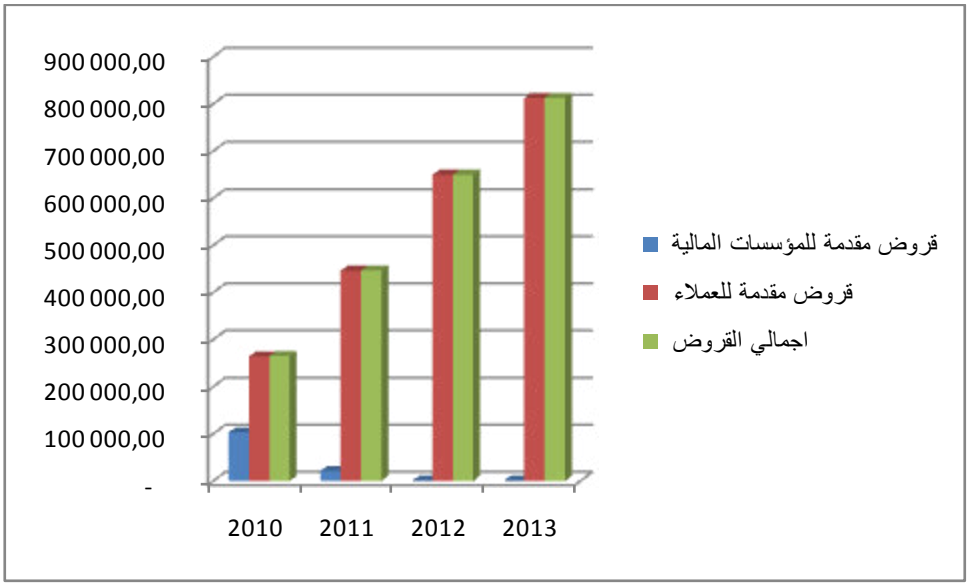

التفسير: نستنتج أن بنك الخليج الجزائر يساعد في تطوير الاقتصاد حيث أن ديناميكية البنك حققت نتائج تجسدت في ارتفاع استعمالات العملاء للقروض أكبر من استعمالات المؤسسات للقروض حيث أن هناك تطور كبير في حجم القروض من سنة لأخرى، حيث أن بنك الخليج الجزائر يستعمل الحذر الكبير في نوعية الاستقبال والعرض الجيد للخدمات (أنظر الملحق رقم (05)) .

ثانيا: تطور الودائع خلال (2010–2013)

مجموع الودائع= الودائع المستحقة للعملاء + الودائع المستحقة للمؤسسات المالية + ديون ممثلة بسندات

جدول رقم (06): تطور إجمالي الودائع من 2010 إلى 2013 الوحدة:مليون دج

السنوات / الودائع	2010	2011	2012	2013
الودائع من المؤسسات المالية	% 0.86 334882	% 0.46 235163	% 0.17 135816	%0.030 32024
الودائع من العملاء	%84.67 32617304	% 87.06 43726586	% 86.24 65459325	% 87.72 91645524
ديون ممثلة بسندات	% 14.45 5568889	% 12.47 6263544	% 13.57 10304827	%12.24 12793331

إجمالي الودائع	38521015	50225293	75899968	104470879

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك

نلاحظ من خلال الجدول :

في سنة 2010 :

نلاحظ من خلال الجدول أن ودائع العملاء هي الأكثر نسبة بين ودائع المؤسسات المالية وديون ممثلة بسندات.

في سنة 2011 :

نلاحظ أن نسبة الودائع العملاء زادت بنسبة2.39 % بينما ودائع المؤسسات المالية قد انخفضت بنسبة 0.4 % وكذلك ديون ممثلة بسندات بنسبة1.98 %.

في سنة 2012:

نلاحظ انخفاض في ودائع العملاء بنسبة0.82 % وكذلك ودائع المؤسسات المالية بنسبة0.29 % بينما ارتفاع في ديون ممثلة بسندات بنسبة1.1 %.

في سنة 2013:

نلاحظ رجوع ارتفاع في ودائع العملاء بنسبة1.48 % بينما انخفاض في ودائع المؤسسات المالية وديون ممثلة بسندات بنسبتي1.33 % و 0.14 %.

نستنتج مما سبق أن ودائع العملاء هي أكثر نسبة بين ودائع المؤسسات وديون ممثلة بسندات وذلك بسبب إقبال العملاء على هذا البنك لوضع ودائعهم حيث أن ودائع تحت الطلب أكبر من ودائع لأجل . وهذا ما سوف نلخصه في الشكل التالي :

الشكل رقم (04): تطور إجمالي الودائع لبنك AGB خلال فترة (2010–2013)

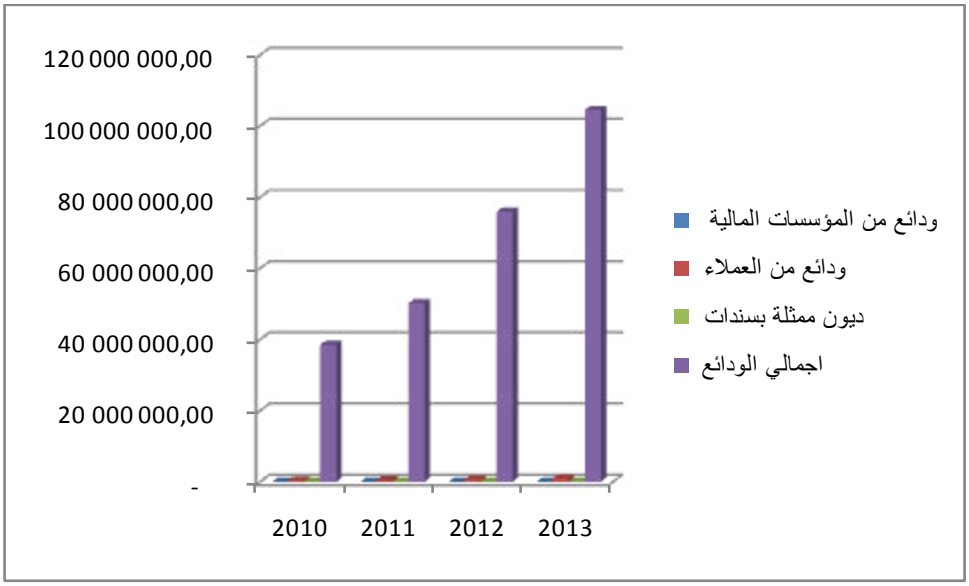

التفسير: نستنتج من خلال ما سبق أن ودائع بنك الخليج الجزائر في تطور مستمر من سنة لأخرى وخاصة ودائع العملاء وهذا يدل على أن نوعية الخدمات التي يقدمها هذا البنك جيدة ما أدى بزيادة عدد العملاء فيه .

الفرع الثالث: دراسة مؤشرات مخاطر الائتمان لبنك AGB خلال 2010– 2013

بالاعتماد على ميزانية بنك الخليج الجزائر سوف نقوم بدراسة بعض المؤشرات الخاصة بمخاطر القرض ومعدل كفاية رأس المال حسب بازل :

لدينا:

أولا: نسبة الملاءة رأس المال

باعتبار الملاءة البنكية هي أساس سلامة النظام المصرفي فقد أولى بنك الجزائر لها أهمية خاصة واعتبر الأموال الخاصة بمثابة مقياس أساسي لها ، ويمثل معيار الملاءة البنكية أو كفاية رأس المال أو نسبة كوك في العلاقة بين الأموال الخاصة الصافية والمخاطر المرجحة بأوزانها. حيث :

نسبة الملاءة = الأموال الخاصة الصافية / مجموع المخاطر المرجحة $\geq 8\%$

جدول رقم (07) : نسبة الملاءة

السنوات	2010	2011	2012
نسبة ملاءة رأس المال	%43	%26	%18

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الملاءة أو كفاية رأس المال ≤ 8% خلال سنوات (2010–2012) وهذا دليل على البنك في وضعية ملاءة جيدة أي يستطيع مواجهة المخاطر التي تعترضهوهذا ما سوف نوضحه في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): نسبة ملاءة رأس المال

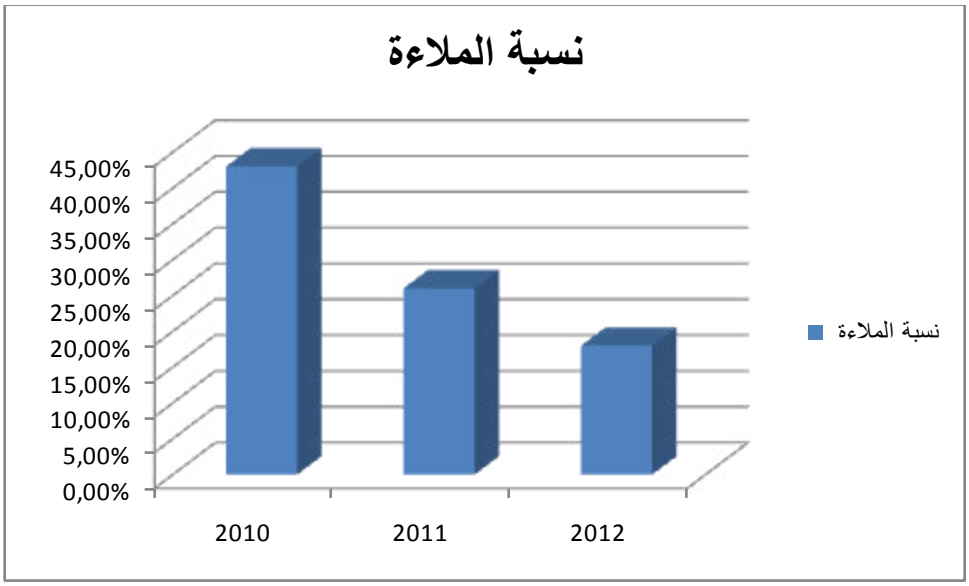

ثانيا: نسبة القروض إلى الودائع لبنك AGB خلال الفترة (2010–2013)

حيث: نسبة القروض إلى الودائع = إجمالي القروض / إجمالي الودائع

جدول رقم (08) : نسبة القروض إلى الودائع الوحدة:مليون دج

السنوات / النسبة	2010	2011	2012	2013

نسبة القروض إلى الودائع = إجمالي القروض/ إجمالي الودائع	/ 265150.37 = 385210.15 0.68	/ 446435.75 = 502252.93 0.88	/ 649677.43 = 758999.68 0.85	/ 812653.08 = 1044708.79 0.77

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك

نلاحظ من خلال الجدول أنه في سنة2010 كان مجموع القروض / مجموع الودائع يقدر بنسبة68% ولكن في سنة 2011 زادت هذه النسبة إلى غاية88% ولكن في سنة2012 انخفضت إلى غاية85 % وفي سنة 2013 استمرت في الانخفاض إلى غاية77 %. وذلك راجع أن إجمالي الودائع أكبر من إجمالي القروض .وذلك بسبب أن المؤسسات المالية قد قامت بوضع ودائع في البنك أكبر من القروض بالمقابل أن أغلب عملاء البنك اتجهوا نحو القروض بدلا من الودائع مما أدى بانخفاض هذا المؤشر.

الشكل رقم (06): نسبة القروض إلى الودائع

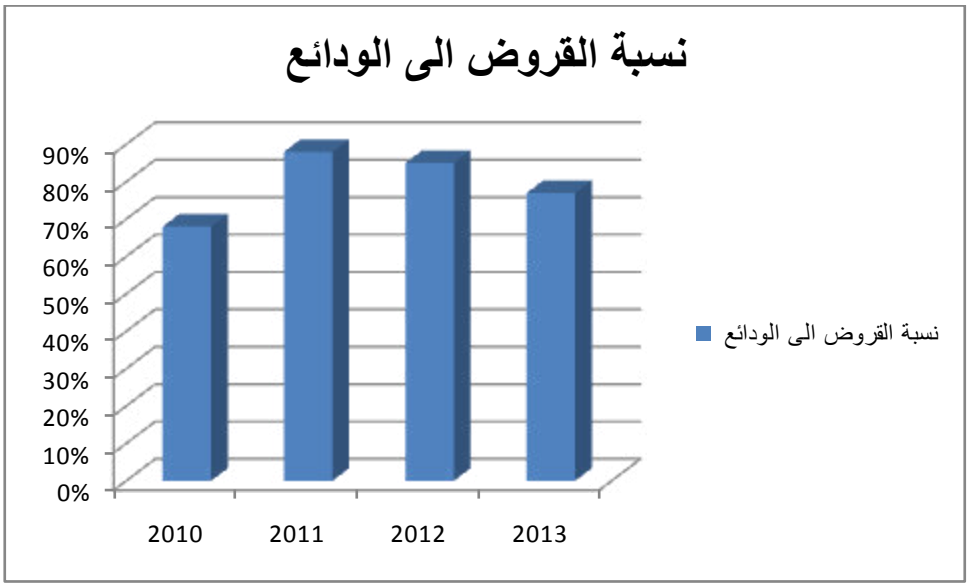

ثانيا: نسبة القروض إلى الأصول لبنك AGB خلال (2010–2013)

حيث: نسبة القروض إلى الأصول = إجمالي القروض / إجمالي الأصول

جدول رقم (09) : نسبة القروض إلى الأصول

السنوات / النسبة	2010	2011	2012	2013
نسبة القروض إلى الأصول = إجمالي القروض / إجمالي الأصول	265150.37 / 573087.63 = 0.46	446435.75 / 752114.82 = 0.59	649677.43 / 105239.265 = 0.62	812653.08 / 1389625.34 = 0.58

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك

نلاحظ من خلال الجدول أن هذا المؤشر قد ارتفع بنسبة كبيرة في سنة2012 وذلك بسبب الارتفاع الكبير في حجم القروض ولكن سرعان ما انخفض المؤشر إلى نسبة 58 % في سنة 2013.

الشكل رقم (07): نسبة القروض إلى الأصول

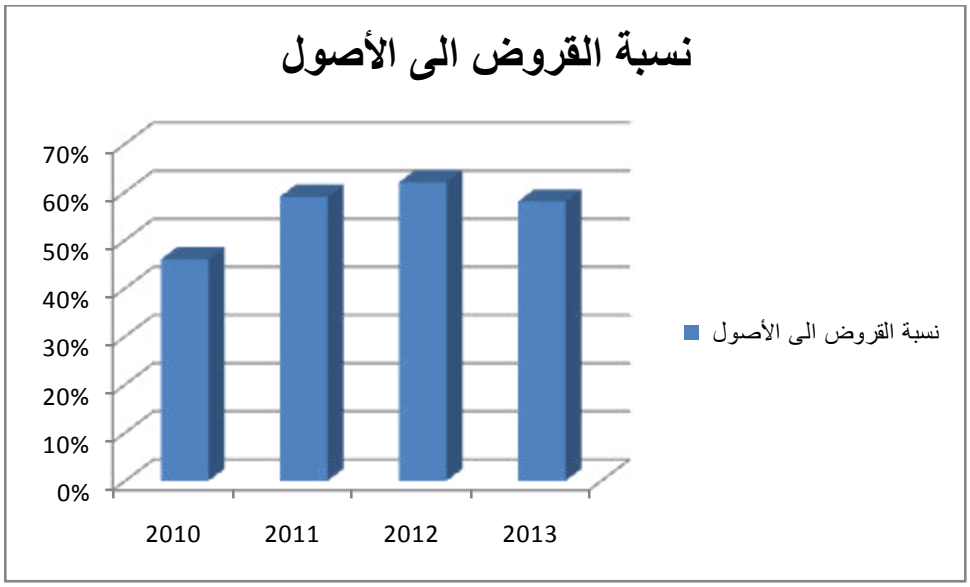

ثالثا: نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول لبنك AGB خلال الفترة(2010–2013)

حيث : نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول = حقوق المساهمين / إجمالي الأصول

لدينا :

حقوق المساهمين = رأس المال المدفوع + الاحتياطات + فرق التقدير + النتيجة

ومنه :

جدول رقم (10):نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول

السنوات	2010	2011	2012	2013
نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول	%20	% 17	% 15	%14

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر حقوق المساهمين إلى الأصول في سنة2010 كانت نسبته20 % ولكن في سنة 2011 انخفض المؤشر إلى 17 % وفي سنة 2012 انخفض إلى 15 % وفي سنة 2013 إلى 14 %. وذلك بسبب أن الاحتياطات كانت في انخفاض مستمر من سنة2010 إلى 2013 مما أدى بانخفاض هذا المؤشر من سنة لأخرى .

الشكل رقم (08):نسبة حقوق المساهمين إلى الأصول

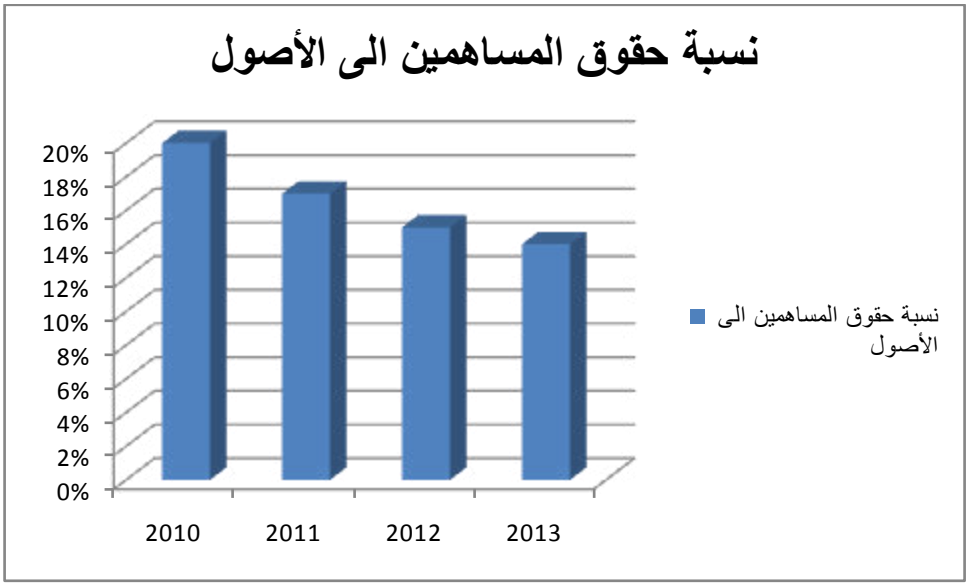

رابعا: نسبة حقوق المساهمين إلى القروض لبنك AGB خلال الفترة (2010–2013)

حيث : نسبة حقوق المساهمين إلى القروض = حقوق المساهمين / إجمالي القروض

جدول رقم (11) :نسبة حقوق المساهمين إلى القروض

السنوات	2010	2011	2012	2013
نسبة حقوق المساهمين إلى القروض	% 44	% 28	% 24	% 23

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر حقوق المساهمين / إجمالي القروض في سنة2010 كانت نسبته 44 % ولكن في سنة 2011 انخفض المؤشر إلى 28 % واستمر في الانخفاض إلى غاية2013 حيث قدرت نسبته ب 23 %. وذلك بسبب الانخفاض في قيمة الاحتياطات .

الشكل رقم (09): نسبة حقوق المساهمين إلى القروض

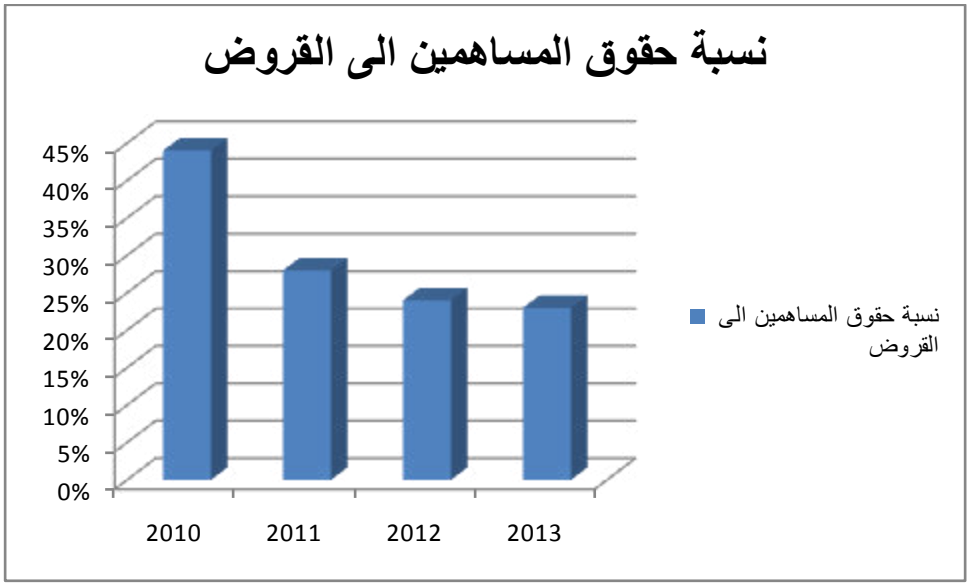
نسبة حقوق المساهمين الى القروض
45%
40%
35%
30%
25%
20%
15%
10%
5%
0%
2010
2011
2012
2013
نسبة حقوق المساهمين الى القروض

المطلب الرابع: معالجة المخاطر الائتمانية وفق اتفاقية بازل في بنك الخليج الجزائر – وكالة بسكرة–

الفرع الأول: مخاطر الائتمان في بنك الخليج الجزائر– وكالة بسكرة–

لدى بنك الخليج الجزائر سياسات وإجراءات شاملة لمتابعة جميع هذه المخاطر والسيطرة عليها . يتم تقليل مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرض لمخاطر الائتمان وتقليل المعاملات مع الأطراف المقابلة والتقييم المستمر لتغطية جودة الضمانات والجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة.

يتم استخدام حدود المخاطر للعملاء الأفراد وقطاعات الأعمال والحدود الخارجية لتنويع الإقراض وتجنب التركزات غير اللازمة ، يتم السيطرة على مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة المتاجرة من خلال استخدام حدود صارمة للأطراف المقابلة واتفاقيات التقاص الأساسية وترتيبات الضمانات ومن خلال الحد من فترات التعرض للمخاطر.

إن وحدة مراقبة الائتمان ترفع تقاريرها إلى مدير إدارة المخاطر وهي مسؤولة عن توفير مستوى عال من الإدارة المركزية لمخاطر الائتمان تتضمن مسؤوليات هذا الفريق مراقبة الالتزام بسياسات والإجراءات الائتمانية ، وتنفيذ مراجعة ائتمانية مستقلة وموضوعية لتقييم مخاطر الائتمان لكل من التسهيلات الجديدة والتسهيلات المجددة والسيطرة على الانكشافات (التعرض) بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

قام بنك الخليج الجزائر بتشكيل لجنة مخاطر الائتمان لدعم فاعلية مراقبة مجلس الإدارة لأمور المخاطر التي تواجه البنك على تقديم التقارير الدورية إلى مجلس الإدارة متى كان ذلك مناسبا .

تقدم لجنة مخاطر الائتمان رؤية شاملة لإدارة مخاطر البنك على أساس كلي مع التأكد من استقلالية وحدة المخاطر ببنك الخليج الجزائر، تقوم لجنة مخاطر الائتمان بمراجعة مخاطر الائتمان العالية التي تزيد عن10 % من رأس مال البنك أو وفقا لما تقدره اللجنة بشكل مناسب.

تقدم إدارة المخاطر ببنك الخليج تقارير دورية إلى لجنة مخاطر الائتمان بحيث يكون أعضاء اللجنة على علم بكافة أنشطة البنك التي تعرضه للمخاطر.

يوجد لدى بنك الخليج الجزائر بخلاف لجنة مخاطر الائتمان ست لجان ائتمانية هي : لجنة الائتمان التنفيذية ولجنة إدارة الائتمان ولجنة ائتمان الأعمال المصرفية واللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد ولجنة تصويت الائتمان ولجنة التصنيف والمخصصات .

ووفقا لمدى وحجم التعرض لمخاطر العملاء ، يتم مراجعة طلبات الائتمان بالنسبة لإقراض الشركات والإقراض الدولي من قبل لجنة الائتمان التابعة لمجلس الإدارة ولجنة الائتمان التنفيذية ولجنة إدارة الائتمان ولجنة ائتمان الأعمال المصرفية واللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد وتتضمن هذه الطلبات المعلومات التالية:

- ملف العميل .
- موجز بالمبالغ القائمة وتصنيف المخاطر.
- تحليل ربحية العميل والتحليل المالي وتحليل التدفقات النقدية وتفاصيل الغرض من القرض والضمان ومصدر السداد.

توجد لدى بنك الخليج الجزائر حدود إقراض قانونية وحدود تتعلق بالدولة وكذلك حدود لقطاعات الأعمال ينبغي التقيد بها عند النظر في اعتماد الإقراض فيما يتعلق بالطلبات أو المشاركات ذات الصلة.[1]

الفرع الثاني: تخفيف مخاطر الائتمان وفق اتفاقية بازل في بنك الخليج الجزائر– وكالة بسكرة–

وفقا للأسلوب القياسي الخاص بمعايير بازل بخصوص مخاطر الائتمان فانه يتم استخدام أساليب تخفيف مخاطر الائتمان لتقليل قدر الانكشافات للمخاطر الائتمانية المرجحة وذلك لأغراض كفاية رأس المال.

يقوم بنك الخليج الجزائر بتوظيف سلسلة من السياسات والإجراءات لتخفيف مخاطر الائتمان . ويسعى البنك للحصول على غطاء الضمانات الإضافية وتحويل عوائد العقود ونماذج الحماية الأخرى لضمان القروض وتخفيف مخاطر الائتمان، وتشمل اتفاقيات القروض المبرمة من قبل البنك ترتيبات المقاصة الملزمة قانونيا بالنسبة للقروض والودائع مما يمكن البنك من تجميع مختلف حسابات العميل السابقة لدى بنك الخليج الجزائر وتحويل الأرصدة الدائنة لتغطية المديونيات المستحقة أو تجميد الأرصدة الدائنة إلى حين قيام العميل بتسوية التزاماته المستحقة إلى البنك .

تشمل الإجراءات الائتمانية لبنك الخليج الحد الأدنى والمتحفظ من نسب غطاء الضمانات يساندها نسب أخرى إضافية ، عندما تهبط قيمة الضمان الإضافي المحتفظ به بخصوص قرض محدد إلى أدنى من نسب غطاء الضمان المحددة مبدئيا وإذا وصل إلى النسبة العليا فان العميل يلزم بتزويد ضمانات إضافية وذلك لاستعادة نسبة غطاء الضمان المطلوبة .

[1] AGB: rapport annuel 2012, P 17

لدى البنك إجراءات للتأكد من عدم وجود تركز زائد لأي فئة معينة من الموجودات بين الضمانات.

يتم تقييم الضمانات العقارية سنويا من قبل مثمني عقارات مستقلين (ويتم أخذ التقييم الأقل من بين الاثنين) ويتم تقييم الأسهم المدرجة يوميا باستخدام أسعار البورصة المتداولة.

إن القروض الاستهلاكية غير مضمونة عادة ولكن يتم تخفيف مخاطر الائتمان عن طريق تطبيق شرط تحويل الراتب والذي يطلب من رب عمل العميل (وعادة ما تكون وزارة الحكومية) دفع رواتب العملاء مباشرة إلى حسابهم لدى بنك الخليج الجزائر.

كما أن الضمانات أو الضمانات الإضافية التي تكون على هيئة ودائع عملاء محجوزة لدى بنك الخليج فيتم الحصول عليها في حالات نادرة عندما يمنح القروض إلى العملاء دون طلب تحويل الراتب على البنك.

خلاصة الفصل الثالث:

- يعتبر بنك الخليج الجزائر من البنوك البارزة في الساحة النقدية بالجزائر فهو بنك تابع لمجموعة الأعمال الكويتية kipco. حيث يقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية تقليدية ولكن بطرق أكثر حداثة وعصرنه.
- تتمثل المهمة الأساسية للبنك في المساهمة في التنمية الاقتصادية والمالية في الجزائر من خلال تقديم تشكيلة واسعة ومتطورة من المنتجات والخدمات المالية .
- من خصائص بنك الخليج الجزائر –وكالة بسكرة– أنه بنك تجاري للمؤسسات وبنك للأفراد والخدمات وأنه ذو شبكة بنكية واسعة .
- يقوم بنك الخليج الجزائر –وكالة بسكرة– بمنح القروض بمختلف أنواعها لكن قبل تقديم القرض يقوم بالعديد من الإجراءات.
- بنك الخليج الجزائر – وكالة بسكرة– بنك يتعرض لجميع المخاطر الائتمانية مثل البنوك الأخرى ولكن لديه طريقته الخاصة في حل حالات عدم تسديد القرض.
- من خلال المؤشرات التي قمنا بدراستها بالنسبة لبنك الخليج الجزائر فإنها تدل على أن هناك تحسن في أداء البنك من سنة لأخرى.
- لدى بنك الخليج الجزائر سياسات وإجراءات شاملة لمتابعة جميع هذه المخاطر والسيطرة عليها وخاصة المخاطر الائتمانية حيث يتم التقليل منها من خلال مراقبة التعرض لهته الأخيرة ، ووفقا لمعايير لجنة بازل يتم استخدام أساليب لتخفيف من المخاطر الائتمانية.

إن موضوع إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية أصبح من أكثر المواضيع اهتماما في وقت الراهن، نظرا لما تسببه مخاطر الائتمان من أضرار مالية للبنوك التجارية و التي تنعكس على أرباحها سلبا و تعتبر الجزائر من الدول التي تحاول الانفتاح على الاقتصاد العالمي و مواكبه التوجه الجديد إلى ذلك حيث عملت الجزائر على إعداد إصلاحات مالية تمس الجانب البنكي خصوصا إدارة المخاطر الائتمانية و ذلك لأهمية الائتمان البنكي في البنوك التجارية الجزائرية.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة: من خلال دراستنا توصلنا إلى أن هناك بعض الفرضيات خاطئةوهي:

- أن بنك الخليج الجزائر بنك يتعرض لجميع أنواع المخاطر الائتمانية وأن البنك المركزي الجزائري هو الهيئة الوحيدة التي تفرض عليه معدل ملاءة القواعد الاحترازية ومن خلال الدراسة اتضح لنا أن هذه الفرضية خاطئة وذلك لأن البنك المركزي الجزائري ليس هو المسؤول فقط عن تحديد معدل ملاءة القواعد الاحترازية بل تتدخل أيضا هيئات دولية وهي لجنة بازل للرقابة المصرفية.

نتائج البحث : لقد قسمنا النتائج التي تحصلنا عليها إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية على النحو التالي:

الجانب النظري :

1. يعتبر الائتمان البنكي عملية تمويل المؤسسات المالية و الأفراد لانجازهم لمختلف المشاريع الاقتصادية.
2. تمثل المخاطر الجزء الأخطر الذي يهدد كيان البنك و يهدم و ضعه المالي خاصة مخاطر الائتمان و التي تتعرض لها البنوك التجارية و الناجمة عن عدم السداد.
3. من أهم مسببات المخاطر الائتمانية ، ضعف الإمكانيات في تحديد منح القروض ، فالبنوك التجارية دائما عرضة لهذا النوع من المخاطر و ذلك بسبب عدم وفاء عملائها لتسديد ديونهم.
4. إن خطر عدم السداد من المخاطر التي مهما كانت دراستها حديثة أو تقليدية يصعب التحكم فيها سواء على المستوى المحلي أو العالمي لان هذه المخاطر مرتبطة بالعملاء.
5. هناك أساليب لقياس المخاطر الائتمانية وكذلك مؤشرات لتقييم هته المخاطر التي تكون على مستوى العميل وأخرى على مستوى البنك بالإضافة إلى معالجة هته المخاطر وذلك وفقا لاتفاقية بازل.

الجانب التطبيقي:

1. بنك الخليج الجزائر– وكالة بسكرة– بنك يتعرض لجميع المخاطر الائتمانية مثله مثل البنوك الأخرى ولكن لديه طريقته الخاصة في حل حالات عدم تسديد القرض .
2. يقوم بنك الخليج الجزائر– وكالة بسكرة– بعمليات التحليل المالي لدراسة قدرات العميل على السداد ومتابعة أنشطته وقروضه السابقة و ذلك من اجل التقليل من مخاطر السداد.
3. من خلال المؤشرات التي قمنا بدراستها عن بنك الخليج الجزائر لاحظنا أن هناك تطور في أداء البنك وذلك من خلال تطور حجم القروض وحجم الودائع في السنوات الأربعة الأخيرة .
4. بنك الخليج الجزائر – وكالة بسكرة– يستعمل الحذر الكبير في نوعية الاستقبال والعرض الجيد للخدمات .
5. بنك الخليج الجزائر – وكالة بسكرة – يقوم بمتابعة المخاطر الائتمانية والسيطرة عليها حيث يقوم بالتقليل منها من خلال مراقبتها عن طريق لجنة بازل التي تستخدم أساليب لتخفيف من المخاطر الائتمانية.

التوصيات المقترحة :

1. ضرورة المتابعة المستمرة لطالب القروض من قبل إدارة البنك وهذا لتوثيق العلاقة معهم مما يسمح بمعرفة المشاكل التي يواجهها العميل وتقديم المساعدة.
2. أن يكون القرار الائتماني في البنوك التجارية يستند إلى دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقييم أهلية المقترض وعدم الاعتماد بشكل أساسي على الضمانات في منح القروض.
3. تطوير كفاءة الكوادر البشرية و التدريب المستمر للعاملين بالبنوك والتأهيل في المجال الائتماني وذلك للمساعدة على استيعاب التقنيات الحديثة في إدارة مخاطر الائتمان وخاصة مقررات لجنة بازل.
4. ضرورة تفعيل الرقابة الداخلية والخارجية للأنشطة الائتمانية سواء من قبل البنوك المركزية أو جهات رقابية دولية ومنها بازل .

آفاق البحث:

ويبقى مجال البحث مفتوحا لدراسات أعمق وأدق تقوم بإثراء معارفنا التي لم نتمكن من الإلمام بها نظرا للصعوبات التي واجهتنا خلال الدراسة ، وهذه بعض النقاط التي نراها جديرة لتكون أفاق بحث جديدة :

- قياس المخاطر الائتمانية باستعمال النماذج الإحصائية الحديثة .
- إدارة مخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونية وفق مقررات لجنة بازل .

قائـــــــمة المـــــــــراجع

المراجع باللغة العربية:

أ -الكتب :

1. أحمد زهير شامية، **النقود والمصارف**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1992 .
2. أحمد غنيم ، **صناعة القرار الائتماني والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك** ، مطبعة المستقبل ، الطبعة الثانية ، مصر ، بدون ذكر سنة النشر.
3. أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، **اقتصاديات النقود والتمويل**، دار الجامعة الجديدة ، بدون ذكر بلد النشر ، 2008.
4. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2001.
5. أيمن الشطي، عامر شقر، **مقدمة في الإدارة والتحليل المالي** دار البلدية للنشر ، دمشق، 2007.
6. حسن سمير عشيش، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي، عمان ، الأردن، 2000.
7. خليل الشماع، **تحليل وتقييم أداء المصرف**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان ، الأردن، 2002.
8. سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر، الأردن، عمان، 2000.
9. سوزان سمير ذيب وآخرون، **إدارة الائتمان**، دار الفكر، عمان، الأردن، 2012.
10. سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر في البنوك**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر ، 2005
11. زياد رمضان ، محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان**، منشورات جامعة القدس المفتوحة، القاهرة، مصر ، 2008.
12. زينب عوض الله، **اقتصاديات النقود والمال** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 1994.
13. شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية ، الجزائر، 1992.
14. صلاح الدين حسن السيسي، **القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني**، عالم الكتب، مصر، 2001.
15. صلاح إبراهيم شحاتة ،**ضوابط منح الائتمان المصرفي من منظور قانوني ومصرفي** دار النهضة العربية ، القاهرة، مصر ، 2008.

16.طارق عبد العال حماد ، **تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)** ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2003.

17.طارق الله خان ، حبيب أحمد ، **إدارة المخاطر (تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية)** ،ورقة مناسبة رقم 5 ،جدة ، السعودية ، 2000.

18.طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، مصر ، 2003.

19.طارق عبد العال حماد ، **إدارة المخاطر (أفراد ، شركات، بنوك)**، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2003.

20.عاطف وليم اندراوس، **التمويل والإدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، مصر ، 2008.

21.عادل عبد الفضيل عيد ، **الائتمان و المداينات في البنوك الإسلامية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر ، 2008.

22.عبد المطلب عبد الحميد ، **العولمة واقتصاديات البنوك** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر، 2001.

23.عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2000.

24.عبد المعطي رضا أرشيد ، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن، 1999.

25.فلاح حسين حسني ، **إدارة البنوك** ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن،2000.

26.فلاح كوكش، **اتفاقية بازل 3 على البنوك الأردنية** ، معهد الدراسات المصرفية،الأردن ، 2012.

27.فريد راغب النجار ، **إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة** مؤسسة شباب الجامعة، مصر ، 2000.

28.لعراف فائزة ، **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة**، دار الجامعة الجديدة، مسيلة، الجزائر، 2008.

29.محمد الصالح الحناوي، **المؤسسات المالية** ، الدار الجامعية ، مصر، بدون ذكر سنة النشر .

30.محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك** ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، مصر ، 2005.

31.محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني** ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن، 2003.

32.محمد كمال خليل الخمراوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي**، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، 2000.

33.منير إبراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية** ، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثانية، مصر ،1996.

34.منير شاكر، **التحليل الائتماني، (مدخل صناعة القرار)**، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن،2008.

35.ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف النقدية** ، دار زهران للنشر ، عمان، الأردن،1999.

ب -المذكرات

1. إيمان أنجرو، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض**، مذكرة ماجستير(غير منشورة) كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين، دمشق ، سوريا، 2006–2007.
2. رايس مبروك، **العولمة المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري**، دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2004–2005.
3. كريمة حبيب، **دراسة وتقييم الرقابة على الائتمان المصرفي** ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2007–2008.
4. ميرفت علي أبو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل 2 "** دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007–2008.
5. نعيمة خضراوي، **إدارة المخاطر البنكية(دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية)**، مذكرة ماجستير (غير منشورة) تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2008–2009.

ج- الملتقيات ومؤتمرات :

1. الملامح الأساسية لاتفاقية بازل 2 ، دراسة مقدمة إلى الاجتماع السنوي الثامن والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ،القاهرة،مصر، سبتمبر،2003.

2. بوهزة محمد، إدارة المخاطر الائتمانية في ظل الأزمات ومستقبل النظام المصرفي العالمي، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة العالمية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20–21أكتوبر 2009.

3. سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفي الجزائرية والتحولات الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف أيام14– 15 ديسمبر 2004.

4. صالح مفتاح ، فريد معارفي، المخاطر الائتمانية ، تحليلها، قياسها ، إدارتها، الحد منها ، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتون ، عمان ، الأردن،16– 18 أفريل2007.

5. عبد الرزاق خليل، أحلام بوعبدلي، الصناعة المعرفية العربية وتحديات اتفاقية بازل2 ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إشكالية البروز في ظل ضغوط العولمة المالية، جامعة باجي مختار ، عنابة، أيام 23و24 نوفمبر 2004.

6. كمال رزيق ، فريد كوتل، تسيير المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة اليرموك، الأردن، يومي16–17 أفريل2007.

7. محمد بورنان وآخرون ، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة واقع وآفاق مقررات بازل 3، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، الدوحة،قطر،ديسمبر 2011.

8. منصور منال، إدارة المخاطر الائتمانية وظيفة المصارف المركزية، القطرية، الإقليمية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية ، سطيف أيام20،21 أكتوبر 2009.

د– التقارير والمجلات :

1. أمل سلطان، مقررات بازل2، أوراق عمل ، المعهد المصرفي المصري ، البنك المركزي المصري، لا يوجد سنة نشر.
2. البنك المركزي المصري، متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطر الائتمان (ورقة للمناقشات) قطاع للرقابة والإشراف، وحدة تطبيق مقررات بازل2.
3. قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري رقم 105 لسنة2009 بشأن ضوابط وقواعد التمويل المصرفي للاستحواذ على الشركات.
4. معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعوية، السلسلة 5، الكويت، ديسمبر2012.

المراجع باللغة الفرنسية:

1. Basel comite on banking superions , crédit risk Transfer Bank, for international settlements , pros end communication –ch-4002- Basel 2008.
2. denis desilos , analyse risque , crédit des pme ,ed économie, paris,1999.
3. farouk bouvakouk ,l'entreprise et le financement bancaire, casbah , alger, 2000.
4. michel mathieu , l'exploitation bancaire et le risque de crédit ed la revue banque ,paris, 1995.

مواقع الإنترنت:

1. قوانين بازل 3 هل تمنع أزمة مالية جديدة ، الجزء الأول على الموقع
http//www.boursa.info/index. php ?optio .com نشرت يوم 17 ديسمبر 2010 على الساعة 00.45 أطلع عليه يوم 5 مارس 2014 على الساعة 17:11.
2. http//www.omanlegal.com 28/03/2014,12.00 .
3. دليل إدارة المخاطر المصرفية http//www.rebsy/reb/portals/risksadmin.pdf 28/03L2014,14.00